المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرّة كل شهرين
منتدى الفكر العربيّ

العدد (٢٢٤) المجلد العشرون (٥)
أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

٢٢٤

الانتماء والإنماء

عدد ممتاز

في هذا العدد

رسـالـة إلى الشّـعراء العـرب

الحسن بن طلال

ملفّ خاصّ

الندوة المشتركة بين مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ و منتدى الفكر العربيّ

«اللّغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النصّ»

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردن

Al Muntada

A Biomonthly Cultural Magazine

Published by the Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

إرشادات عامّة لكُتّاب المجلّة

- يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر الى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
- يُقلّل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

❖ الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي

منتدى الفكر العربي

ص ب : ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردنّ

تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس) : ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum

P.O.Box : 925418

Amman - 11190 Jordan

Tel : (+962-6) 5333261/5333617

Fax : (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@nic.net.jo*

URL: *www.atf.org.jo*

سعر النّسخة : ديناران أردنيّان (ثلاثة دولارات أمريكية)

الانتماء والإنماء

منتــدى الفكــــر العــــربيّ

الرّئيس والرّاعي

سموّ الأمير الحسن بن طلال

President & Patron

HRH Prince

El Hassan bin Talal

الأمــين العــام

Secretary General

وسـام شوكـت الزهـاوي

Wissam Shawkat Al-Zahawie

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهمّ المثقف والمواطن العربيّ.

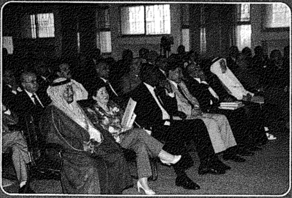
ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.



صفحة ٨



المحتويات

العدد (٢٢٤) المجلّد العشرون (٥) - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافيّة يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربيّ

المجلّد العشرون (٥)

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (د / ٢٠٠٣/١٣)



صفحة ٦٨



كلمة أولى

أ.د. همام غصيب
رئيس التحرير

تُمثّلُ «المقالاتُ» و «الدّراساتُ» عِمادَ مجلّتِنا. فلوْلاها لآلت المجلّةُ إلى مجرّدِ نشرةٍ إخباريّةٍ عن نشاطِ المنتدى بشتّى شؤونِه وشجونِه.

وجرتِ العادةُ أنْ يحتويَ عددُنا الواحد على مقالةٍ أو مقالتيْن. إلاّ أنّ العددَ الحاليّ يشتملُ على أربعِ مقالات. وهذه خطوةٌ كبيرةٌ إلى الأمام.

وحبّذا لو استطعْنا أنْ نُحافظَ على هذا التّدفُّق من المقالات في أعدادِنا القادمة، سواء بالاستكتابِ أو بالإقناع! وأيّاً كان الأمر فسنحاول؛ وسنبقى نُحاول حتّى يقضيَ اللّهُ أمراً كان مفعولاً.

والنّجاحُ في محاولاتِنا سيجعلُنا نفكّرُ في تخصيصِ مجلّةٍ فكريّةٍ مستقلّةٍ لهذه المقالاتِ والدّراسات؛ على أنْ تظلَّ **المنتدى** مجلّةً إخباريّةً تتناولُ آخِرَ المستجدّات على ساحةِ مُنتدانا. وإنّهُ لَحُلُمٌ جميل أنْ يكونَ لنا مجلّةٌ فكريّةٌ رصينة بلسانٍ عربيٍّ مُبين، تضمُّ بيْنَ دفّتيْها نِتاجَ المفكّرين العرب في كلِّ مكان.

فهل يتحقّقُ الحلُم؟

جولة العدد

العدد (٢٢٤) المجلّد العشرون (٥) - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

زاوية جديدة

«نشرة» المنتدى قبل عشرين عامًا

(غلاف العدد الثّالث) *

المنتدى

نشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر العربي

العدد الثالث - كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥

المحتويات

منتدى الفكر العربي
الرئيس: سمو الأمير حسن بن طلال
الأمين العام: الدكتور سعد الدين إبراهيم
المحرر: الدكتور فهد الفانك

ص.ب ٩٢٥٤١٨ تلفون ٦٧٨٧٠٧ تلكس ٢٣٦٤٩ عمان / الأردن

* أنظر أيضًا ص (١٠٥ – ١٠٧) من هذا العدد.

رسالة إلى الشّعراء العرب *

الحسن بن طلال

لِمَ أخاطبكم بكلّ هذه المحبّة وكلّ هذا التّقدير؟ لأنكم أنتم - معشرَ الشّعراء - وِجداننا يمشي على الأرض. وأنتم ضمائرُنا وأفئدتُنا.

يجتمعُ نفرٌ منكم هذه الأيّام في أحضان الرّمثا وجوارها؛ ليس بعيدًا عن مسقط رأس شاعرِنا عرار الذي تغنّى ببلدِنا وبلدِكم الأردنّ قائلاً:

خَدّاكِ، يا بنْتُ، مِنْ دحْنون ديرتِنا

سُبْحانَهُ بارئُ الأُردنّ مِنْ باري

وهو القائلُ أيضًا:

وسهلُ إربدَ قد جاشتْ غَوَاربُـهُ

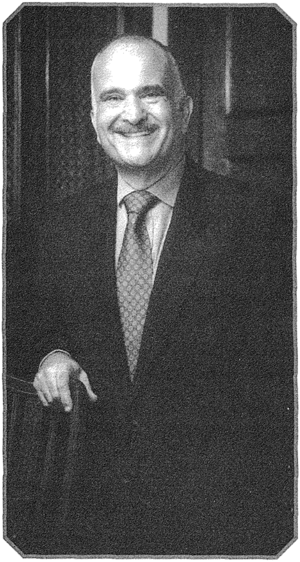
بكلّ أخّاذٍ مِنْ عُشْبٍ ونَوّارِ

... وكأنّ تنوّعَ الطّبيعة حوْلنا يذكّرنا بتنوّع تجاربكم الشّعريّة وإبداعاتِكم في مشارقِ الوطن ومغاربه. وكأنّ هذا التنوّعَ من سنن الطبيعة، مثله مثل تنوّع الحياة.

إنّ الواقعَ الذي نتجرّعُ مرارتَه، من تغوّل العولمة وأحاديّة القوة وتدمير البيئة وطغيان الآلة ونفي الروح، يتحدّى الشعرَ والقلبَ والوجدان. فلا عجبَ أنْ ظنّ عبيدُ الواقع الرّاهن أنّ الشّعرَ قد مات!

لكنّ هذه الكوكبةَ اللاّمعة من الشّعراء لدليل على أنّ هذا الظنّ باطلٌ في باطل. وما جمهوركم المتعطّش لسماع الشّعر والاستمتاع به إلا دليل آخر على أنّ الشّعر حيّ يُرزق. فالشّعر لنْ يموت ما بقي قلب يخفق ووجدان ينبض. فهل يمكن أنْ نرى حقًّا أو نسمعَ حقًّا أو نعيَ حقًّا

* مستلّة من كلمة سموّه في افتتاح مهرجان الرّمثا للشّعر العربيّ التي ألقاها مندوبًا عن سموّه الدّكتور قاسم أبو عين، يوم الخميس ٢٠٠٥/٨/٤. نُشرت في جريدة **الدّستور** الأردنيّة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٩؛ ص٤٢.



لولا الشّعرُ؟ هل يمكن أنْ نسمو ونشفَ ونرقَّ من دون شعر وفنّ وموسيقى؟ بل هل يمكن أنْ نكونَ عربًا من غيْرِ ديوانِنا؟ أفليس الشّعرُ ديوانَ العرب؟

هذا نزار قبّاني يتباهى بخيال الشّعراء:

تخيّلتُ حتى جعلتِ العطورَ تُرى ويُشَمّ اهتزازُ الصّدى!

وهذا أميرُ الشّعراء أحمد شوقي ينطقُ عبْر السّنين:

والشّعر ما لم يكن ذكرى وعاطفةً

أو حكمةً فهو تقطيع وأوزان

وهو صاحبُ الرّسالة السّامية التي تجسّدُها هذه الأبيات:

الدّين للّه من شاءَ الإلـــه هَـدَى

لكلّ نفسٍ هوىً في الدنيا داعيها

مـا كــان مختلِفُ الأديـانِ داعيـةً

إلى اختلافِ البرايـا أو تعاديها

الكُتْبُ والرّسْلُ والأديـانُ قـاطبـةً

خزائنُ الحكمةِ الكبرى لِواعيها

وهو القائل أيضًا:

تسامح المرء معنى من مروءته

بل المـروءة في أسـمى معانيهـا

تخلّق الصّفح تسعد في الحياة بـه

فـالنّفس يسعدها خلقٌ ويشـقيهـا

... مثله مثل الشّيخ الأكبر مُحيي الدّين بن عربي الذي تغنّى بالحبّ والمحبّة في أبياتٍ ثلاثة لا أروع ولا أنبل:

لقدْ صارَ قلبي قابلاً كُلَّ صورةٍ

فمرعىً لغِزْلانٍ ودَيْرٌ لرُهْبانِ

وبيتٌ لأوْثـانٍ وكعْبـةُ طـــائفٍ

وألواحُ توْراةٍ ومِصْحفُ قرآنِ

أدينُ بدينِ الحُبِّ أنّى تَوَجَّـهَتْ

ركـائبُهُ فالحُبُّ دِيني وإيماني

إنّ تشجيعَ الحوار والتّعاون بين أبناء ثقافات العالم وشعوبه، بصرف النّظر عن الدّين أو اللّغة أو العِرْق أو الثّقافة أو التّقاليد، يفترض الإقرار بأهمّيّة التّضامن الإنسانيّ. فهنالك حاجةٌ ماسّةٌ لمنظومة أخلاق للتّضامن

بين أبناء البشر، ولنظام إنسانيّ عالميّ جديد. لقد دعوت منذ سنين إلى مثل هذا النّظام، وسعيْتُ إلى إدراجه على جدول الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة عام ١٩٨٨. ومنذ ذلك الحين حتى تشرين الثّاني/نوفمبر الماضي وهو يُعرضُ بصورة متجدّدة.

ألسْنا بحاجة - إزاء التّحدّيات التيْ تضعها العوْلمة أمامنا اليوم - إلى «عالَميّة» [منْ «ربِّ العالمين»]؛ عالَميّةٍ ذات مضمون إنسانيّ واجتماعيّ يستند إلى القيم العالميّة التي نشتركُ فيها جميعًا، وتخدم أفراد أسرتنا البشريّة بلا تمييز؟

إنّ الشّعر حوار بين اللّغة والواقع، بين المرئيّ واللّامرئيّ، بين الإيقاع والصّورة، بين الحقيقة والخيال. فالحوار إنّما هو تعبير عن الوجود الإنسانيّ. ولا يزال الشعر كعهده فاتنًا أسطوريًّا يستقطب مبدعيه وقرّاءه، ويستحوذ على الشاعر بقوّة لا تكون إلا له! ومهما قيل عن موت الشّعر في عصرنا، فإنّه سيظلّ فعلَ خلاص، لا فعلَ مواجهة فقط؛ سيظلّ الشّعر فعلَ وجودنا الحقيقيّ.

الشّعر الحقّ يَصقلنا ويُشذّبُنا ويُهذّبنا. هو صوتُنا الصّارخ في البرّيّة؛ والشّعرُ العظيم قوّة دافعة نحو النّور والإنارة والاستنارة. هو وسيلتُنا لجعلِ الحياة أكثرَ عرْضًا وعُمقًا.

نعم! كلّما تقدّمَ بنا بِساطُ العلمِ والتكنولوجيا، كبرت حاجتنا إلى بساطِ ريحٍ آخر؛ أعني الشّعر والأدب والفنّ. فسنكون دائمًا في تَوْقٍ واشتياق إلى الهمسات الإنسانيّة العذبة، وإلى سحرِ البيان وانتشاء الروح. وهذا هو مجال الشّعر والشّعراء. أقول: في عصر الإنترنت وتكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات، تَعْظُم حاجتنا إلى شبكة «جَوّانيّة» Innernet، تقرّبنا من إنسانيّتنا ومن بعضنا بعضًا. فكما أنّ الإنترنت هي شبكة الاتّصال والتّواصل محلّيًّا وإقليميًّا وعالميًّا، فمن شأن الشّبكة الجوّانيّة أنْ تُعنى بعَلاقة الفرد مع نفسِه، وبإعمار الأنفُس والذهنيّات.

نعم! في البدء كانت الكلمة؛ وكانت الكلمة شعرًا ... شعرًا صافيًا نقيًّا كدندنة الأطفال وأحلامهم البريئة.

فيا أيّها الشّعراء! علّمونا المحبّةَ والسّلامَ والوئام. علّمونا كيف نسمو فوق الصّغائرِ والسّفاسف. علّمونا كيف نوازنُ بين الرّوح والمادّة. شاركوني في دعوة جمهرةِ المواطنين في ديارنا إلى صنع مستقبلِهم، مستقبلِنا، بالاعتدال المستنير، أي الوسطيّة، فكرًا ونهجًا ودستور أخلاقٍ وممارسة؛ وإلى أسلوبيّة جديدة في مخاطبة الذّات والآخر. ■

برعاية سموّ الأمير الحسن بن طلال

الندوة المشتركة بين مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ و منتدى الفكر العربيّ

«اللّغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النّص»

عمّان؛ ٢٠٠٥/٩/١٣

حول اللّغة العربيّة والتّواصل*

الحسن بن طلال

تستحقُّ منّا اللغةُ العربيّة المزيدَ من العملِ الدّؤوبِ المتواصِلِ حتّى تبقى حيّةً على الألسن، قويّةً في الأقلام. إنّ مجامعَ اللغة العربيّة هي حصونُها القويّة وقلاعُها الحصينة. وهي ما فتئتْ تحافظُ عليها ضدَّ محاولات النّيْل منها، وتوجِّهُ أبناءها إلى ضرورة التّمسّك بلغتهم الأمّ التي لا تنفصلُ أبدًا عن انتمائهم لدينهم وحضارتهم وهُويّتهم.

وإذا ألقيْنا نظرة مقارنة على وضع اللغة العربيّة خلال القرن التاسع عشر وما آلتْ إليه خلال القرْن الماضي، نجدُ اتّساع نطاق استعمالها، وازديادَ نسبة تعلُّمها.

فعلى سبيل المثال، تشهدُ المدارسُ الأمريكيّة الآن، من صفوف الرّوضة حتى نهاية المرحلة الثانويّة، إقبالاً لا مثيلَ له على دراسة اللغة العربيّة، التي أصبحت الحكومةُ الأمريكيّةُ تَعدّها لغةً «استراتيجيّة». وحسْب دراسةٍ استطلاعيّةٍ أجرتْها جمعيّةُ اللّغات الحديثة، فإنّ عددَ الذين يدرسون اللغة العربيّة ازداد سريعًا في الفترة الممتدّة بين عاميْ ١٩٩٨ و٢٠٠٢ إلى

* مستلّة من كلمة سموّ الأمير الحسن في افتتاح النّدوة. نشرت في جريدة **الدّستور** الأردنيّة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦؛ ص٢١.

ما يناهزُ عشرةَ آلاف وستّمئةَ طالبٍ وطالبة. وجاء في دراسةٍ أعدّها مركزُ اللّغويّاتِ التّطبيقيّة في واشنطن أنّ الطّلبةَ يتعلّمون اليوم اللّغة العربيّة في حوالي سبعين مدرسة ابتدائيّة وثانويّة في مختلِف أنحاء الولايات المتّحدة. وأشارت الدّراسةُ كذلك إلى أنّ معظمَ هذه المدارس السّبعين هي مدارس إسلاميّة خاصّة؛ إلاّ أنّ مزيدًا من المدارس الحكوميّة يقومُ حاليًا بإضافة اللّغة العربيّة إلى مناهجه بتمويلٍ حكوميّ. وكانت اللّغةُ العربيّةُ قد صُنِّفتْ في أمريكا كإحدى اللّغات «الصّعبة جدًا» التي يتطلّب تحقيق طلاقةٍ نسبيّةٍ فيها ألفيْن ومئتي (٢٢٠٠) ساعة تعليم، واقتصر الإقبال على تعلّمها على الباحثين ونخبة مختارة من المتخصّصين. ولا أنسى أنْ أذكرَ هنا أنّ هنالك حركة في إسرائيل نفسها لتعليم اللّغة العربيّة العاميّة للصغار.

والإنصافُ يقتضي تأكيدَ الدور الذي نهضَتْ به المعاهدُ المحلّيّة والمدارسُ المسيحيّةُ في المشرق في تعليم اللّغة العربيّة والحفاظ عليها والارتقاء بها. أذكرُ من مدارس بلاد الشّام في القرْن التّاسع عشر، على سبيل المثال، عيْن ورقة وعيْن تراز والشّرفة؛ إضافةً إلى مدارسَ أخرى كانت غايتها ترقية العلوم. وقد مرّت ١٣٠ سنة على تأسيس جامعة القدّيس يوسف، التي كان لها دورٌ مهمّ في إغناء الثّقافة العربيّة من خلال إسهامات روّاد النّهضة من المسيحيّين في إحياء اللّغة العربيّة والأدب العربيّ بشكل خاصّ. ويأتي ذلك العطاء الخيّر في إطار مساهمات روّاد النّهضة العربيّة في إرثنا الثّقافيّ.

وعلى الصّعيد الدّوليّ، أصبحت اللّغة العربيّة لغةً رسميّةً ولغةَ عملٍ للأمم المتّحدة ولجانها الرّئيسيّة عام ١٩٧٣؛ إضافةً إلى اللّغات الرّسميّة الخمس الأخرى. ومع إنشاء اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا (الإسكوا)، أصبحت اللّغةُ العربيّة، إلى جانب اللغتيْن الإنجليزيّة والفرنسيّة، اللّغةَ الرّسميّةَ ولغةَ العمل في اللّجنة. وقد تقرّر أنْ تكون العربيّةُ اللّغةَ الأصليّة التي تُصاغُ بها جميعُ القرارات، والتي تُتَرجَمُ إليْها جميعُ الوثائق التّقنية وغير التّقنية الصّادرة عن اللّجنة باللّغات الأخرى. لكنّ هذا لا يمنع أنْ ندرسَ الفارسيّة والتّركيّة وغيْرها من لغات أمّتنا. فالعرب يُشكّلون ٢٢ بالمئة فقط من الأمّة الإسلاميّة.

وفي إطار الجهود المبذولة حديثًا في إطار الترجمة من العربيّة إلى الإنجليزيّة، أُشيدُ بالترجمة الجديدة لمعاني القرآن الكريم التي أصدرها الدكتور محمّد عبد الحليم العام الماضي، والتي تجاوز فيها التّرجمات السّابقة من حيث دقّة اللّغة وصحّتها. إضافة إلى ذلك، يمتازُ الأسلوبُ الذي اتّبع في هذه التّرجمة بأنّه سهلٌ ممتنع يجعلُ القرآن متاحًا لكل من يتحدّث الإنجليزيّة؛ أكان مسلمًا أم غير مسلم.

يحضرُني الآن المفكّر المرحوم إدوارد سعيد وحديثه عن الاستشراق. إنّ عنوانَ إحدى مقالاته: «ليس الشرقُ شرقًا»، يذكّرُنا بمقولة كبلنغ المشهورة: «الشّرقُ شرقٌ، والغربُ غربٌ؛ ولنْ يلتقيا»، التي تنطلقُ من الإيمان بوجود عالميْن مختلفيْن؛ فالشّرقُ شرقٌ لأنّه ليس غربًا. وهنا تأتي دعوةُ إدوارد سعيد إلى ضرورة التّحرّك وتجاوز الحدود القائمة بين الشّرق والغرب، من دون إنكار الاختلاف بينهما. فنحن نؤمن بـ «ربّ المشرقيْن وربّ المغربيْن». وليست الثّقافةُ المشتركة لدى شعوب منطقة حوض البحر المتوسّط إلا دليلاً على بطلان هذه الحدود الثّابتة والفاصلة بين الشّرق والغرب. من هنا جاء أوّل مشروع ينبثق عن برلمان الثّقافات، وهو مدرسة للإنسانيّات المتوسّطة، لجسر الفجوة الثّقافيّة والفكريّة بين

أوروبّا الغربية والشرقيّة ودول البحر المتوسّط، من خلال منهج جديد لدراسات الأرض المتوسّطة Terra media. وستستقطبُ هذه المدرسةُ الطلبة من الخارج الرّاغبين في البحث واكتشاف الثقافات الحديثة والقديمة وحضارات هذه المنطقة ولغاتها.

يقول الفيلسوف لودفيك فيتغنشتين Ludwig Wittgenstein «حدودُ لغتي تعني حدودَ عالمي»، أو الواقع المُدرك بالنّسبة إليّ. فاللّغة التي تفتقرُ كلماتُها إلى مفاهيمَ معيّنة تحجبُ عن النّاطقين بها استيعابَ هذه المفاهيم. واللّغةُ التي نعرفُها والمتاحة لنا هي الوسيلة التي نرى بها العالم على رحابته.

كذلك فإنّ للّغة وظيفتيْن: الأولى جعْلُ التّواصلِ بين الناس ممكنًا، والأخرى الحفاظُ على المعرفة. فمن دون لغةٍ سيكونُ من المستحيل إثباتُ أيِّ حقيقةٍ علميّة أو التعلّمُ من الخبرة الماضية. السّؤال الآن: كيف يمكن تعزيز التّواصل بيننا وبين الآخر في مجتمع العوْلمة الذي نقْطُنُهُ اليوم؟

تُحَدَّدُ العولمةُ باعتبارها مجتمعًا إعلاميًّا شاملاً وشموليًّا، مجتمعًا تنتشرُ فيه المعرفةُ والعلمُ واللّغات ويتمُّ تعميمُها بحريّةٍ لا مثيل لها؛ مخترقةً بذلك كلَّ الحدود. وفي زمنِ العوْلمة ووَفقَ منطقها، تخضع اللّغة والثّقافة للتّعميم والانتشار والتّسويق مثلُها مثلُ البضائع التّجاريّة والصّناعيّة. وفي مواجهة هذا الواقع، دعوْتُ إلى توظيف أساليبَ جديدةٍ في ترويج قضايانا أو تسويقها Cause-marketing؛ أي تسويق المضامين. من هنا جاءت دعواتي المتكرّرة إلى العمل على تطوير استراتيجيّة للاتّصال والتّواصل والدبلوماسيّة العامّة، لإيصال رسالتنا إقليميًّا وعالَميًّا، وتعزيز الحوار فيما بيننا من جهة، وبيننا وبين «الآخر» من جهة أخرى.

فمن هذه الزّاوية، تُصبح «العوْلمةُ» «عالَميّة» [من ربّ العالَمين] تُعلي من شأن الضّمير العالميّ المُشترك وتعزّز احترام الفروق أو كما يقولُ الإمام الشاطبيّ: «تعظيم الجوامع واحترام الفروق».

كذلك اقترحْتُ مؤخّرًا إطلاقَ فضائيّةٍ عربيّةٍ مستقلّة، لا تكون مهمّتها التّرفيه وحسب، بل التّثقيف والتّربية وتنمية الإنسان أيضًا؛ عقلاً ومادّة. حينئذٍ لا يكونُ تواصلُنا مع الآخر صوريًّا أو شكليًّا، وإنما تواصلاً عميقًا ينبعُ من روح الأمّة ووجدانها.

وفي إطار العملِ على تطوير الإعلام في الشّرق الأوْسط، فقد اهتممْتُ بالبحث في الكيفيّة التي يمكنُ بها تحقيق ذلك، حتى تنهضَ قنواتُنا الفضائيّة بدورٍ فعّال في تعليم جماهيرنا وتمكينهم، وفي مساعدة الوطن العربيّ على «اكتشاف إنسانيّتنا المشتركة». فلا بدّ أنْ تعكسَ برامجُ التّلفزة أفكارًا مثل الاحترام المتبادَل، والانفتاح على الثّقافات الأخرى، والاعتدال المستنير أو الوسطيّة، ودعْم القضايا الإنسانيّة؛ وأنْ تمثّلَ كذلك اتّجاهاتٍ بنّاءةً في مواجهة الصّراعات على جميع المستويات. نحن بحاجة إلى البرامج التي تنقلُ صورةَ العرب - كما تُرى من الخارج وكما نرى أنفسَنا - بعيدًا عن العنف والحرب ونحو السّلام والتّعاون. إضافةً إلى ذلك، لا بدَّ من تأسيس شبكة برامج تعكسُ التّركيبةَ الديموغرافيّة لجمهور الشّباب وتشملُ الحوارَ السّياسيّ والثّقافيّ، وقسمَ أخبار قويًّا، وتغطيةً رياضيّة.

إنّ عصرَ الاتّصالات والمعلومات، والمعرفة، والحكمة، والتّرفيه الذي نعيشُهُ يضعُ أمامنا الكثيرَ من التّحدّيات، ويفتحُ أمامنا في الوقت نفسه آفاقًا واسعة. لذلك علينا التّسلّح بكلّ ما لديْنا من إمكانات ووسائلَ لمواجهة هذه التّحدّيات، وفي مقدّمتها اللّغة العربيّة، التي تُعَدُّ أهمَّ وسيلة اتّصالٍ فيما بين كتلةٍ هائلةٍ من السّكّان في منطقةٍ

من أكثر مناطق العالم حركةً وحيويّة.

نعم؛ بمقدور تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات أنْ تنهضَ بدورٍ فعّالٍ في نشْر اللّغة العربيّة والارتقاء بها في الوطن العربيّ وفي سائر أنحاء المعمورة.

ومن أجل العمل على تحقيق ذلك، لا بدَّ من: (١) الاستمرار في وضعِ المعاجم العربيّة الحديثة، سواء أكانت عامّة أم متخصّصة، أحاديّة اللّغة أم ثنائيّة، حتى تكونَ مراجعَ يعتمد عليها جميعُ أبناء اللّغة العربيّة في معرفة ألفاظها ومعانيها وطرق استخدامها وأنواع دلالاتها. (٢) تفعيل دور اللّغة العربيّة عالميًّا والتركيز على الأسلوبيّة المبدعة في مخاطبة الآخر، والحفاظ على مواكبة العربيّة للتّطورات التّقنية، والاستمرار في وضع المصطلحات وبلوَرة المعاني المحدّدة لها، وتوظيف المستجدّات الرّقميّة Digital لصالح ثقافتها الأصيلة. (٣) إيجاد صيغة عمل معلوماتيّ عربيّ فوق قطريّ من أجل وضع المعايير المنظّمة للإنتاج الرّقميّ باللّغة العربيّة. (٤) اعتماد مبدأ القياس في تعليم مناهج اللغة العربيّة، وتيسير تعليمها بالنسبة للناطقين بها ولغيْر الناطقين بها سواء بسواء. (٥) العمل على إظهار الوجه المضيء للغة العربيّة، من خلال النّماذج والاستخدامات البلاغيّة الرّفيعة المستوى، ونشر أمّهات الكتب، وتشجيع التّرجمة من العربيّة وإليها، ومتابعة التّصدّي لمحاولات النّيْل منها.

وإنّني أنظر بعيْن الرّجاء والأمل إلى التّعاون الذي بدأناه بين منتدى الفكر العربيّ ومجمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ في هذا السّياق.

تقرير إعلاميّ حول الندوة

الجلسة الافتتاحيّة

عمّان- أكد صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه، أهميّة «توظيف أساليب جديدة في ترويج قضايانا أو تسويق المضامين، والعمل على تطوير استراتيجيّة للاتّصال والتّواصل والدبلوماسيّة العامة، لإيصال رسالتنا إقليمياً وعالميّاً، وتعزيز الحوار فيما بيننا من جهة، وبيننا وبين (الآخر) من جهة أُخرى»، في مواجهة الواقع الذي تفرضه العولمة «باعتبارها مجتمعاً إعلاميّاً شاملاً وشموليّاً؛ تنتشر فيه المعرفة والعلم واللغات، ويتم تعميمها بحريّة لا مثيل لها؛ مخترقةً بذلك كلّ الحدود».

وأضاف سموّه في الكلمة التي افتتح بها الندوة المشتركة بين منتدى الفكر العربيّ ومجمع اللغة العربيّة الأردنيّ: «اللّغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النّصّ»، صباح الثلاثاء ٢٠٠٥/٩/١٣ أنه «في زمن العولمة ووفق منطقها، تخضع اللغة والثّقافة للتعميم والانتشار والتسويق؛ مثلها مثل البضائع التجاريّة والصّناعيّة». وأشار سموّه هنا إلى اقتراحه مؤخَراً «إطلاق فضائيّة عربيّة مستقلّة، لا تكون مهمّتها التّرفيه وحسب، بل التّثقيف والتّربية وتنمية الإنسان أيضاً؛ عقلاً ومادّةً. وحينئذٍ لا يكون تواصلنا مع الآخر صوريّاً أو شكليّاً، وإنّما تواصلاً عميقاً ينبع من روح الأُمّة ووجدانها».

وأوضح سموّه اهتمامه بالبحث في الكيفيّة التي يمكن بها تحقيق ذلك؛ في إطار العمل على تطوير الإعلام في الشّرق الأوسط، وحتّى تنهض قنواتنا الفضائيّة بدورٍ فعّال في تعليم جماهيرنا وتمكينهم، وفي مساعدة الوطن العربيّ على «اكتشاف إنسانيّتنا المشتركة»، وقال هنا: «لا بدَّ أن تعكس برامج التّلفزة أفكاراً مثل التّسامح،

والاحترام المتبادل، والانفتاح على الثّقافات الأُخرى، والاعتدال المستنير أو الوسطيّة، ودعم القضايا الإنسانيّة؛ وأن تمثّل كذلك اتجاهات بنّاءة ومسالمة في مواجهة الصّراعات على جميع المستويات».

وقال سموّه أيضاً: «نحن بحاجة إلى البرامج التي تنقل صورة العرب - كما تُرى من الخارج وكما نرى أنفسنا - بعيداً عن العنف والحرب ونحو السّلام والتّعاون. إضافةً إلى ذلك، لا بدَّ من تأسيس شبكة برامج تعكس التركيبة الديموغرافيّة لجمهور الشّباب وتشمل الحوار السّياسيّ والثّقافيّ، والتّرفيه التّقليديّ المعاصر، وقسم أخبار قويّاً، وتغطية رياضيّة».

وأكّد سموّ الأمير الحسن في هذا المجال قدرة تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات على النّهوض بدور فعّال في نشر اللغة العربيّة والارتقاء بها في الوطن العربيّ وفي سائر أنحاء المعمورة؛ داعياً من أجل العمل على تحقيق ذلك إلى الاستمرار في وضع المعاجم العربيّة الحديثة، سواء أكانت عامّة أم متخصّصة، أُحاديّة اللغة أم ثنائيّة، وتفعيل دور اللغة العربيّة عالميّاً والتّركيز على الأسلوبيّة المبدعة في مخاطبة الآخر، والحفاظ على مواكبة العربيّة للتّطوّرات التّقنيّة، والاستمرار في وضع المصطلحات وبلورة المعاني المحدّدة لها، وتوظيف المستجدّات الرقميّة لصالح ثقافتها الأصيلة، وإيجاد صيغة عمل معلوماتيّ عربيّ فوق قطريّ من أجل وضع المعايير المنظّمة للإنتاج الرقميّ باللغة العربيّة وللغة العربيّة، واعتماد مبدأ القياس في تعليم مناهج اللغة العربيّة، وتيسير تعليمها للنّاطقين بها وغير النّاطقين بها، والعمل على إظهار الوجه المضيء للغة العربيّة، من خلال النّماذج والاستخدامات البلاغيّة الرّفيعة المستوى، ونشر أُمّهات الكتب باللغات الأُخرى، وتشجيع التّرجمة من العربيّة وإليها، ومتابعة التّصدّي لمحاولات النّيل من اللغة العربيّة، ودراسة الجدل القائم حول الفصحى واللهجات العاميّة.

كلمة أ. د. عبد الكريم خليفة
رئيس مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ

وكانت ندوة «اللغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النّص» التي رعاها سموّه قد بدأت جلساتها في مجمع اللغة العربيّة الأُردنيّ، حيث ألقى أ. د. عبد الكريم خليفة، رئيس المجمع، كلمةً رحّب فيها بالمشاركين، وقال: إن هذه النّدوة المشتركة بين المجمع والمنتدى هي «مبادرة كريمة من سموّ الأمير الحسن، المفكّر العربيّ الكبير حفظه الله ورعاه»، وأنها تحمل، «في مبناها ومعناها، إيحاءات العلاقة الحيّة التي تجمع بين اللّغة العربيّة والفكر العربيّ الحديث، وكذلك العلاقة الخالدة بين اللغة العربيّة الفصيحة وبين القرآن الكريم»، مشيراً إلى أن ما تجابهه هذه العلاقة من هجومٍ شرس على لغة الأُمّة وتراثها وهُويّتها كان من وراء عقد هذه الندوة واختيار موضوعها».

وبيَّن رئيس مجمع اللغة العربيّة الأُردنيّ في كلمته أن المحاولات البائسة، في كثير من الفضائيّات العربيّة، لإحياء العاميّات القطريّة والعناية بها في وسائل الإعلام، محاولات فاشلة وعدائيّة، ستتلاشى عندما تتحرّر الأقطار الأجنبيّة من الغزو العسكريّ والسّياسيّ والاقتصاديّ، وتدخل هذه الأقطار، من المحيط الأطلسيّ إلى الخليج العربيّ، في علاقات التّآخي والتّكامل والوحدة. وقال: «إن هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ أُمّتنا، لتوجب أن تقوم وسائل الإعلام المتنوعة بدورها التّاريخيّ، وأن تكون مؤسّسات مؤهّلة وفاعلة لتعليم اللّغة العربيّة السّليمة السّهلة»، موضحاً أن وسائل الإعلام قادرة على تكوين البيئة السّماعيّة للّغة العربيّة السّليمة، في جميع مناشط الحياة وفي جميع مجالات الإعلام وبرامجه؛ وأن اللغة الإعلاميّة هي لغة الحياة في جوانبها المختلفة ... واللغة، أي لغة، تُكتسب اكتساباً بالاستعمال وبالسماع إلى جانب تعلُّم القراءة والكتابة.

وأشار أ. د. خليفة إلى ما أسماه «الردّة اللغويّة» في مسيرة حملة التّعريب الشّاملة التي بدأت منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، وإلى أن هذه الردّة شملت، في السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين، الجامعات العربيّة ومراكز البحث العلميّ فيها، وتعدّى الأمر إلى التعليم الثّانويّ ومرحلة التعليم العام، وقد وصل إلى رياض الأطفال. وتساءل في هذا الصّدد عن دور المجامع اللغويّة العلميّة العربيّة، وعن دور اتحادها؛ إضافة إلى دور المؤسّسات الإعلاميّة والتّعليميّة.

الجلسة الأولى:

أ. السيّد ياسين:
«كتابة النّصّ في عالمٍ متغيّر»

وفي جلسة العمل الأولى التي ترأسها أ. د. عبد الكريم خليفة، قدَّم أ. السيّد ياسين، أُستاذ علم الاجتماع السّياسيّ ومستشار مركز الأهرام للدراسات السّياسية والاستراتيجيّة بالقاهرة/ عضو المنتدى، ورقة بعنوان «كتابة النّصّ في عالمٍ متغيّر؛ من انهيار السُّلطة اللغويّة إلى سقوط الأنساق الفكريّة»، بيَّن فيها أن فهم النّصوص المعاصرة الصحافيّة والأدبيّة يستلزم تحليلاً عميقاً لعمليّة تغيير العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ١٩٨٩، وانتهاء الحرب الباردة، وبداية النِّظام الأُحادي القطبيّة. وفي نفس الوقت ظهور بوادر «ثورة كونيّة» ممثّلة في الأبعاد السياسيّة والقيميّة والمعرفيّة. وأن أبرز المشكلات المعاصرة للغة العربيّة هي - عدا الجمود والعجز عن التجدُّد اللغويّ - : تراجع الفصحى أمام العاميّة، وظهور لغة ثالثة هي مزيج بين الفصحى والعاميّة كدليل على قصور الفصحى عن التعبير في مجالات متعدِّدة.

وتناول أ. السيّد ياسين أبعاد أُحاديّة الخطاب الأيديولوجيّ السياسيّ والاقتصاديّ في الهيمنة المطلقة لأميركا على العالم (الليبرالية، والديمقراطيّة، والرأسماليّة)، وأنماط الثورة الكونيّة ومبادئها، من حيث الصّور المستحدثة من الديمقراطيّة (تجديد النُّخب السياسيّة)، والأجندة الجديدة للأحزاب السياسيّة (حزب الخُضر وإشكالية البيئة)، ليصل إلى أن مبادىء الثورة الكونيّة القيميّة تتمثّل في الانتقال من مشكلة نوعيّة الحياة (الحداثة والتحديث) إلى مشكلة معنى الحياة (ما بعد الحداثة). ويرتبط بذلك حركات الإحياء الدّيني في اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام، وما ارتبط بها من فكر ديني متطرّف أدّى إلى الإرهاب، وبروز ظاهرة الهُويّة. فيما كان من أهم معالم الثّورة المعرفيّة سقوط الأيديولوجيّات الكليّة وبروز الأنساق الفكريّة المفتوحة.

وفي مناقشته لطروحات حركة ما بعد الحداثة، تحدَّث الباحث حول نظريّة «موت المؤلّف»، التي ترفض هيمنة المؤلّف على النّصّ، من مبدأ أن حياة المؤلّف أو المفكّر أو ميوله الفكريّة أو اتجاهاته السياسيّة، أو العصر الذي عاش فيه. ذلك أن دوره ينتهي بكتابة النّصّ، والعبء يقع بعد ذلك على القارىء من خلال تأويل النصّ (المشاركة في كتابته في الواقع)، فالنّصّ يصبح ملكاً للقارىء، بل إن النّصّ نفسه يُشارك في كتابته أكثر من مؤلِّف (نظريّة التناص Inter-textuality) وفي كل ذلك تقوّض ما بعد الحداثة الدّور الذي لعبه المؤلِّف في المجتمع كمشرّع، وتزيل سلطته الفكريّة، إلى جانب معارضة المفكّرين الحداثيين لثنائية «الذّات» و «الموضوع».

وأشار في مجال صياغة الهُويّة وعولمة الخيال، إلى أن ثورة الاتصال الكونيّ ستُحدث تغييراً جوهرياً في مجال صياغة الهُويّة، ذلك أن هناك تنبؤات رصينة تقرِّر أن الإنسان في عصر الإنترنت يستطيع الاطلاع بنفسه على منتجات العقل الإنسانيّ، وتجليات الروح البشريّة، وسيقوم فردياً بإنتاج هُويّته الخاصّة دون الخضوع لتأثيرات رجال الدّين التقليديين، أو لوسائل الإعلام، مما سيزيد رقعة الحريّة الإنسانيّة، وستزدهر إمكانات

الإبداع إلى ما لا نهاية، وستتعاظم حريّة الاختيار. وأن «الميديا» «مقرطت» الخيال، أيّ جعلته في متناول النّاس كافة. وركّز هنا على تأثير الصورة الذي أصبح يطغى على وقع الكلمة المكتوبة، ويشكّل الوعي السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ.

أ. حيدر العَرْفي: «اللغة العربيّة وواقعنا الإعلاميّ المؤلم»

كما قدم القاضي أ. حيدر سعيد العَرْفي، من الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، ورقةً في الجلسة الأولى عنوانها «اللّغة العربيّة وواقعُنا الإعلاميّ المؤلم»، جاء فيها أن العرب انقسموا إلى فريقين في التّعامل مع لغتهم؛ فالفريق الأول «يُناصر اللّغة العربيّة الفصحى، ولكنه يَعُدُّها في الموجود المطبوع من كتب اللغة، كالصّحاح، واللّسان، والقاموس، والمصباح. فكل كلمةٍ لا وجود لها في تلك الكتب فإنَّها غيرُ عربيةٍ، ولا يصحّ الاشتقاق منها على حسب قواعد الصّرف العامّة». والفريق الآخر «يعاكسه تماماً، فهو يريد مسخ اللغة العربية، وجعلها أُلعوبة بيد خصومها، كي يتمزّق شملها، فتصبح عبارة عن مجموعة لغات أعجميَّة». ورأى القاضي العَرْفي أن أصوب الآراء هو ما جاء عند العلامة سعيد العَرْفي، من حيث الاعتدال والتوسُّط، «فلا يُضَيِّعُ القديمَ، ولا يتقاعس عن إفساح مجال للآلات والأدوات والعلوم الحديثة؛ إمَّا بإيجاد مصطلحات توافق الأسلوب العربيّ وتركيبه، وإما باستعمال ما صيَّره الدّهر من المترادفات».

وانتقد القاضي العَرْفي من يدعون إلى ترجمة القرآن الكريم، مبيّناً من جملة أسباب عدم جواز التّرجمة إلى اللّغات الأجنبيّة، أن «الترجمة تُستعاض عن الأصل، والقرآن لا يمكن الاستعاضة عنه، لأنه عربي مُتعبَّدٌ بتلاوته». كما انتقد من يدعون إلى إحلال العاميّة محلّ اللّغة العربيّة الفصحى. وقال: إن «هذه تهدف إلى تفريقُ شمل الأمَّة العربية نفسِها، فتصبح كلُّ قريةٍ أمَّة مستقلَّة لاعلاقة لها مع غيرها. فالقول بترويج العامية توكيد للتفرقة. وفي ردّه على منتقدي صعوبة تعلُّم العربيّة، أوضح الباحث أنها سأقلّ اللّغات تعباً، نظراً لضبط قواعدها، وقلة السماعي والشاذ فيها نسبة لغيرها». وأن هذا لا يعني حظر أو عدم قبول تعلُّم غير العربيّة، «لأنَّ معرفة لغة أُمَّة تُساعد على كشف حالها الغامضة، والوقوف على نواياها، وما تضمره وتشعر به. وإنما نحن نذم النّاطقين بالضاد، إذا قدَّموا معرفة لغةٍ أجنبيةٍ على إتقان لغتهم العربية، أو جعلوها مساويةً ومزاحمةً لها. والذّنبَ يقع على ولاة الأُمور، الّذين أماتوا اللغة العربية (لغة القرآن)، وعادوها ظاهراً وباطناً، في المدارس والصّحف والمجلاّت والمجتمعات، بجميع الطرق المكنة، وبوضع البرامج التي لا تنتج الثمرة المطلوبة، بخلاف غيرها من اللغات».

واختتم القاضي العَرْفي ورقته بمجموعة من الاقتراحات لوقف التدنّي والإسفاف في استعمال اللغة العربية؛ فطالبَ بفتح معاهد تحفيظ القرآن الكريم للصّغار خاصّةً وللكبار عامةً، مع تذكير الكبار بقراءة القرآن الكريم يومياً، قراءة تَدَبُّر. ومنع التكلُّم بغير اللغة الفصحى في المكاتبات والمراسلات الرسمية، وخاصة في نشرات الأخبار. وأن تكون لوحات المتاجر والمخازن بأسماء عربيّة و بحروفٍ عربيّة. ومنع التّرفيع الآلي للطلاب في المرحلة الابتدائية، وعدم تدريسهم اللغة الأجنبية في تلك المرحلة. وتعميم التّعريب على الجامعات والمعاهد العربية، وخاصّة العلميّة منها. وتدريس مادّة اللغة العربيّة في الجامعات والمعاهد. وحصر تعليم الأجانب في الجامعات والمعاهد والمدارس، الرسميّة وغير الرسميّة، باللّغة العربية الفصحى دون اللهجات العامية. والمثابرة على تحصيل اللغة العربية الفصحى وإتقانها، وعدم التكلُّم بغيرها دون ضرورة واحتياج.

الجلسة الثانية:

أ. د. رياض قاسم:
«اللغة والإعلام: بحث في العلاقة التبادليّة»

وفي الجلسة الثانية، التي عُقِدت في مقرّ منتدى الفكر العربيّ، وترأسها د. هشام الخطيب، رئيس لجنة الإدارة/ عضو مجلس الأُمناء في المنتدى، قدَّم أ. د. رياض زكي قاسم، أُستاذ اللغويّات وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة في الجامعة اللبنانيّة، ورقة في «اللغة والإعلام: بحث في العلاقة التّبادليّة»، حدَّد من خلالها الحدود الفاصلة بين اللغة بمفهومها المطلق، واللغة المعيّنة. وقال: إنَّ «اللّغة المعيّنة باعتبارها جزءا من الوعي الجمعيّ، أو العقل الجمعيّ، هي ضرورة لفهم الكلام، كما أن الكلام ضروريّ لفهمها. وهي مجموعة من العلامات المختزنة في العقل الجمعيّ، ولا تنطق لأنها ليست فردية، فهذه الصورة أشبه بالقاموس الذي توجد فيه الكلمات صامتة، غير منطوقة، صالحة للنُّطق والاستعمال، وإنما تُستخرج منه فرادى، بحسب الحاجة إليها، أو بحسب الاختيار». وأضاف: «إنَّ اللغة المعيّنة توجد في المجتمع النّاطق، أمّا الكلام فهو وظيفة الفرد النّاطق. واللغة المعيّنة حقيقة اجتماعية، أمّا الكلام فهو عمل فردي. ثم إن اللغة المعيّنة هي الموصوفة في الكتب الصرفيّة والنّحويّة والأسلوبيّة، أمّا الكلام فهو المنطوق، وهو المكتوب؛ فالكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل». وأوضح د. قاسم أن فهم العلاقة الوظيفيّة بين اللغة والإعلام، يتطلّب استجلاء واقع مكوّنات العمليّات الاتصاليّة في حاضرنا العربي. والشائع في علم الإعلام، أنّ ذلك يتحدَّد من خلال خمسة مكونات: يعتمد المكوِّن الأول منها (منتج المادّة الاتصاليّة) مقولة اتّخاذ الإعلام الحديث محوراً لمنظومة المجتمع الحديث. وانطلاقاً من هذه المقولة عَمَدَت الشّركات الإعلاميّة العملاقة إلى احتكار السّوق المُستهلِك، فهناك أربع وكالات أنباء عالميّة، المعروفة باسم الأربع الكبار تحتكر (٨٠) من فيض المعلومات. فالمنتج العربي، يواجه عصر التكتلات الإعلاميّة، مشتَّتًا، عازفًا عن المشاركة في الموارد، ويُعاني من ضمور الإنتاج وشحّ الإبداع، حتى فيما يخصّ أخبارنا المحليّة.

ويسجِّل المكوِّن الثّاني (أي مضمون المادة الاتصالية) أعلى أنواع الاحتكار وأشدّها خطراً على المتلقّي. ويشمل هذا المحتوى حقلاً واسعاً من المعلومات: سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة، أو ما يمكن إدراجه في بُعدين أساسيّين: أولهما يتعلَّق بالاتجاهات والقيم وأنماط السلوك، وثانيهما يتعلَّق بأنماط التنظيم والإنتاج والاستهلاك.

وأشار أ. د. رياض قاسم في هذا المجال إلى أن اللغة الإنكليزية تستحوذ في احتكار المضمون أو المادة الاتصاليّة على (٦٥٪) من برامج الإذاعة، و(٧٠٪) من الأفلام، و(٩٠٪) من الوثائق المخزّنة في الإنترنت، و(٨٥٪) من المكالمات الهاتفيّة الدوليّة.

ويتضمَّن المحدِّد الثّالث الجمهور المتلقي (أو المُرْسَل إليه) للرّسائل الإعلاميّة والسوسيوثقافيّة. والمفهوم السّائد في الإعلام العربيّ، في هذا الخصوص، أن المتلقّي العربيّ يستقبل ما يوجهه إليه المرسل، بمعزلٍ عن التّفاعل معه من خلال حلقات النّقاش وعقد المؤتمرات عن بُعد، بحيث يبقى المتلقّي العربيّ رهن توجُّهات المُرْسِل وسياسته الإعلاميّة. لذا، فمن الضّروريّ إجراء تعديلات جوهريّة على صعيد محوريّة المتلقّي، سواء من حيث إنتاج السّلع الإعلامية المتميّزة، القادرة على المنافسة، أو من حيث التّنظيم، أو أُسلوب الإدارة والتّسجيل، وإلاّ بقي المتلقّي العربيّ أمام أُحادية الخيار، أي اقتناء السّلعة الثّقافيّة من الخارج.

ويختصّ المحور الرابع بالقنوات التي يتم عبرها إرسال المضامين الإعلاميّة، على تنوّعها، والتي تسهم في تشكيل الأنماط الاستهلاكيّة. وهنا يلعب التلفزيون والإذاعة دوراً

رئيسياً، وتليهما الصُحف والمجلاّت والنّشرات المهنيّة والكتب والأسطوانات وشرائط الفيديو ووكالات الأنباء.

ويتعلّق المحدِّد الخامس بالتأثيرات التي تحدثها الرسائل الاجتماعية والثقافية لدى الجماهير المتلقّية من شعوب العالم الثالث، ومنها العربيّة، عبر الإعلانات وسواها من المواد الإعلاميّة والاتصاليّة. والجدير بالذِّكر، أن تأثيرات الإعلام المسموع المرئي بلغت حدّا فاعلاً في تكريس ثقافة الصّورة. وهذا الطّغيان للصّورة في التلفزيون والإعلان والفيديو ومجلات الأزياء والديكور والرسومات والمعارض، أضعف العديد من المفاهيم الثّقافيّة والقيميّة المرتبطة بما هو رمزيّ أو مجرَّد في المجتمع.

وأكّد عميد كليّة الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانيّة، في ورقته، مجموعة من الأُسس لتنمية الوظائف المشتركة للّغة والإعلام، تتمثّل في ضرورة وضع سياسة لغويّة - إعلاميّة تُسهم في بناء هيكليّة نظريّة تطبيقيّة تكون بمثابة خارطة طريق، يسترشد بها الباحثون المعنيون في مسائل الإعلام الجماهيريّ. وصدور قرار سياسيّ عن السُلطات الحكوميّة، يُسمح بموجبه للموارد البشريّة المختصّة إطلاق «ورشة» العمل و توفير موازنة مالية تكفل سداد نفقات الدراسة والتنفيذ. وتوفيرالكفاءات العلميّة من الباحثين المبدعين، والمطّلعين باستمرار على الجديد في بحوث تقنيات الإعلام والمعلوماتيّة، وهذا يعني دائرة واسعة من المتخصّصين في علم اللغة والمعاجم والإعلام والتربية والمعلوماتية والحضارة. والتزوّد بمواد المعلومات اللّغويّة، عبر استثمار المكانز اللّغويّة المتوفّرة، وإجراء ما يُعرف بـ«استطلاعات الرأي» التي تربط الدّرس النّظري بالجماهير، في شبه اتصال دائم، ليجمع الباحثون مادتهم من واقع الحياة اليومية، الزاخر بالتحوّلات والمؤشرات الحيوية.

وفي مجال تنمية عناصر استخدام اللغة العربيّة، دعا أ. د. رياض قاسم إلى ابتداع السُبل التطويريّة كي تقدر اللغة العربية على الانخراط في النُّظم الآليّة للصّرف والإعراب وتحليل الدلالة، وسائر التطبيقات القائمة على النُّظم اللغوية الآلية، التي تشمل - على سبيل المثال، لا الحصر: التّرجمة الآليّة؛ التّدقيق الهجائيّ والنحويّ؛ الفهرسة والاستخلاص الآليّ؛ فهم الكلام ونطقه آليّاً. وإلى ضرورة إنتاج معجم يخدم الإعلام اللغوي، قوامه الالفاظ الأكثر ورودا في الاستعمال الإعلامي، على أن تُرتَّب الألفاظ الواردة فيه ترتيبًا ألفبائياً، ثم ترتيباً بحسب الحقول الدلالية. وكذلك، الاهتمام بالتّرجمة لتنمية العلاقة التبادليّة بين اللغة والإعلام كأحد الأدوات الإنتاجيّة التي يتطلبها الاستثمار. ويقترن بذلك توفير المستلزمات الأساسيّة، التي لا تقوم الترجمة بدونها، وفي طليعتها: المعاجم المتخصِّصة، والكتاب المرجع.

وبيَّن أ. د. رياض قاسم في ورقته أن ثنائية الفصحى والعامية تعدّ من أبرز ملامح العلاقة بين العربية وفئات مستخدميها؛ إضافة إلى اللغة المشتركة (أو الثالثة)، وأنه من خلال تفاعل هذه المستويات اللغويّة، نتج مستوى لغويّ، هو لغة الاتّصال بالجماهير، التي نَمَت وتطوَّرت خلال سنوات طويلة في حقل الصّحافة، ثم آزرتها وسائل الإذاعة والسينما والتلفزيون. وهذا المستوى اللغوي يرفض بطبيعته الجديدة المتغيرة، الواسعة الانتشار، أن يكون حبيس لغة التراث، و هو يختلف كثيرا عن لغة الأدب والفنّ، لكنه ليس مقطوع الصّلة تماماً بهذه النماذج الثلاثة من التّعبير اللّغويّ، فهو يأخذ من كلّ منها، ويصنع من هذه الحصيلة المشتركة شيئاً جديدا يحمل ملامح التمايز والاختلاف، ويقرب بدوره من وجدان الجماهير، وتعاملهم اليوميّ مع الحياة. وأن الوعي بما يجابه الوطن واللغة، من أخطار، يقضي أن نحدِّد طبيعة علاقتنا باللغة، وأن نحدِّد مناحي القصور فيها. فتحليل الواقع اللغويّ الإعلاميّ يشير إلى أنّ مقياس انتشار العربيّة أو تداولها لا يقوم على عدد المتكلمين بها، أو زيادة عددهم

بقدر ما يقوم على رصد الوظائف التي تقوم بها العربيّة في هذا الخصوص، ورصد الوظائف التي تقوم بها العربيّة، وتحديداً مجالات الاتصال التي يُتحدَّث بها فيها، ولأي أغراض، وبأيّ مستوىً من الكفاءة.

أ. د. تيسير أبو عرجة:
«لغة الإعلام بين متطلّبات: الرسالة والوسيلة والجمهور»

وكانت الورقة الأخيرة في الندوة، التي قدَّمها أ. د. تيسير أبو عرجة، رئيس قسم الصّحافة والإعلام في جامعة البترا/ الأردنّ، ناقشت «لغة الإعلام بين متطلّبات: الرسالة والوسيلة والجمهور»، من حيث كيفية إيجاد اللغة المناسبة لوسائل الإعلام، ودور الصحافة العربية في الانتقال من الأساليب اللغوية المعقّدة إلى الأسلوب التلغرافي، وتأثير التكنولوجيا على لغة الإعلام، وكذلك تأثيرات الجمهور المُستهلك على هذه اللغة. وآراء بعض أساتذة الإعلام والإعلاميين العرب في البحث عن ماهية اللغة الإعلامية المناسبة. واستعرضت بلمحات سريعة أثر الصحافة – لا سيما في مصر – في الانتقال إلى أسلوب الكتابة الإخباري باعتماد الوضوح والمباشرة والتركيز والاختصار، أو «لغة الحياة»، بعد أن كانت في مرحلة تاريخيّة سابقة تعتمد على الخطابية، وعلى إثارة الشعور، وإلهاب العواطف، واستخدام الألفاظ الطنانة.

وتوضح ورقة أ. د. أبو عرجة أنّ الصحافة «حقَّقت للغة العربيّة كلّ ما كان يأمل فيه المجدِّدون من رجال اللغة، بحيث يفهمها أكبر عدد ممكن من القراء العرب. كما أكَّد الباحث وجوب تطوير العربيّة لتتّسع للتّعبير عن كلّ جديد مستحدث في الأدب والعلم والفن، مشيراً إلى ما تم إضافته للقاموس السياسيّ من مفردات ومصطلحات، كانت وليدة الأحداث والتطورات السياسيّة، والتوسُّع الملحوظ في استخدام المصطلح الاقتصاديّ، فضلاً عن القاموس العلميّ والتكنولوجيّ، والاهتمام بتعريب كلمات أجنبيّة أصبحت جزءاً من اللغة الصحفيّة المستخدمة يوميّاً».

ورأى الباحث في مناقشته لموضوع تكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها اللغويّة والأسلوبيّة أن واجب المحرر الإعلاميّ – من خلال تفحُّص أُسلوب التّحرير – هو مساعدة جمهوره على فهم الكلمات كوسائل لنقل الرسائل التي تتضمن المعلومات والمواقف (استخدام اللغة في مستواها العملي المرتبط بالجمهور)، لتصبح هنا «اللغة هي وسيلة الإعلام». وقال هنا: «إنّ جماهير المستقبلين هم الذين يقرّرون الوسيلة التي سيتعرّضون لها، ويختارون المضمون المتاح لهم. وإنّ التّحرير في وسائل الإعلام عمل جماعيّ يصدر عن منظّمة أو مؤسَّسة، ويشتق طابعه من طابع الوسيلة وخصائصها ومميزاتها، وكذلك يحكمه الاختيار، في تحقيق المنفعة للجمهور، بأقلّ جهد يُبذل».

وفي مجال كيفية تأثير مواصفات الوسيلة الإعلاميّة على نوعيّة النّصوص المقدَّمة فيها، وصلة ذلك بطبيعة اللغة وتأثيرها، أوردت الورقة أن المواد المعقَّدة من الأفضل تقديمها مطبوعة من تقديمها شفهياً، ومن الأفضل استخدام المطبوع للوصول إلى الجماهير المتخصِّصة والصغيرة الحجم، فيما المواد البسيطة السهلة التي تُقدَّم بواسطة الراديو يسهُل تذكّرها مما لو قُدِّمت مطبوعةً. أمّا التلفزيون فهو أكثر قوّة لأنه يجذب المتفرجين وقتاً أطول ويحتاج إلى انتباه أكثر. وعليه، فإن الكُتَّاب والأُدباء الذين يكتبون لهذه الوسائل عليهم أن يتعرّفوا على فن دراسة الجماهير، وفن دراسة أجهزة الإعلام العصريّة، فقد غدا الواقع هو ما تريده تلك الأجهزة الإعلاميّة عالية القدرة في التحكُّم بإيصال أدب وفن العصر. ومن هنا ظهر ما يسمّى بأدب الإذاعة وأدب التلفزيون. وإنّ جمهور وسائل الاتصال هو عنصر أساسيّ في عملية الاتصال؛ فالرسائل التي يقدِّمها القائم بالاتصال تحدِّدها توقعاته عن ردود فعل الجمهور. كما أن ظروف السوق تتطلَّب أن تُشبع وسائل الإعلام احتياجات الجمهور،

بنفس الطريقة التي يؤثِّر بمقتضاها الطّلب في النّظام الاقتصادي في الإنتاج، أو يؤثِّر الناخبون على رجال السياسة. ووفقاً لذلك تُقسَّم فئات المضمون الإعلامي في علاقتها بالجمهور إلى: مضمون يتّسم بانخفاض الذّوق ويوزَّع على نطاق واسع، ومضمون لا تختلف عليه وجهات النّظر، ومضمون يتّسم بالذوق الرفيع، وهو تعليميّ أو ملهم، من شأنه أن يرفع المستويات الأخلاقيّة. ولقد فرضت تكنولوجيا المعلومات الحديثة حواراً ذا اتجاهين، بدلاً من الإعلام الأُحادي الاتجاه (التواصل بمعناه الواسع، بما في ذلك البريد الإلكتروني، والتحاور والتسامر، والمؤتمرات عن بُعد).

وتحدَّث أ. د. تيسير أبو عرجة في ختام ورقته حول التناقض الصّارخ بين ما تضخّه أجهزة الإعلام المعاصرة من معلومات متدفّقة في العلوم والفنون والاختراعات في العالم، وحجم الاستفادة المتواضع الذي تحظى به الأجيال العربيّة الشابة من هذه الثورة المعلوماتيّة، وإحساس المثقّفين بالألم من إهدار مساحات زمنية واسعة على القنوات الفضائيّة في أمور الفن الهابط، وضيق الهامش المخصَّص للكلمة الجادّة الصحيحة نطقاً ومعنى. وأشار إلى الضّعف اللغويّ لدى مقدِّمي البرامج والمذيعين والمتحدّثين، بما يحمل من إساءة إلى اللغة العربية الفصحى، بصفتها الدعامة الأساسيّة للهويّة الثّقافيّة، والوحدة الثقافيّة للأُمّة.

موجز بأبرز المداخلات

وساهم عدد من المشاركين في الندوة بمداخلات، كان منها مداخلة للأُستاذة ليلى الأطرش، الروائية والكاتبة الصّحافيّة الأُردنيّة، التي قالت: إنّ المشكلة ليست في اللغة، وإنّما في غياب الاستراتيجية الإعلامية؛ وإنّ المؤسَّسات التعليميّة هي المسؤولة في الأساس عن ضعف اللغة في المستويات كافة. كما حمّلت أصحاب القرار في الوطن العربيّ جانباً كبيراً من المسؤوليّة، وقالت إنهم غير مهتمّين بالثّقافة والحفاظ على اللغة؛ في حين أنّ لدى غالبيّة المثقّفين العرب أشكالاً من الانفصام بين ما يقولونه وما يطبّقونه في المسألة اللغويّة.

وشدَّد أ. د. عبد الكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربيّة الأُردنيّ، على أنه لا يجب فرض طريقة معيّنة في التعامل مع اللغة وتطويرها، فاللغة متعدِّدة الروافد. وخطر اللهجات العاميّة يتمثَّل في أنها تخفي قطع التّواصل بين الأقطار العربيّة.

وتحدَّث أ. د. هُمام غَصِيب، مستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال/ مدير إدارة الدراسات والبرامج في منتدى الفكر العربي/ عضو مجمع اللغة العربيّة الأُردنيّ، حول أهميّة تعليم الطالب الجملة التوليديّة، وأنّ أهميّة تعليم السّبك اللغويّ تفوق أهميّة تعليم المصطلحات، مع الإشارة إلى أن مجمع اللغة العربيّة الأُردنيّ له جهود مهمّة في مجال المصطلحات وحوسبتها. وضرب مثلاً على النّثر العلميّ الذي يظهر من خلال المجلاّت العلميّة، لا سيما في بريطانيا وأميركا، الذي يعدّ من أكثر النماذج دلالة في الحفاظ على اللغة. وعلى المستوى العربيّ أشار - على سبيل المثال أيضاً - إلى حرص بعض الجامعات مثل جامعة الكسليك في لبنان، في الحفاظ على مستوىً راقٍ من الأداء اللّغويّ بالعربيّة، وإلى الدور المسيحيّ العربيّ منذ عصر النّهضة في هذا السّياق.

وقال د. علي عتيقة، عضو مجلس الأُمناء وعضو لجنة الإدارة في منتدى الفكر العربيّ، في مداخلته: إنّ اللغة تقوى أو تضعُف حسب غلبة الإنتاج العلميّ. وأوضح أنّ الأعمال النّوعيّة المترجمة إلى اللغة العربيّة لا تجد قراء لها في الوطن العربيّ، وأنّ الضعف السّياسيّ الذي أصاب البلاد العربيّة انعكس حتّى على استخدام اللغة العربيّة في الأُمم المتحدة.

وطالبت الباحثة والإعلاميّة الأُردنيّة أ.ة. ضياء العوايشة

بضرورة تدريب المذيعين والإعلاميين على مهارات استعمال اللّغة العربيّة، وحثّ الإدارات الإعلاميّة العربيّة على أن تكون في أولوياتها الاهتمام باللغة وإجادتها لدى العاملين في الإعلام. وقالت إنّ بعض التّجارب الإعلاميّة المحليّة أكّدت أن اللغة الثالثة (المزيج بين الفصحى والعاميّة) يمكن أن تكون مدخلاً لتمكين الفصحى في الأداء الإعلاميّ، وزيادة قدرها بشكل تدريجيّ لتقليل مساحة استعمال العاميّة. وبالنّسبة للشّباب الإعلاميّ فهو قابل للتّعلّم والتدريب، بل إنه يسعى إلى ذلك؛ لكن يحتاج إلى فتح المجالات أمامه وتوجيهه إلى الطريق السليم، لا تحويله إلى المادّة الإعلاميّة ذات الهدف والمضمون التجاري البحت.

وطالب القاضي أ. حيدر سعيد العرفي، من سورية بأن لا يُكتفى بالندوات واللقاءات والمؤتمرات في بحث شؤون اللغة العربيّة وقضايا المُعاصرة؛ وإنما أن يُصار إلى تنفيذ التّوصيات التي تتخذ من جانب أعلى السّلطات السياسيّة.

ونوّه د. محمد الفزّاع العواملة، من الأُردنّ، بضرورة الحفاظ على اللغة العربيّة من خلال مشروع قوميّ، وليس على مستوى قطر واحد، حتّى لا تتشتت الجهود. وقال: إنّ قرار الحفاظ على اللغة العربيّة وتطويرها يجب أن يكون قراراً سياسيًا وعلى مستوى الدول العربية جميعها، مع ضرورة التّركيز في العمليّة التّعليميّة على التعليم بالوسائط.

برنامج الندوة

الثلاثاء: ١٣ / ٩ / ٢٠٠٥

١٠:٠٠ – ١٠:٣٠ الجلسة الافتتاحية

[المكان: مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ]

- آي من الذّكر الحكيم

- كلمة الأستاذ الدّكتور عبد الكريم خليفة
رئيس مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ

- كلمة سموّ الأمير الحسن بن طلال
رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه

١٠:٣٠ – ١١:٠٠ استراحة

١١:٠٠ – ١٣:٣٠ جلسة العمل الأولى

[المكان: مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ]

رئيس الجلسة: الأستاذ الدّكتور عبد الكريم خليفة
رئيس مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ

١١:٠٠ – ١١:٣٠ الورقة الأولى: «كتابة النّصّ في عالم متغيّر»
أ. السيد يسين (جمهورية مصر العربيّة)

١١:٣٠ – ١٢:٠٠ الورقة الثّانية: «اللّغة العربيّة وواقعُنا الإعلاميّ المؤلم»
القاضي حيدر سعيد العَرْفي (الجمهورية العربية السوريّة)

١٢:٠٠ – ١٣:٣٠ مناقشة

١٣:٣٠ – ١٦:٣٠ غداء [تقيمه جامعة الأميرة سميّة للتّكنولوجيا في مطعم الجامعة]

١٦:٣٠ – ١٨:٣٠ جلسة العمل الثّانية

[المكان: منتدى الفكر العربيّ]

رئيس الجلسة: الدكتور هشام الخطيب
رئيس لجنة الإدارة وعضو مجلس الأمناء في المنتدى

١٦:٣٠ – ١٧:٠٠ الورقة الثّالثة: «اللغة والإعلام: بحث في العَلاقات التّبادليّة»
أ.د. رياض زكي قاسم (الجمهوريّة اللبنانيّة)

١٧:٠٠ – ١٧:٣٠ الورقة الرابعة:
«لغة الإعلام بين متطلّبات: الرّسالة والوسيلة والجمهور»
أ.د. تيسير أبو عرجة (المملكة الأردنيّة الهاشميّة)

١٧:٣٠ – ١٨:٣٠ مناقشة

١٨:٣٠ – ١٩:١٥ استراحة

١٩:١٥ – ١٩:٤٥ الجلسة الختامية

[المكان: منتدى الفكر العربيّ]

- كلمة الأستاذ الدّكتور رئيس المَجْمَع
- كلمة رئيس لجنة الإدارة في المنتدى

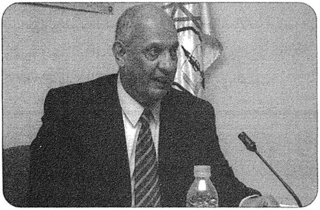
بهذه المناسبة، أقيم مَعْرِضٌ مشترك لإصدارات المنتدى وإصدارات المَجْمَع في بهو المنتدى وبهو المَجْمَع.

السّجلّ المصوّر

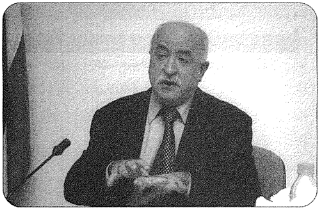


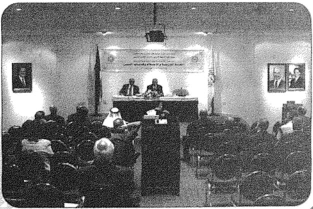














الإفساد والفساد الدّوليّ

أ. كمال القيسي *

كثر في السنوات العشر الأخيرة الحديث في المؤسسات الدولية والإقليمية والمنابر السياسية عن فساد أصحاب القرار في أجهزة القطاع العام، خاصة في البلدان النامية، بتغليبهم مصالح الشركات الخاصة على العامة لقاء استلامهم مبالغ وهدايا (رشوة) لا يجيزها القانون. ويتركز حديث الإدانة على المستلمين للرشوة، في حين تقضي الحقائق أن يتحول ذلك التركيز نحو الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها الأجنبية التي تقوم بالتشجيع على الفساد ونشره ودفع الرشاوى. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقارات والمدعومة من قبل حكوماتها السبب الرئيسي في إحداث الفساد وتوسيعه في الشمال والجنوب على حد سواء، إذ إن قيامها بتقديم الرشوة بصيغ مختلفة أتاح لها الحصول على عقود أعمال عامة وتجهيز معدات وامتيازات لا يتسنى لها الفوز بها من دون ذلك. وتقدر الرشاوى المقدمة سنويا من قبل الشركات الغربية بحدود ٨٠ مليار دولار من أجل الفوز «بالأصدقاء والعقود». ويعادل هذا المبلغ ما تحتاجه الولايات المتحدة في مواجهة الفقر العالمي. وفي عام ١٩٩٩ صرحت وزارة التجارة الأمريكية بأن الرشوة في السنوات الخمس التي سبقت ذلك التاريخ كان لها الدور الرئيسي في الحصول على ٢٩٤ عقدا تجاريا بلغت قيمتها ١٤٥ مليار دولار. ولا تقتصر تلك الممارسات الفاسدة والمفسدة على الشركات فقط، بل تشترك فيها هيئات ومؤسسات حكومية (هيئات قروض الصادرات). وفي الغالب لا تقوم تلك الجهات المفسدة بتلويث أياديها مباشرة، بل تعتمد في ذلك على «النخب المحلية» من السياسيين ورجال الأعمال والمديرين التنفيذيين للمؤسسات والوكلاء المحليين. وتأخذ تلك الرشاوى أشكالا عدة: عمولات عند نجاح تمرير العقد، أو تضمينها عن طريق تضخيم سعر العقد، وفي حالة هيئات إقراض الصادرات يصار إلى تضمينها في الكلف وتغطية مجموع قيمة العقد من خلال الضمان. وقد عوملت الرشوة لوقت قريب في كل من فرنسا وألمانيا وإنكلترا على أنها «نفقات عمل مشروعة» يمكن حسمها عند احتساب ضريبة الشركات. أما «منظمة الشفافية العالمية»، فتعتبر جميع أنواع الممارسات التي تشجع على الرشوة عملا إجراميا.

---

* مستشار وخبير في الطاقة والنفط؛ عضو المنتدى.

والرشوة تسبب مشاكل للسلطات والمواطنين على حد سواء، نظرا لأنها تجعل الخدمات المقدمة أكثر كلفة، وتشوه عملية التنمية، وتقف عائقا أمام اتخاذ القرارات العقلانية وأمام الممارسات الديمقراطية. لذا فإن الفساد في المحصلة النهائية يؤذي الفقراء ويجعلهم أكثر فقرا. فالفقراء هم الذين يتعرضون للضغط خلال عملية اتخاذ القرارات، ويوضعون في زوايا سياسية حادة في مؤسسات تشترى بها بالقوة وبالمال. والفقراء هم الخاسرون، نظرا لتوجيه الأموال للمشروعات الكبيرة المتضمنة لعمولات كبيرة بدلا من ذهابها إلى تحسين الخدمات العامة والمعيشة للأفراد. وتبدأ الرشوة بقرار يتخذ في مكاتب المديرين التنفيذيين للشركات الخاصة. لذا فهم المفسدون الذين يقومون بإفساد الغير. والعدل الاجتماعي يقضي بمحاسبة جميع الأطراف ذات العلاقة، وحظر التعامل مع الشركات التي يثبت تعاطيها الرشوة. وقد قامت بعض الدول بإصدار القوانين التي تحظر التعامل مع الشركات التي تثبت ممارستها استخدام الرشوة والعمولة. وتذهب بعض الدول إلى حظر قبول استضافة الشركات وقبول الهدايا. وعلى الرغم من ذلك، فهنالك الكثير من القصص التي تعكس مدى استفحال هذه الآفة وانتشارها. فعلى سبيل المثال لا الحصر: في حزيران من عام ١٩٩٩ تم سجن وزير الدفاع السابق لبريطانيا (جوناثان ايتكنز) لكذبه حول زيارته إلى فرنسا وسويسرا في عام ١٩٩٣ لحضور اجتماع سري بشأن عقود أسلحة. وكان لزيارته تلك علاقة بالترويج لعقود تجهيز أنظمة تسليح للمملكة العربية السعودية لصالح شركات إنكليزية ثلاث. وقد تراوحت نسبة العمولة التي أودعت في بنك سويسري لحساب وكيل سعودي بين ٣٪-١٠٪ من عقود تصل قيمتها إلى مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية. ولا تنفرد إنكلترا لوحدها بمثل هذه الممارسات، إذ ظهرت الرشوة بأوسع أبعادها في فرنسا (١٩٩٦) عند قيامها بخصخصة بعض خدمات القطاع العام. فقد تآمر الكثير من الوزراء في إحالة عقود لشركات معينة مقابل «عمولات» أو «رشوة»، ما أدى إلى فضائح أُودع القائمون عليها، من وزراء وأمناء عاصمة، السجن. وقد تأخذ الرشوة شكل «إتاوة» تدفع لسياسيين لتمويل أحزاب تساعد في حجب المنافسة عن العقود المقدمة، وتوفير الفوز لطرف معين. وفي عام ١٩٩٩ استقالت المفوضية الأوروبية، التي تعتبر أعلى مؤسسة سياسية في الاتحاد الأوروبي، بسبب فقدانها الثقة بالسياسيين والموظفين، نتيجة لعدد من فضائح الفساد عن عقود عدة، كان منها عقد حماية بناية المفوضية في بروكسل الذي اتضح أن الشركة الخاصة الفائزة بالعقد توفرت لديها معلومات دقيقة عن العروض التي قدمتها الشركات المنافسة لها. وقد اعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الفساد مشكلة دولية أصبحت مع مرور الزمن موضوعا رئيسيا على أجندتهما. وبدأ البنك الدولي بتقديم المساعدات من خلال وضعه استراتيجيات لمحاربة الفساد، مثل الإصلاح الاقتصادي، ودعم الحاكمية وإدارة القطاع العام. كما خَصص مبالغ تصرف على الخدمة المدنية، وتنظيم الميزانية، وإدارة الضرائب، والإصلاح القضائي، والإصلاح القانوني، وإقامة المؤسسات الحكومية الداعمة. أما صندوق النقد الدولي، فقد فرض على البلدان المقترضة وضع إستراتيجيات وخطط لمحاربة الفساد. لذا فقد أصبحت «الحاكمية الجيدة» معيارًا رئيسيا في منح بعض التسهيلات المالية. وقد جاء تصريح رئيس البنك الدولي في عام ١٩٩٩ ليؤكد ذلك بقوله «إنه لا يرغب في منح الدول النامية منحا تستقر في النهاية بحسابات خاصة في البنوك الغربية». وعلى الرغم من الدعوات المتكررة للحكومات الغربية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في القضاء على الفساد، إلا أن سياساتها المعتمدة في مجال الخصخصة والتصحيح الهيكلي وإصلاح الخدمات المدنية وتحرير الاقتصاد قد فاقمت حدة مشكلة الفساد. لكن البنك الدولي يصر على إمكانية إصلاح ذلك من خلال

إصلاح القطاع العام في مجال الرسوم الجمركية، وتنظيم الضرائب وإدارتها، وإدارة الخدمات المدنية، ودعم أجهزة محاربة الفساد، والتدقيق المحاسبي، وجعل الاقتصاد حرا. وتعتبر خصخصة المشروعات الحكومية من المجالات الرئيسية المهمة التي تساعد على ممارسة الإفساد والفساد، نظرا لكونها تسمح بتوسيع دائرة الأعمال والمشروعات التي تديرها الشركات الخاصة التي تلجأ إلى الكثير من الممارسات الإفسادية بدفعها العمولات والرشاوى من أجل تحقيق أهدافها في الفوز بعقود أو امتيازات. وتقوم هذه الشركات بتعيين أشخاص وتخصيص أقسام «العلاقات العامة» للقيام بتلك الممارسات. وبين نهاية ثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته ازدادت خصخصة المشروعات الحكومية زيادة كبيرة: أربعة أمثال في أمريكا اللاتينية، وثلاثة أمثال في آسيا. فبين ١٩٨٨–١٩٩٨ تمت خصخصة أكثر من عشرة آلاف مشروع، وبين ١٩٨٨–١٩٩٤ حصلت الحكومات على ما يقارب ١١٠ مليار دولار من بيع ٣٠٠٠ مشروع حكومي. وتشكل الخصخصة ٧٠٪ من قروض التصحيح الهيكلي و٤٠٪ من قروض التصحيح القطاعي التي يمنحها البنك الدولي للبلدان النامية. وكثيرا ما يصاحب عملية الخصخصة المبالغة في ميزاتها والتقليل من تكاليفها، خاصة في جانب التكاليف السياسية وما تفرضه من إصلاحات لاحقة. وقد تولد الخصخصة رعبا سياسيا واجتماعيا من جراء ضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في استكمال تنفيذها بوقت قصير لا يتيح للدول إعداد إطارها التنظيمي بشكل جيد، وتنفيذها تدريجيا كما يجب. وينجم عن ذلك نتائج سلبية منها:

- عدم تمكن الحكومات من صياغة القوانين ذات العلاقة والإعلان عنها وتحقيق الشفافية من خلال مناقصات مفتوحة.
- الاتفاق السري بين الأطراف المستفيدة من الخصخصة وبين السياسيين من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وتعظيم الفوائد من المشروعات المباعة.
- عدم تأهيل المشروعات المباعة بشكل يحقق عائدًا اقتصاديًا مجزيًا منها، ما يؤدي في الغالب إلى بيعها بأسعار تقل عن أسعار السوق السائدة، ودون اعتبار لتكاليف التأهيل التي صرفتها الدولة عليها.
- قيام المديرين التنفيذيين للمشروعات وموظفيها بالتلاعب بالموجودات.

بين ١٩٩٠–١٩٩٤ باعت حكومة نيكاراغوا ٣٤١ مشروعا من أصل ٣٥١ بقيمة تقل عن أسعار السوق بمقدار ٧٥٪، نتيجة لافتقار صفقات البيع إلى الإجراءات الصحيحة ورشوة الكثير من موظفي الحكومة لبيع بعض المشروعات الإستراتيجية بأبخس الأثمان.

ومن الإجراءات التصحيحية التي يدعو لها البنك الدولي تقليص قطاعات الخدمات العامة في البلدان النامية، ما يؤدي إلى تآكل «الحاكمية» وإضعاف الحكومة. وفي هذا المجال، وجد أن الكثير من الإجراءات التي يدعو لها البنك الدولي غير كفؤة في ديمومة النتائج المتوقعة من تقليص العاملين في تلك القطاعات وزيادة الطاقة الإنتاجية وإتمام الإصلاح المؤسسي. كما أن العمل على تخفيض الأجور في القطاعات الخدمية العامة أدى إلى غياب الحوافز وانخفاض معنويات العاملين وانتاجيتهم، وبالتالي ارتفاع نسب الفساد. أما «الانفتاح الاقتصادي» الذي يدعو إليه البنك الدولي، فهو يؤدي إلى إيجاد قنوات جديدة للفساد، وانتشار «الغربة الاجتماعية» في العملية السياسية، وما يتبع ذلك من «غسيل للأموال»، أي تهريب الأموال خارج البلدان النامية وإيداعها في بنوك نائية.

واستكمالاً لهيكلية عمليات الإفساد والفساد العالمي وأبعادها لابد من الحديث عن الشركات والبنوك النائية

The off-shore companies and banks ، حيث تعتبر الشركات والبنوك المقامة في مناطق نائية خارج المراكز المالية المعروفة وسائل في منظومة معقدة تهدف إلى سحب الأموال من البلدان النامية بصورة خاصة وإخفائها بعيدا عن المساءلة القانونية. وتقدم تلك المراكز المالية خدماتها لغير المقيمين بدون ضريبة على الأموال، وإن وجدت فهي قليلة جدا. كما أنها تحيط الودائع بسرية تامة ولا تفصح بأية معلومات عن مصادرها وحجمها. لذا فهي تجذب إليها أموالا فاسدة تعود لسياسيين ومديرين تنفيذيين ورجال أعمال يملكون شركات متقوقعة غامضة تقوم في الغالب بأنشطة ملتوية. ومن هنا جاء القول «بأنه لا يوجد سبب صادق يجعل من تلك الشركات والبنوك أن تكون نائية». وقد عرفت تلك المراكز في بداية ستينيات القرن الماضي بحماية الأموال المودعة لديها من الضرائب، ما أدى إلى أن ترتفع تلك الأموال من ١١مليار دولار في عام ١٩٦٨ إلى ٣٨٥ مليار دولار في عام ١٩٧٨. وقد اكتشفت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بأن تلك الودائع قد ازدادت بمقدار ٥ أمثال بين ١٩٨٥ و ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٩ أحصيت الأموال المودعة في ٦١ مركزا ماليا نائيا حول العالم فكانت بحدود ٨ ترليون دولار. وفي دراسة قام بها (Morgan Trust) تبيّن أنه في سنة واحدة اختفت ١٩٨ مليار دولار من ١٨ دولة نامية باتجاه تلك المراكز. لذا فهنالك اعتقاد بأن المراكز الحامية من الضرائب أصبحت منذ ثمانينيات القرن الماضي ملاذا للأموال «النظيفة» و«القذرة» على حد سواء. ومن الميزات التي تعرضها الدول المضيفة لتلك المراكز إمكانية إقامة شركات جديدة بأقل من ٢٤ ساعة وبمبلغ ١٠٠ جنيه إسترليني. ولا تطالب حكومات تلك الدول الشركات والبنوك بتسجيل عوائدها السنوية وحساباتها، أو بالإيضاح عن ملكيتها. كما أن البعض منها يعتبر الإيضاح عن ملكية تلك البنوك والشركات وحاملي أسهمها والمودعين فيها جريمة يحاسب عليها القانون. لذا فليس من الغريب أن يحتفظ معظم الأثرياء والمجرمين بأموالهم في شركات مثل هذه، نظرا لأن ملاحقتهم تصبح معقدة جدا، خاصة عندما تكون هذه الشركات هي نفسها مملوكة لشركات نائية في أماكن أخرى تحت غطاء آخر مختلف. ومعظم المراكز المالية النائية مقامة في مناطق تقع في ما وراء البحار تابعة للتاج البريطاني، وتقدر الأموال المودعة في تلك الجزر النائية بحدود ٤٠٠ مليار دولار، ثلثها موجود في مناطق الكاريبي ومعظمها عوائد غير قانونية. وتعتبر وزارة التجارة الأمريكية بريطانيا من المراكز الرئيسية المهمة في جذب الأموال القذرة وغسيل الأموال، نظرا لسرية الخدمات المصرفية فيها. وعلى الرغم من إنكار الحكومة البريطانية، فإن الملايين من قروض صندوق النقد الدولي الممنوحة لروسيا وجدت طريقها للغسيل من خلال فرع بنك نيويورك الموجود في لندن ؟!.

وخلال فترة الثمانينيات قدر أن ٨٠٪ من القروض الممنوحة من البنوك التجارية لم تصل إلى البلدان المستفيدة، وإنما بقيت في حسابات البنوك الغربية. وتعتبر البنوك الأمريكية في مقدمة البنوك المستفيدة من الأموال المشبوهة العائدة في الغالب لسياسيين وموظفين كبار من الأجانب وأقربائهم. وتقوم الشركات الكبرى عادة بفتح الحسابات في بنوك خاصة يجري تمويلها بما اتفق عليه من رشاوى. وبمرور الزمن زاد الإقبال على استخدام البنوك الخاصة التي تقوم بتقديم الخدمات السرية للنخب الفاسدة من السياسيين ورجال الأعمال. وتقدر الأموال المودعة عالميا في مثل هذه البنوك بحدود ١٧ ترليون دولار، وهي في ازدياد مضطرد نظرا لتوسع الفساد السياسي والاقتصادي والمالي العالمي وانتشاره، خاصة في البلدان النامية. وبسبب السرية المعمول بها، فقد تحولت تلك الشركات والبنوك الخاصة إلى أوكار متميزة لغسيل الأموال الناجمة عن الجريمة والفساد. ففي عام ١٩٩٦ قدر صندوق النقد الدولي أن ٥٠٠ مليار دولار يجري غسيلها سنويا في المراكز المالية

النائية. وبعد ثلاث سنوات من ذلك قدرت بين ٥٩٠ – ١٥٠٠ مليار دولار. وفي تقرير للأمم المتحدة (١٩٩٧) احتسبت الأموال الناجمة عن الفساد والاحتيال والسلاح والبغاء التي جرى تبييضها بحدود مليار دولار. (ونظرا لعظم حجم ذلك الفساد، فقد أصبح من الاهتمامات الرئيسية للعالم، وموضوعا أساسيا في الاجتماعات الدولية والمنابر السياسية المختلفة). وتعتبر الخدمات المصرفية الخاصة والمراكز المالية البعيدة قنوات رئيسية تم إنشاؤها لتسهيل إيداع الرشاوى والأموال الناجمة عن الفساد. وتعتبر البنوك الغربية، سواء الأمريكية أو الأوروبية أو السويسرية، المستقبل الأكبر للمليارات الناجمة عن صفقات مشبوهة ورشاوى لرؤساء دول. وإن الممارسات المفسدة وتحويل الأموال بعيدا عن مواطنها الأصلية قد أدت بما لا يقبل الشك إلى تشويه التنمية وزيادة عدم المساواة والفقر، وذلك بتحويلها المشروعات لصالح القلة، والتفافها على العملية الديمقراطية المحلية من خلال تعطيل القوانين والإجراءات المعمول بها. (لذا كان لزاما على المجتمع الدولي العمل الجاد على غلق تلك المراكز كخطوة رئيسية لإيقاف تحول الأموال من البلدان النامية، والطلب من البلدان المضيفة لتلك المراكز وضع قيود لتسجيل المعلومات الرئيسية ونشرها. كما أن على الغرب أن يقوم بتنظيم مصارفه الخاصة والسيطرة عليها وإنهاء مبدأ العمل بسرية تامة، وذلك بنشر المعلومات الرئيسية عن المودعين ومصادر أموالهم). ومن الضروري الإشارة إلى «تجربة جديدة» قد تلخص لنا عمق الفساد الدولي ودرجة انتشاره وخطورة ممارساته. فعند احتلال العراق، قام الحاكم الأمريكي بريمر بإصدار قانون يمنح السياسيين وأصحاب الدرجات الخاصة رواتب شهرية غاية في الاستثنائية (بالقياس الوطني) يترتب عليها حق تقاعدي (المعاش) مدى الحياة مقداره ٨٠٪ من الراتب المستلم، وإن خدم ذلك المسؤول يوماً واحدًا في الدولة، علما بأن الفترة المطلوبة من المواطن العراقي للحصول على التقاعد هي ١٥– ٢٥ سنة. كما يقضي ذلك القانون بأن تؤول للمسؤول ملكية السيارة أو السيارات التي كانت مخصصة لاستعماله الوظيفي. وبهذا نجد أنفسنا أمام نوع جديد من الرشوة السياسية التي يمكن تسميتها «الإفساد القانوني». لذا فإن مصدر الفساد في المقام الأول هي البلدان الصناعية الغربية المتقدمة، حكومات وهيئات وشركات، لكونها تقوم بالتشجيع على الفساد وتقديم الرشوة إلى الفاسدين من «النخب الوطنية» التي اعتادت أن تعيش وتزدهر في ظل نكبات أوطانها دون قانون يقتص أو خجل يردع. وقد قوبل موضوع الفساد باهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما سبق الإشارة إليه. وسبب هذا الاهتمام أن كلا المؤسستين تقوم بتقديم القروض لتمويل مشروعات وبرامج البلدان النامية. فالبنك الدولي يقوم سنويا بتمويل حوالي ٤٥٠٠٠عقد يتراوح مجموع قيمها بين ٤٥–٥٠ مليار دولار. وبين عام ١٩٩٨–١٩٩٩ أقرض صندوق النقد الدولي ٩٠ مليار دولار في إطار برامج جديدة. والأموال التي تقوم المؤسسات بإقراضها هي في الأساس أموال عامة تقوم حكومات الدول بتقديمها. فالحكومة البريطانية على سبيل المثال تساهم سنويا في صندوق النقد الدولي بحدود ٣٨ مليون دولار، وفي البنك الدولي بحدود ٢٤٤ مليون دولار. وإن ٥٥٪ من القروض التي يمنحها البنك الدولي على شكل «قروض للإصلاح الهيكلي» يتم إنفاقها داخل البلدان المستلمة لها، والمتبقي (٤٥٪) يتم صرفها مباشرة على الشركات الأجنبية المشتركة في المناقصات الدولية. وتذهب معظم العقود لشركات تعود إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وعلى رأسها «مجموعة الثمانية». وتحصل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا على ٦٪، وإنكلترا على ٣٪. وتكون هذه العقود عرضة للإفساد والفساد، نظرا لعدم الإعلان عنها دوليا وإحالتها بواسطة جماعات متخصصة تقدم خدمات استشارية إلى

زبائن البنك الدولي من المقترضين. ويتحقق الفساد من خلال قيام هؤلاء «الخبراء» بالتوصية بإحالة المشروعات على شركات كبرى معينة دون أخرى. ومن الأسباب الأخرى للفساد عدم كفاية الإجراءات التدقيقية الحسابية والدخول بالتفاصيل للتحقق من أن المبالغ قد صرفت فعلا على المتعاقد عليه، وأن المقترضين قد حصلوا على نوعية وقيمة جيدة. فبين ١٩٩٧-١٩٩٩ تم تدقيق ٥٠ مشروعا من أصل ٢٥٠، ووجد أن ١٠٠عقد للتجهيز يصل مجموع قيمتها ٤٥ مليون دولار قد اتسمت بالفساد. وخلال فترة حكم سوهارتو الذي امتد قرابة ٣٠ عاما، قام البنك الدولي بإقراض الحكومة الإندونيسية ٣٠ مليار دولار تم تحويل ٩ مليارات منها إلى حسابات سياسيين وموظفي حكومة «فساد حكومي».

أنشأ البنك الدولي في عام ١٩٩٨ «لجنة العقوبات» للنظر في قضايا الفساد المتعلقة بالشركات المتقدمة لمناقصات البنك. وتجتمع اللجنة بشكل دوري وتصدر عنها قائمة بالشركات المخالفة. وفي عام ٢٠٠٠ تضمنت تلك القائمة ٤٥ شركة، كان منها ٣٦ شركة بريطانية. وقد أدت سلسلة فضائح الرشوة المتعلقة بالسلاح وغيره إلى إجراء مناقشات جدية داخل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي تمخض عنها قيام الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ بإصدار قانون حول الأعمال الخارجية المفسدة، حيث اعتبر رشوة موظف حكومي أجنبي عملا إجراميا يحاسب عليه القانون. وقد اعترض البعض على هذا القانون الذي اعتبر عائقا أمام الشركات الأمريكية في الفوز بالعقود. وجاء إدعاء وزارة التجارة الأمريكية في عام ١٩٩٧ ليؤكد ذلك، إذ أعلنت أن الشركات الأمريكية قد خسرت ما يقرب من ١٥ مليار دولار بسبب عدم تمكنها من تقديم الرشوة المطلوبة. ومن الملاحظ أن الشركات الأمريكية قد غيرت من أنماط الرشوة ليتسنى لها الوصول إلى أهدافها في الفوز بالعقود. ومن تلك الأنماط منح أسهم في شركات ودفع نفقات سفر بدلا من الرشوة نقدًا، أو الطلب من الشركات الفرعية في مناطق أخرى دفع الرشوة. أما بريطانيا فقد أخفقت في إصدار قانون بهذا الاتجاه، أو وضع إجراءات تردع شركاتها وتحد من قيامها بدفع الرشوة. ويرى البعض أن حكومة بريطانيا أصبحت تماطل في تنفيذ القانون، نظرًا لادعاء شركاتها بأن عدم دفع الرشوة سيؤدي إلى خسارة أسواقها في العالم الثالث. وفي عام ١٩٩٧ تمكنت ٢٩ دولة عضوًا في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، أضيف إليها الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وتشيلي وسلوفاكيا، من التوقيع على مشروع قانون يمنع رشوة الموظفين الأجانب في صفقات الأعمال الدولية. وقد جرى تصديق القانون في عام ١٩٩٩، وطلب بموجبه من كل دولة عضو إصدار القوانين والتعليمات التي تجعل من الرشوة عقوبة إجرامية لأي شخص، أو جهة، يقوم بها. كما دعا القانون إلى اعتماد إجراءات تنفيذية تعمل على الحد من الرشوة وانتشارها، ومنها: إحكام الرقابة المحاسبية والتدقيقية، والتعاون القانوني بين الدول الأعضاء، والطلب من بعض الدول وقف العمل بخصم الرشوة من ضرائب الشركات الدافعة لها. ويعتقد الكثيرون أن القانون المشار إليه لم يحقق الردع الكامل. وتعتبر العقوبات الاقتصادية من أكثر الوسائل الرادعة للفساد. وإن الإجراءات المقترحة لن تزيل الفساد بشكل جذري، لكنها تعتبر خطوات إيجابية يجب اتخاذها في «جانب العرض» من أجل ردع الشركات الأجنبية عن التصرف غير الأخلاقي الذي يحط من شأن الديمقراطية والتنمية في البلدان النامية. ومن هنا نجد أن البرامج الناجحة لمحاربة الفساد يجب أن تتم على المستوى الوطني، كما يجب خلق بيئة تجعل من الصعب على المفسدين اختراقها. ويقع على عاتق المؤسسات الحكومية الوطنية مراقبة الأموال الممنوحة لها، وبيان أوجه الصرف منها، ووضعها تحت إطلاع الرأي العام، والعمل على زيادة وعي المواطنين في هذا الاتجاه. ■

الولايـــــات المتّحــــدة ومسألة فرض الديموقراطيّات على العالم!

أ. عبد الله علي العليان *

في كتابه المهم **ما بعد الإمبراطورية ... دراسة في تفكك النظام الأمريكي** قال إيمانويل تود: كانت الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي في غير حاجة إلى العالم. لكن منذ الحرب العالمية الأولى بدا أن العالم أصبح في حاجة إليها. ولم تُبد الولايات المتحدة سوى مقاومة قليلة لنداء العالم حتى عام ١٩١٧م، ثم اختارت العزلة من جديد عندما رفضت المصادقة على معاهدة فرساي. وكان على العالم أن ينتظر حتى الهجوم على بيرل هاربر وإعلان ألمانيا الحرب على أمريكا، من أجل أن تأخذ الولايات المتحدة مكانها المتناسب مع قدراتها الاقتصادية الكبيرة في العالم، وقد كان ذلك بدافع من اليابان وألمانيا.

وقد أدى انهيار الشيوعية إلى تسارع في حركة التبعية. فما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ ازداد العجز التجاري الأمريكي من ١٠٠ مليار دولار إلى ٤٥٠ مليار دولار. وقد احتاجت أمريكا لتحقيق التوازن في حساباتها الخارجية إلى تدفق من الرساميل الخارجية بالمقدار نفسه. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، لم تعد الولايات المتحدة تستطيع أن تعيش على إنتاجها وحده. وفي اللحظة ذاتها التي كاد فيها العالم، المتجه نحو الاستقرار الثقافي والديموغرافي والديموقراطي، يكتشف أنه قادر على التخلي عن أمريكا، أدركت الولايات المتحدة أنها لم تعد تستطيع التخلي عن العالم.

ويرى الكاتب أن النقاش حول العولمة بعيد جزئياً عن عالم الواقع لأنه يقبل في معظم الأحوال التصور التقليدي للمبادلات التجارية والمالية التي تجري حسب هذا التصور من دون أن يكون لأية

* كاتب وباحث من عُمان؛ عضو المنتدى.

دولة مركز خاص تختلف به عن الآخرين. وإن المفاهيم المجردة للعمل والربح وحرية حركة رأس المال تحجب عنصراً أساسياً يتمثل بالدور الخاص الذي تلعبه أهم أمة في التنظيم الاقتصادي الجديد للعالم. وإذا كانت قدرات الولايات المتحدة الاقتصادية قد تراجعت كثيراً، فإنها نجحت في تحقيق زيادة بالغة في قدرتها على الاستقطاع على حساب الاقتصاد العالمي. ولقد أصبحت بحق «نهّابة». فهل ينبغي لنا أن نفسر هذا الوضع كعلامة قوة أو علامة ضعف؟

يمكننا لو أردنا، كما يشير، أن نوقف هنا بناء هذا النموذج المقلق ونخلد إلى الاطمئنان متذكرين أن الولايات المتحدة ديموقراطية، وأن الديموقراطيات لاتدخل في حروب في ما بينها، وبالتالي، لا يمكن أن تصبح الولايات المتحدة خطرة على العالم، وعدوانية ومثيرة للحرب. لذا، سوف تجد الحكومة الأمريكية، من خلال التجارب والأخطاء، سبيلاً للتأقلم الاقتصادي والسياسي مع هذا العالم الجديد. لم لا؟ لكن علينا أن نعي أن أزمة الديموقراطيات المتقدمة التي أصبحت تطفو على السطح وتثير قلقاً متزايداً، خاصة في أمريكا، لا تسمح لنا بأن نعتبر الولايات المتحدة دولة سلام بطبيعتها.

وتكمن قوة فوكوياما في أنه حدّد بسرعة عملية استقرار العالم غير الغربي، لكن مفهومه للمجتمعات يبقى متأثراً بترجيحه العامل الاقتصادي. لا يعتبر فوكوياما التعليم المحرّك المركزي للتاريخ، ويبدي اهتماماً قليلاً بالديموغرافيا، كما لا يرى أن تعميم التعليم الجماهيري هو المتغيّر المستقل والمفسّر في صميم الاندفاعية الديموقراطية الفردية التي كشفها. من هنا، جاء خطأه الكبير: استنتاج نهاية التاريخ من تعميم الديموقراطية الليبرالية. إن مثل هذا الاستنتاج يفترض أن هذا النظام السياسي ثابت مستقر، وأن التاريخ يتوقف بمجرد تحقيقه. لكن بما أن الديموقراطية ليست سوى البنية الفوقية السياسية لمرحلة ثقافية هي مرحلة التعليم الابتدائي، فإن استمرار الاندفاعة التعليمية مع تطور مرحلة التعليم الثانوي ومرحلة التعليم العالي، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى هز استقرار الديموقراطية في الأماكن التي ظهرت فيها أولاً، في اللحظة نفسها التي تتكرّس في البلاد التي وصلت فقط إلى مرحلة التعليم الجماهيري.

تبدأ الديموقراطية بالانحسار في مكان مولدها (أمريكا) في اللحظة نفسها التي أخذت فيها بالظهور والانتشار في أوراسيا. إن المجتمع الأمريكي يتحول إلى نظام مسيطر يتسم أساساً باللامساواة، وهي الظاهرة التي وضعها ميشال لند Michel Lind في إطار مفاهيمي في كتابه **الأمة الأمريكية الثانية** *(The Next American Nation)*، وضمنّه أول وصف منهجي للطبقة الحاكمة الأمريكية الجديدة بعد الديموقراطية: الطبقة الأعلى Over Class.

ليس من الصواب والعدل ـ كما يطرح تود ـ أن نحصر أزمة الديموقراطية في الولايات المتحدة وحدها. فإنكلترا وفرنسا، الأمتان العريقتان الليبراليتان الشريكتان تاريخياً للديموقراطية الأمريكية، هما أيضاً مسرح لعمليات متزامنة من التحول الديموقراطي باتجاه حكم الأقلية، غير أن موقعهما في الاقتصاد السياسي والاقتصاد العالمي المعولم يقع في صف البلدان المسيطر عليها، ولذلك فعليهما أن تأخذا في الاعتبار توازن معادلاتهما التجارية. أما خط تطورهما على الصعيد الاجتماعي، فيجب في فترة ما أن ينفصل عن الخط

الأمريكي، ومن غير المتوقع أن يجري الحديث يوماً عن نظام حكم الأقلية الغربي، كما كان يجري الحديث في الماضي عن الديموقراطيات الغربية.

هذا هو الانقلاب الثاني الكبير الذي يفسّر صعوبة العلاقة بين أمريكا والعالم. إن تقدم الديموقراطية على مستوى العالم يحجب ضعفها في مكان ولادتها، والمفارقة اللافتة أن اللاعبين الدوليين لا يدركون جيداً حقيقة هذا الانقلاب. فأمريكا تتحدث دائماً بكفاءة، بحكم العادة، عن الحرية والمساواة، وبالتأكيد لم يتم بعد انتشار الديموقراطية على مستوى العالم.

إن الانتقال إلى مرحلة جديدة تتمثل بحكم الأقلية يُلغي تطبيق قانون دويل في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى النتائج المهدئة للديمقراطية الليبرالية.

نستطيع أن نفترض سلوكات عدوانية وسياسات عسكرية مغامرة من جانب عُصبة من الحكام لا تضبطها رقابة كافية. في الحقيقة، إذا كانت أطروحة أمريكا تحت نظام حكم الأقلية تسمح لنا بحصر نطاق تطبيق قانون دويل، فإنها تسمح لنا على الأخص بقبول الحقيقة التجريبية لـ«أمريكا عدوانية»، ولا يعود بوسعنا حتى استبعاد أطروحة أمريكا محاربة للديموقراطيات، قديمة كانت أم حديثة. نصالح، بهذا المخطط، مع شيء من السخرية، المثاليين Idealists الأنغلوساكسون الذين ينتظرون من الديموقراطية الليبرالية إنهاء النزاعات الحربية مع الواقعيين المنتمين إلى الثقافة نفسها، والذين ينظرون إلى ساحة العلاقات الدولية كفضاء فوضوي مسكون بدول عدوانية على مدى أبدية القرون. وعندما نقبل أن الديموقراطية الليبرالية تؤدي إلى السلام، فنحن نقبل أيضاً أن ضعفها قد يجلب الحرب. وحتى عندما يكون قانون دويل صحيحاً، فإنه لن يقول سلاماً أبديًّا بالمعنى الذي يقصده كانْت.

ويوجه تود انتقاده إلى الولايات المتحدة على هذه التدخلات في العالم، ويرى أنه لم يستطع أي بلد في القرن العشرين أن يزيد من قوته عن طريق الحرب، أو لمجرد زيادة قوته العسكرية المسلحة. لقد خسرت في هذه اللعبة كل من فرنسا وألمانيا واليابان وروسيا خسارة كبرى. وخرجت الولايات المتحدة من القرن العشرين منتصرة لأنها عرفت، إلى أمد طويل، أن ترفض الانخراط في النزاعات العسكرية في العالم القديم. فلننهج نهج أمريكا الأولى، التي كان نصيبها النجاح، ولنجرؤ على أن نكون أقوياء برفضنا العسكرية، وأن نقبل أن نركز طاقاتنا على إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لمجتمعاتنا. لنترك أمريكا الحالية، إذا رغبت في ذلك، كي تستنفد ما بقي لها من طاقة في «محاربة الإرهاب»، تلك الحرب التي تسعى من ورائها إلى الاحتفاظ بهيمنتها التي لم تعد موجودة. وإذا آثرت أن تثبت قوتها الهائلة، فإنها لن تفلح أكثر من أن تكشف للعالم عن عجزها.

إن الأسلوب الذي اتبعته هذه الإدارة الأمريكية في حروبها الراهنة لايمكن المراهنة على نجاحه، أو حتى قبوله من جانب شعوب العالم جميعها، حتى ولو توشح بمقولات الديموقراطية والحرية والليبرالية الاقتصادية وغيرها من المقولات. والحل في اعتقادنا ليس في العزلة والانكفاء عن العالم وقضاياه، بل في التحرك الإيجابي، والحوار والعدل في المشكلات الراهنة، والبعد عن الهيمنة والاحتلال. وبعد ذلك سوف يختفي البعبع المسمى الإرهاب في العالم. ■

التصميم الجديد للحاكميّة الاقتصاديّة العالميّة

د. حميد الجميلي *

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) رؤية للتصميم الجديد للتعاون الإنمائي مع إطار مؤسسي جديد للحاكمية الاقتصادية العالمية – إطار معولم يدافع عن الحدود الجديدة ويُدار بواسطة شركات ومؤسسات دولية ذات سلطة عالمية.

وتشير دراسة (UNDP) إلى أن صرح الحكم العالمي أعيد بناؤه آخر مرة في الأربعينيات من القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ظل ذكريات فترة الكساد الشديد، الذي ساد في الثلاثينيات، التي كانت لا تزال ذكريات حية، أصبح المبدأ الذي يعلو على ما عداه هو «لن يحدث ذلك مرة أخرى أبداً». وقد كانت البطالة شديدة – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو العمالة الكاملة. وكانت القواعد المتعلقة بالتجارة والاستثمار قد انهارت – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو منع سياسات إفقار الجار وإدارة الاقتصاد العالمي وفقاً لقواعد متفق عليها دولياً. وكان النظام النقدي الدولي قد انهار – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو وجود عملات مستقرة مع إجراءات متفق عليها للتكيُّف. وكان الانكماش قد طال أمده – ومن ثم أصبح الهدف هو سياسات اقتصادية توسعية. وكانت أسعار السلع الأساسية قد انخفضت انخفاضاً شديداً – ومن ثم أصبح الهدف هو الحفاظ على أسعار السلع الأساسية وتثبيتها. وكانت النزعة الحمائية آخذة في الارتفاع – ومن ثم أصبح الهدف الجديد هو التحرك صوب قواعد متحررة ومتفق عليها لتوسيع التجارة العالمية، ودعم البلدان التي يوجد لديها عجز في ميزان المدفوعات.

والمؤسسات الدولية التي انبثقت في الأربعينيات كانت، إلى حد كبير، رد فعل للثلاثينيات وكانت، جزئياً، ثمار رؤية ملهمة للمستقبل. وقد لعبت مؤسسات الحكم العالمي التي أقيمت في الأربعينيات (الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والغات) دوراً رئيسياً في العقود الخمسة الماضية في تعجيل النمو الاقتصادي العالمي وتحرير

* أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية/ أكاديميّة الدّراسات العليا، طرابلس – ليبيا.

التجارة. ومن المؤكد أنها نجحت في تجنب أي تكرار للتجربة التي سبقت الأربعينيات. فلم تندلع أي أزمة عالمية بقوة أزمة الثلاثينيات، ولم يحدث أي كساد على نطاق العالم في مستوى كساد الثلاثينيات. لكنها كانت أقل نجاحاً بكثير في تضييق التفاوتات العالمية في الدخل أو في الحد من الفقر العالمي. وقد تقوض دور مؤسسات بريتون وودز إلى حد كبير بعد عام ١٩٧٠ بانتقال عملية صنع القرارات الاقتصادية إلى مجموعات أصغر، مثل مجموعة السبعة، أو إلى عوامل أسواق رأس المال الدولية. وقد بدأت الأمم المتحدة، من جانبها، بوعد هائل، لكن لم يسمح لها أبداً بأن تلعب دورها كدعامة رابعة للتنمية. ومع تسارع التطورات الاقتصادية، ظهرت الحاجة إلى مؤسسات أقوى للحاكمية الاقتصادية العالمية، هي اليوم حاجة أكبر من أي وقت مضى. فقد أصبحت الأسواق معولمة، وتُدخِل قضايا الرخاء، وكذلك قضايا الفقر، بين شواغل جميع البشر. وضعفت الدول القومية مع تحول عملية صنع القرار إلى عملية عالمية. وفي هذه البيئة، تلزم إعادة دراسة المنظور الطويل الأجل للحاكمية الاقتصادية العالمية.

وقد اقترحت (UNDP) مؤسسات جديدة للقرن الحادي والعشرين، انطلاقاً من أهمية الحد من سلبيات اقتصاد العولمة (اقتصاد القرن الحادي والعشرين). وهذه القدرات ستتطلب موجة من التجديدات الخلاقة مماثلة لما حدث في الأربعينيات. وتلزم على وجه الاستعجال ثلاثة تغييرات مؤسسية، على الأقل، وهي:

- تصميم دور معزز للأمم المتحدة في التنمية البشرية المستدامة.
- إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي للتعبير عن مفهوم للأمن أوسع كثيراً.
- إعادة تشكيل المؤسسات القائمة وتعزيزها من أجل إدارة الاقتصاد العالمي.

والاستراتيجية الوحيدة الممكنة هي توسيع نطاق المؤسسات القائمة - خطوة خطوة - للتأقلم مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

كما تؤكد (UNDP) أن الضغوط الجديدة الدافعة للأمن البشري تتطلب دوراً قوياً من الأمم المتحدة في العمل على تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وبعض عناصر هذا الجهد موجودة بالفعل. أما العناصر الأخرى، فمن الممكن استحداثها بنهج تدريجي. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في تمكين الأمم المتحدة من خدمة المجتمع الدولي، باعتبارها أقوى دعامة له فيما يتعلق بالتنمية البشرية.

ومن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا بد من توفر جملة متطلبات لإنشاء إطار مؤسسي جديد للحاكمية الاقتصادية العالمية، وأبرز هذه المتطلبات هي:

أولاً: نموذج للتنمية البشرية المستدامة

يلزم أن تحدد الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة مهمات مشتركة ونهجاً تكاملياً لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة. وسيأتي الحافز من تقرير الأمين العام المعنون «خطة للتنمية»، ومن الجهود الأخرى الجارية لتحديد إحساس مشترك بالغرض ومواضيع موحدة تحديداً أفضل.

ثانياً: بذل جهد منسق من جانب صناديق التنمية

فصناديق التنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي) تقدم موارد كبيرة للبلدان النامية - حوالي ٥ ملايين دولار سنوياً. وموارد صناديق الأمم المتحدة هذه تضاهي تقريباً في حجمها، مجتمعة، موارد الرابطة الإنمائية الدولية (وهي مرفق

القروض الميسرة التابع للبنك الدولي).

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الصناديق تقدم منحاً، وليس ائتمانات. ومن ثم فهنالك نقل صاف كبير من الموارد إلى البلدان النامية. والآن، تبحث صناديق التنمية هذه أفضل السبل لتعزيز جهدها الإنمائي الإجمالي، وتنسيق استراتيجياتها فيما يتعلق بالمساعدة، مع اعترافها بالحاجة إلى جهاز إنمائي تابع للأمم المتحدة يكون أكثر تكاملاً وفعالية وكفاءة.

وسيلزم في الأيام المقبلة تعاون أكثر وثوقاً فيما بين قيادات هذه المؤسسات، على كل من صعيد المقار والصعيد القطري، وكذلك مع قيادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: موارد ومسؤوليات إضافية

إذا تولدت موارد إضافية لدعم استراتيجيات التنمية البشرية - سواء عن طريق ميثاق تخصيص نسبة ٢٠٪ مقابل نسبة ٢٠٪، أو عن طريق صندوق عالمي للأمن البشري، على نحو ما شرحنا من قبل - فسيكون جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المعزز في وضع ممتاز يمكنه من إدارة هذه الموارد الإضافية ورصدها، وتولي المسؤوليات الجديدة عن التنمية الاجتماعية التي يمكن أن تنبثق عن مؤتمر القمة الاجتماعي.

ويقترح بعض المحللين إنشاء وكالة مندمجة للتنمية البشرية. غير أنه من الأفضل كثيراً الاستفادة من نواحي القوة النسبية في كل صندوق إنمائي من صناديق الأمم المتحدة، والاعتماد على الجهات الكبيرة التي تتعامل معها هذه الصناديق، وعلى الولايات الإنمائية التكاملية التي أوجدتها هذه الصناديق لنفسها بمرور الوقت، بدلاً من استهداف الدمج الصريح. إن الأهم من أي دمج إداري سطحي هو الدمج الجوهري لأطر سياسة الصناديق الإنمائية، وقدر من إعادة التشكيل، وبعض الإصلاحات الإدارية، وكذلك المظلة الإجمالية للتنمية البشرية المستدامة. لكن هذا الاعتبار يفرض مسؤولية رئيسية على جميع الصناديق الإنمائية القائمة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتفاف حول برنامج مشترك وهيكل مدروس جيداً.

رابعاً: مجلس للأمن الاقتصادي

إن الخطوة الأخرى في تعزيز دور الأمم المتحدة في التنمية البشرية المستدامة هي إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي، وهو محفل لصنع القرار على أعلى مستوى لاستعراض التهديدات للأمن البشري العالمي، وللاتفاق على التدابير المطلوبة.

ويجب إبقاء المجلس صغيراً ويسهل التحكم فيه. ويمكن أن تتكون عضويته من ١١ عضواً دائماً من البلدان الصناعية الرئيسية ومن البلدان النامية الأكثر كثافة سكانية. ويمكن إضافة عضو على أساس التناوب من شتى الجهات الجغرافية والسياسية. ويتمثل البديل الفوري في مد نطاق ولاية مجلس الأمن الحالي حتى يمكنه النظر في التهديدات للسلم الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى النظر في التهديدات العسكرية. ولهذا الغرض، قد يكون من الضروري إقامة كيان مستقل داخل المجلس - كيان عضويته موسعة ودوره جديد في الأمن الاجتماعي الاقتصادي.

والبديل الممكن الآخر هو استخدام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث ينشأ في داخله مجلس تنفيذي صغير يسهل التحكم فيه، ويكون بإمكانه الاجتماع في دورة دائمة وصنع قرارات تصدق عليها الهيئة بأكملها فيما بعد.

وينبغي ألا يتضمن نظام التصويت في مجلس للأمن الاقتصادي حق النقض (الفيتو). لكن لطمأنة جميع

الجهات أن مصالحها المشروعة ستكون محمية، ينبغي أن يقضي نظام التصويت تصديق أغلبية البلدان الصناعية والبلدان النامية، وليس أغلبية جميع الأعضاء فقط، على جميع القرارات.

وفضلاً عن تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة، سيعمل مجلس الأمن الاقتصادي بمثابة رقيب على توجهات السياسة الخاصة بجميع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وينبغي أن يكون بمقدور المجلس، تنفيذ قراراته بفعالية، الوصول إلى الصندوق العالمي للأمن البشري المقترح من قبل. ولا بد للمجلس أن تسانده أمانة فنية تعد له خيارات السياسة كي ينظر فيها.

خامساً: مصرف مركزي عالمي

إن وجود مصرف مركزي عالمي ضروري للقرن الحادي والعشرين، من أجل إدارة الاقتصاد الكلي إدارة سليمة، وتحقيق الاستقرار المالي العالمي، ومساعدة التوسع الاقتصادي للأمم الأفقر. وهو سيؤدي خمس وظائف:

- يساعد على استقرار النشاط الاقتصادي العالمي.
- يعمل مقرضاً للمؤسسات المالية، كملاذ أخير لها.
- يهدىء الأسواق المالية عندما تتوتر أو تشوبها الفوضى.
- ينظم المؤسسات المالية، لا سيما مصارف الإيداع.
- يهيىء وينظم سيولة دولية جديدة.

وقد كان من المفروض أن يؤدي صندوق النقد الدولي كل هذه الوظائف، لكن البلدان الصناعية كانت تمانع في منحه المسؤولية عنها، ما أضعف دوره إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين.

ويمكن لأربع خطوات أن تحول صندوق النقد الدولي إلى مصرف مركزي عالمي حسب رؤية (UNDP):

١ - إصدار جديد من حقوق السحب الخاصة. فقيام صندوق النقد الدولي بإصدار حقوق سحب خاصة جديدة - في حدود ٣٠ إلى ٥٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة - يمكن أن يساعد على تحقيق انتعاش عالمي، حيث إن الضغوط التضخمية منخفضة، وأسعار السلع الأساسية متدنية للغاية، ومعظم العالم تخنقه سياسات انكماشية.

وهذا الإصدار من حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يساعد أيضاً على الوفاء باحتياجات البلدان الفقيرة من حيث وجود احتياطي لديها. فهناك الآن ٢٥ بلداً نامياً لا يتجاوز ما لديها من موارد مالية غير ذهبية سوى ما يعادل احتياجاتها من الواردات لمدة ثمانية أسابيع. ووجود مخصصات من حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يمكنها من زيادة احتياطياتها دون مزيد من الاقتراض، أو اتباع سياسات انكماشية تؤخر النمو الاقتصادي وتفرض تكاليف بشرية لا داعي لها.

ويمكن أيضاً أن تكون هنالك بعض الابتكارات في توزيع حقوق السحب الخاصة. فإذا كانت تخصص بصفة أولية على أساس حصص صندوق النقد الدولي، فإن البلدان الفقيرة ستحصل على أقل مما يلزمها من أجل احتياجاتها من الاحتياطي، في حين يمكّن البلدان الصناعية أن تحيل قدراً من مخصصاتها إلى البلدان النامية عن طريق مرافق سحب مبالغ أكبر من الأرصدة المتاحة.

وينبغي أيضاً أن يكون القطاع الخاص قادراً على الاستفادة من حقوق السحب الخاصة. فالمصارف التجارية، مثلاً، يمكن أن تودع عملات وطنية لدى مصارفها المركزية، وأن تحصل على حقوق سحب خاصة لكي تستخدمها في المعاملات الدولية.

٢ - مرفق مالي موسع للتعويضات والحالات الطارئة، إذ يلزم تغيير المرفق المالي للتعويضات والحالات

الطارئة بثلاث طرق. فأولاً، ينبغي ألا تكون هنالك أي قيود على الحصص. فوصول أي بلد الآن إلى ذلك المرفق يقتصر على نسبة مئوية من حصته، ومن ثم قد لا يكون البلد قادراً على الحصول على تعويض كامل عن النقص في صادراته. ثانياً، يلزم تمديد فترة القروض بحيث لا يتعين على البلدان أن تسدد قيمة القروض قبل انتهاء الحالة الطارئة. ثالثاً، ينبغي ألا تكون هنالك أي شروط مرتبطة بالاقتراض. فإذا كان بلد ما يعاني من عوامل خارجية خارجة عن سيطرته، يبدو من الغريب وجوب إخضاعه للعبء الإضافي الذي تمثله شروط صندوق النقد الدولي.

٣ - إدارة الاقتصاد الكلي العالمية، إذ ينبغي أن يكون وجود صندوق نقد دولي معزز أمراً رئيسياً في إدارة الاقتصاد الكلي العالمية بحيث يستعرض سياسات جميع البلدان، سواء كانت مقترضة نشطة، أم لم تكن. فإذا كانت سياسات البلدان الرئيسية غير مستدامة، كأن يكون لديها عجز مرتفع في الميزانية أو معدلات فائدة غير ملائمة، ينبغي للمصرف المركزي العالمي أن يطلب من مصرف التسويات الدولية ربط مستوى الاحتياطيات التي يلزم أن تحتفظ بها المصارف مقابل القروض التي تقدم إلى هذه البلدان. وسيعطي المصرف المركزي العالمي سلطة قوة مهمة مؤثرة على السياسات الكلية لكل دول العالم.

وصندوق النقد الدولي لديه بالفعل قدر كبير من التأثير على البلدان النامية عن طريق شروطه للإقراض، لكن شكل الشروط ينبغي أن يتغير. فبدلاً من الاعتماد حصراً على إدارة الطلب في المدى القصير وعلى السياسات الانكماشية في البلدان الفقيرة (حيث لا يوجد إلا القليل الذي يمكن أن يكمش)، ينبغي أن يركز الصندوق تركيزاً أكبر على التوسع في العرض لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية البشرية.

٤ - الإشراف على الأعمال المصرفية الدولية، إذ ينبغي لصندوق النقد الدولي، بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية، أن يكتسب قدراً من السيرة النظامية على الأنشطة المصرفية الدولية. فتدفقات رأس المال تجتاح الحدود الدولية بقوة الإعصار، وتخلق في بعض الأحيان اضطراباً في الأسواق الدولية. ومثلما تنظم أسواق رأس المال المحلية، ثمة حاجة أيضاً إلى حد أدنى من التنظيم في أسواق رأس المال الدولية.

وهذه الخطوات الأربع لن تحيل صندوق النقد الدولي إلى مصرف مركزي عالمي كامل الأهلية، لكنها ستساعد على تحركه في ذلك الاتجاه. وفي ضوء احتياجات الحكم العالمي للقرن الحادي والعشرين، يمكن لمؤتمر القمة الاجتماعي أن يوفر خدمة قيمة بأن يدعو إلى مناقشة جدية بشأن هذه القضية.

سادساً: مؤسسة ائتمانية دولية للاستثمارات

أصبحت أسواق رأس المال الخاص نشطة للغاية في إعادة تدوير الأموال إلى الأسواق الناشئة في البلدان النامية. لكن معظم هذه الأموال يذهب إلى حفنة من الأمم التي توجد لديها جدارة ائتمانية، ولا سيما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

ويلعب البنك الدولي بالفعل دوراً كبير الفائدة في مساعدة البلدان النامية في الحصول على إمكانية وصول أكبر إلى أموال هذه الأسواق، لا سيما بالنسبة للبلدان التي قد لا تكون قادرة على الحصول على هذه الأموال على أساس جدارتها الائتمانية المحدودة. وتدخل البنك الدولي في السوق يساعد البلدان النامية عن طريق الحصول على

أموال بشروط أقل تكلفة، وإطالة مدد الاستحقاق، وتقديم القروض للقطاعات الاجتماعية التي قد لا تمسها الأسواق الخاصة لولا ذلك (وهي التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة)، والجمع ما بين توفير الأموال وتقديم المشورة بشأن السياسة فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي. لكن الحجم الكامل لإعادة التدوير التي يقوم بها البنك متواضع إلى حد ما: فمن حيث الصافي، نجد أن نقل الموارد إلى البلدان النامية هو نقل سالب يتراوح بين ناقص بليون وناقص بليونين سنوياً.

وفي مواجهة انخفاض عمليات نقل الموارد، يلزم تفكير خلاق وجديد من أجل إعادة تدوير الفوائض الدولية بنقلها إلى البلدان النامية. ومن الممكن أن يتولى البنك الدولي دور مؤسسة ائتمانية دولية للاستثمارات بحيث يبيع السندات للأمم التي يوجد لديها فائض، ويقرض حصائل ذلك إلى البلدان النامية.

ولكي تكون هذه السندات قادرة على منافسة السندات التي تصدرها الحكومات، يتعيّن أن تكون جذابة. فمن الممكن، مثلاً، أن تكون مضمونة ضد تقلبات العملة، وربما تكون محمية من التضخم. ومع أن معدل عائد السندات قد يكون أقل، فإنها يمكن أن تكون أكثر أمناً من السندات الحكومية، التي لا توجد أي ضمانات لها من هذا القبيل.

ويمكن للبلدان النامية أن تقترض من المؤسسة الائتمانية بشروط ملائمة لمستوى تنميتها، ويمكن للبلدان الحديثة العهد بالتصنيع أن تدفع المعدلات التجارية، في حين تدفع البلدان ذات الدخل المنخفض معدلات أقل - وسيكون ذلك بمثابة إعانة يتعين على أعضاء المجتمع الدولي الأغنى أن يتحملوها. فإذا ثبت أن بعض المقترحات المتعلقة بالرسوم أو الضرائب الدولية مقبولة من جانب المجتمع الدولي، سيصبح تجميع الموارد متاحاً من أجل إعادة تدوير أموال السوق المعانة على هذا النحو.

وستتطلب هذه الابتكارات أيضاً إعادة تغذية بالموارد أكثر تلقائية لرأس مال البنك الدولي، وسيتعين زيادة نسبة توجيه رأس ماله لتمكينه من تقديم قروض تعادل نسبة أعلى من رأس ماله.

وحيث إن نشوء مؤسسة ائتمانية دولية للاستثمارات سيكون في الأرجح عملية طويلة، فقد يكون من الجدير، في غضون ذلك، النظر في إنشاء مرفق جديد للقروض في البنك الدولي. وتندرج البلدان النامية التي تحصل حالياً على قروض من البنك الدولي في فئتين: المتقدمة النمو بدرجة تجعلها قادرة على تحمل الشروط الصارمة التي يتطلبها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والفقيرة بدرجة تجعلها مؤهلة للحصول على أموال بشروط تساهلية من الرابطة الائتمانية الدولية.

لكن بلداناً كثيرة، مثل بلدان جنوب آسيا، تقف بالتأكيد بين هاتين الفئتين المتطرفتين. وقد حاول البنك الدولي أن يتأقلم مع نقائص أدواته الإقتراضية، بأن يمزج ما بين موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير وموارد الرابطة الإنمائية الدولية. لكن نظراً لأن الرابطة الإنمائية الدولية تمثل حالياً نسبة ٣٠٪ فقط من مجموع القروض التي يقدمها البنك الدولي، فإن هذا يحد من إمكانية ذلك المزج.

والعائق الآخر فيما يتعلق بكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والرابطة الإنمائية الدولية هو مبلغ الأموال المتاحة. فالولايات المتحدة هي أكبر مساهم في كليهما، وبالتالي لديها معظم الأصوات. وهي، إضافة إلى رفضها زيادة مساهمتها، لا ترغب في أن تقدم البلدان الأخرى مزيداً من المساهمات، نظراً لأن ذلك من شأنه أن يقلل من قوة تصويتها. ولولا هذا العائق، لكان من المحتمل أن تزيد اليابان، مثلاً، مساهمتها كثيراً.

وسيتمثل حل كلتا المشكلتين في إنشاء مرفق جديد

للقروض – مرفق للمساعدة الوسيطة، يكون له مجلس إداراته وهيكل تصويته المستقل. وسيكون ذلك المرفق قادراً على تلقي أموال من المانحين مباشرة وإقراضها إلى البلدان، مثل باكستان والهند، التي تكون مستعدة للتحرر من شروط الرابطة الإنمائية الدولية لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الجدارة الائتمانية الكافية للإيفاء بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير الصعبة. ويمكن للمقترضين أن يدفعوا، مثلاً، ثلثي معدل الفائدة السائدة، لمدة ٢٥ عاماً.

وهذا المرفق من شأنه أن يتيح للبنك الدولي تركيز موارده الخاصة بالرابطة الإنمائية الدولية على التنمية الطويلة الأجل في إفريقيا بصفة رئيسية، على نحو مماثل لتركيزه على آسيا طيلة السنوات الخمس والعشرين الأولى من وجود الرابطة الإنمائية الدولية. وعندئذ سيكون البنك الدولي قادراً على تركيز أموال البنك الدولي للإنشاء والتعمير على البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، وبذلك يحمي المكانة الائتمانية لسندات هذا البنك في أسواق رأس المال الدولية.

سابعاً: منظمة التجارة العالمية

كان من أهم نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية تحوُّل «الغات» من اتفاق مؤقت إلى مؤسسة كاملة يرأسها مؤتمر وزاري هو منظمة التجارة العالمية الجديدة المكلفة بمراقبة العلاقات التجارية العالمية وإدارة تجارة العالم.

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن منظمة التجارة العالمية الجديدة هذه ينبغي أيضاً أن تكون لها مسؤوليات أخرى. فهي من المؤسسات التي يمكن أن تساعد على التفاوض بشأن أنواع التعاون الإنمائي الجديد التي سبق اقتراحها، وأن تساعد على تنفيذها، ومن قبيل ذلك التعويض عن الأضرار، ودفع ثمن مقابل الخدمات التي تقدم.

ويقترح البرنامج أنه من الممكن توسيع منظمة التجارة العالمية لتصبح منظمة عالمية للإنتاج والتجارة تغطي تحويلات الاستثمارات والتكنولوجيا أيضاً. ويمكن أن يكون وجود منظمة تجارة عالمية قوية ذا فائدة جمة للبلدان النامية.

لكن وجود ملعب متوازن أمر لا يكون ذا فائدة كبيرة إذا كان أحد الفريقين أقوى من الفريق الآخر بشكل ساحق. ومن ثم سيكون على البلدان النامية أن تستثمر استثمارات أكبر حجماً في قدراتها الوطنية إذا كان عليها أن تتنافس على صعيد دولي.

ثامناً: سلطة عالمية مناهضة للاحتكار

إن الشركات عبر الوطنية تتحكم في أكثر من ٨٠٪ من تجارة العالم، وتسيطر على إنتاج سلع كثيرة من البلدان النامية وتوزيعها وبيعها، لا سيما في أسواق الحبوب والتبغ. ويقدر أن ٢٥٪ من تجارة العالم هي تجارة فيما بين شركات داخل نطاق الشركات عبر الوطنية.

ومن ثم فإن هذه الشركات عبر الوطنية تتمتع بنفوذ كبير يمكن أن يكون كثير الفائدة إذا سخّر من أجل التنمية البشرية المستدامة. وهنالك توافق آراء متنام على أن الحكومات والشركات عبر الوطنية ينبغي أن تعمل معاً عن كثب من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي الوطني والدولي.

ويمكن أيضاً أن يكون هذا التركيز للنفوذ ضاراً. فالشركات عبر الوطنية تهربت، إلى حد ما، من الأنظمة التي تفرضها السلطات الوطنية، وأصبح من دواعي القلق الدولي السرعة والسهولة اللتين يمكنها أن تعيد بهما تشكيل أصولها، ونقل مكان إنتاجها، وتحويل أصولها، ونقل التكنولوجيا، والمبالغة في تحديد أسعار النقل. كما أن هذه الشركات انخرطت في ممارسات احتكارية،

وأبدت عدم حساسية إزاء الشواغل البيئية (من المعتقد أن أكثر من ٥٠٪ من غازات الاحتباس الحراري تتولد عن هذه العمليات).

ومن ثم، فإن هنالك ما يدعو بقوة إلى إشراف دولي ما على الشركات عبر الوطنية. وستكون نقطة بدء مفيدة إكمال مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية، التي تم التفاوض عليها الآن بعد عمل دام ٢٠ عاماً. ومن الممكن أن يعقب ذلك إنشاء سلطة عالمية مناهضة للاحتكار داخل الأمم المتحدة لرصد التقيد بالمدونة الجديدة، ولضمان عدم لجوء الشركات عبر الوطنية إلى ممارسات احتكارية وتقييدية، لا سيما في المعاملات مع البلدان النامية.

تاسعاً: مؤسسات جديدة لمجتمع مدني عالمي

إن الشكل الذي تتخذه مجتمعاتنا لا يتوقف على الحكومات حصراً. فالأفراد، والأسر، والجماعات المجتمعية، والمؤسسات الدولية، والشركات عبر الوطنية، ووسائط الاتصال يساعدون كلهم، مع غيرهم، على تشكيل المجتمع المدني.

وهناك أيضاً آلاف من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على صعيد وطني وصعيد دولي، حيث ترصد حقوق الإنسان، وتنظم المعونة الإنسانية، وتدعو لمصالح جماعات، مثل النساء أو المعوقين أو السكان الأصليين. وتظهر منظمات جديدة في كل عام. وكثيراً ما تنبثق تلقائياً استجابة للاحتياجات المحسوسة، وتشكل تحالفات جديدة من أجل التغيير. ويمكن لهذه المنظمات أن تؤثر بقوة على سياسة الحكومة، مثلما أظهرت منظمات نسائية وجماعات بيئية كثيرة.

ومن المنظمات الدولية غير الحكومية الجديدة الأكثر أهمية مجلس الأرض، الذي أنشىء في عام ١٩٩٢ بعد انعقاد مؤتمر قمة الأرض في البرازيل، حيث أدى زهاء ١٠٠٠٠ منظمة غير حكومية دوراً بالغ الأهمية. وسيعمل مجلس الأرض أمين مظالم عالمي بشأن قضايا البيئة والتنمية. وهو يزمع إصدار تقرير سنوي عن الأرض ليذكّر المجتمع العالمي بالنجاحات والإخفاقات المهمة في ميدان التنمية المستدامة، وليولد ضغطاً من أجل إحداث تغيير في السياسات العالمية.

ويمكن لمؤسسات الحكم المدني مراقبة الفساد ومراقبة مجمل الأعمال المصرفية الدولية. وقد اقترح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ إنشاء منظمة تسمى منظمة الأمانة الدولية، على غرار منظمة العفو الدولية، لإجراء بحوث بشأن حالات الفساد والتعريف بها. وقد أقيمت منذ ذلك الحين منظمة غير حكومية جديدة، هي منظمة الشفافية الدولية، على هدى هذه الخطوط، وإن كان من السابق لأوانه كثيراً الحكم على مدى ما ستكون عليه من فعالية.

وفي إطار مؤسسات الحاكمية الاقتصادية العالمية، يرى جان تنبرغن، أول فائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد، أننا بحاجة إلى ما لا يقل عن حكومة عالمية. وقد يبدو ذلك أمراً يوطوبيا الآن، لكنه يشير إلى أن «المثاليين الموجودين اليوم كثيراً ما يصبحون الواقعيين في الغد».

ويشير جان تنبرغن إلى أنه لم يعد من الممكن أن تحل الحكومات الوطنية مشاكل البشرية. فما يلزم هو حكمة عالمية. وأفضل سبيل لتحقيق ذلك هو تعزيز نظام الأمم المتحدة. وهذا معناه في بعض الحالات، تغيير دور وكالات الأمم المتحدة من إسداء المشورة إلى التنفيذ. وهكذا، تصبح منظمة الأغذية والزراعة وزارة الزراعة العالمية، وتصبح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وزارة الصناعة العالمية، وتصبح منظمة العمل الدولية وزارة الشؤون الاجتماعية العالمية. وفي حالات

أخرى ستلزم مؤسسات جديدة تماماً. ومن الممكن أن تشمل هذه المؤسسات، مثلاً، شرطة عالمية دائمة تكون لديها سلطة استدعاء الأمم للمثول أمام محكمة العدل الدولية، أو أمام محاكم أخرى تنشأ خصيصاً. وإذا لم تلتزم الأمم بحكم المحكمة، ينبغي أن يكون من الممكن تطبيق جزاءات، عسكرية وغير عسكرية.

ومن الممكن أن تشمل المؤسسات الأخرى سلطة للمحيطات (استناداً إلى قانون البحار الجديد)، وسلطة للفضاء الخارجي، قياساً عليها، لمعالجة أمور من قبيل الفضاء الخارجي والطيران والأقمار الاصطناعية الخاصة بجمع المعلومات.

لكن بعض أهم المؤسسات الجديدة ستكون مؤسسات مالية - وهي بالتحديد وزارة خزانة عالمية ومصرف مركزي عالمي. وستكون وزارة الخزانة العالمية بمثابة وزارة مالية عالمية. وستتمثل مهمتها الرئيسية في جمع الموارد اللازمة للوزارات العالمية الأخرى عن طريق نظام واحد أو أكثر من نظم فرض ضرائب عالمية تلقائية. وإذا حدث أي تأخير في دفع الاشتراكات من جانب الحكومات الأعضاء، يكون على تلك الوزارة إتاحة أموال للأغراض التي تمس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، سيكون هناك مصرف مركزي عالمي يؤسس بحيث يكون صورة معدلة من صندوق النقد الدولي لكي يتولى، ضمن جملة أمور، السياسات النقدية والمصرفية، والسياسات الخاصة بسوق الأوراق المالية.

وتماماً مثلما يوجد لدى كل أمانة نظام لإعادة توزيع الدخل، ينبغي أيضاً أن تكون هناك «سياسة مالية عالمية» مقابلة ينفذها البنك الدولي والمصرف المركزي العالمي. ومن المفيد هنا المقارنة بالأمم التي يوجد فيها حكم جيد. فنسبة الناتج المحلي الإجمالي التي توزع من خلال استحقاقات الضمان الاجتماعي تتباين تبايناً كبيراً من بلد لآخر. وهي أقل عادة في البلدان النامية. فهي ٠,٣٪ في رواندا و ٢,١٪ في بنغلاديش، و ٢,٣٪ في بوليفيا. وهي أعلى عادة في البلدان الصناعية، لكنها تتباين تبايناً كبيراً. فهي ٦,٠٪ في اليابان، و ١٢,٦٪ في الولايات المتحدة، و ٣٣,٧٪ في السويد. وهنالك عاملان رئيسيان يفسران هذا التباين، وهما مستوى التنمية وسياسة البلد الاجتماعية السياسية. فانخفاض النسبة في البلدان النامية هو انعكاس لتخلفها من حيث التنمية، ولكون بلدان كثيرة منها تعيش في حالة إقطاعية، حيث الأثرياء معتادون على أن يحكموا الناس، وهم يشعرون بالفقر بالنسبة إلى الأثرياء في البلدان المرتفعة الدخل. لكن هذا ليس مبرراً لحالة التجاهل القاسية الحالية، فهنالك ما يدعو بشدة إلى قدر أكبر بكثير من إعادة التوزيع داخل البلدان النامية.

لكن ينبغي أن تكون هنالك أيضاً إعادة توزيع على الصعيد الدولي من خلال التعاون الإنمائي. فما هو مدى ما ينبغي أن تقدمه الأمم الصناعية للبلدان النامية؟

لقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٠ أن ما يلزم هو نسبة ٠,٧٪. وبحلول عام ١٩٩١ كان المتوسط المقدم فعلاً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو ٠,٣٣٪ فقط. لكن الرقم المستهدف من الأمم المتحدة هو نفسه منخفض. وفي السبعينيات والثمانينيات اتسعت الفجوة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. وكانت الحيلولة دون ذلك تستلزم أن تكون المعونة تعادل نسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعندما يصبح الاقتصاد العالمي متزايد التكامل، ينبغي أن تصبح إعادة توزيع الدخل العالمي مماثلة لإعادة توزيع الدخل داخل الأمم التي يوجد لديها حكم جيد.

وبعض هذه المقترحات، لا ريب، بعيدة الاحتمال وتتجاوز آفاق الإمكانات السياسية الحالية. لكن المثاليين الموجودين اليوم كثيراً ما يصبحون الواقعيين في الغد. ■

الإصـــلاح: مفهومـــه وآليّتـه

د. يحيى جـبـر *
د. جمال أبو مرق **

المـلـخّـص

يهدف هذا البحث إلى معرفة محورين أساسيين هما :

(١) أمور لا بد منها قبل الشروع في العملية الإصلاحية، وهي الاستقلال، والقيمة العليا التي يسعى المجتمع الفلسطيني لتحقيقها، ثم المنطلقات التي يجب أن يصدر عنها الناشطون في مجال الإصلاح. وقد أسهب الباحثان في استعراض الواقع الذي يحياه الشعب الفلسطيني في خضم التناقضات والمفارقات المعاشة.

(٢) التجربة الديموقراطية في فلسطين، ودور منظمة التحرير في الحقبة السابقة، والآثار الخارجية، عربية كانت أم أجنبية، وما تؤدي إليه على الصعيد الوطني من نتائج سلبية .

وتطرّق الباحثان إلى الدعوة الخارجية للإصلاح، وإلى أنها لا تهدف إلى خدمة القضية، ولا إلى الإصلاح بمفهومه الوطني. ثم انتقل الباحثان إلى مستلزمات ممارسة الديموقراطية، وضرورة تمكين الشعب من ممارستها ببث الوعي وإجراء سلسلة من التغييرات المهمة تمهيداً لتحقيق الإصلاح، ممثلاً ذلك، أولاً وأخيراً، بما يمكن أن نطلق عليه «تحقيق الذات».

* أستاذ علم اللغة في جامعتي الخليل والنجاح الوطنية/ فلسطين.
** عميد كلية التربية في جامعة الخليل/ فلسطين.

مدخـــل

يحسن بنا قبل الشروع بالبحث أن نقف عند دلالة اللفظ في اللغة. فالإصلاح لغة ينصرف لمعنى يحدده ما يضاف إليه؛ كأن يكون إصلاحاً اجتماعياً أو اقتصادياً أو غير ذلك. وما سنتصدى إليه في هذه الورقة هو الإصلاح بمفهومه الشامل، ما يعني أن الموضوع سيتشعب في اتجاهات مختلفة.

قبل الإصلاح

قبل الشروع بالإصلاح لا بد من مقدمات ينبغي توفرها لضمان العملية الإصلاحية كي تكون الرؤية واضحة لدى أولئك الذين يخططون له والذين سيحملون أعباءه. وهذه المقدمات هي:

(١) دحر الاحتلال والبحث عن الاستقلال

لأن الشعب الذي لا يملك حريته وسيادته، كالشعب الفلسطيني، لا يمكنه أن ينجز مشروع الإصلاح بحال من الأحوال. فالإصلاح يمثل كلاً متكاملاً غير قابل للتجزئة، وشأن المجتمع الذي صودرت حريته شأن من يتواجد على رمال متحركة، لا يمكنه أن يخطط أو يعالج.

ولعل في الشواهد والأحداث في السنوات التي أعقبت اتفاقية أوسلو ما يؤكد ذلك. فكم مرة حالت قوات المحتل دون تمكين السلطة من إنجاز هذا المشروع أو ذاك؟ وكم مرة دمرت ما بنته السلطة؟ وكم رصيفاً مهد للمارة، فجاءت دبابات المحتل وسوّته بالأرض؟

ولو نظرنا إلى الواقع الذي يحياه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع تحديداً، لوجدنا أن القرار الوطني، على جل الصعد، يرتبط بإرادة المحتل، سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر، نظراً لتحكمه بالحدود والمعابر وكثير من المسائل الأمنية، ناهيك عن تحويله الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد تابع يدور في فلك اقتصاده.

ومن مظاهر الاستلاب التي يعاني منها الشعب الفلسطيني عدم سيطرته على الطرق ووسائل الاتصال والمواصلات، في حين يسيطر المحتل على سير الحياة اليومية في الضفة والقطاع. ولعل الأمرّ من ذلك كله هو اختراق المحتل صفوف الفلسطينيين بطوابير متعددة الألوان والنشاطات، تعمل دائبة على تعرية الشعب، وإجهاض مخططاته، حتى بات محاصراً بشكل رهيب، محلياً وخارجياً، وكأنه لن يكون قادراً على ترتيب بيته وفقاً لما يراه، ولا على تنظيف مجتمعه ممن ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا صنائع للمحتل، فربطوا مصيرهم بمصيره، حتى أودعوا أموالهم في مصارفه دون المصارف المحلية لو كانت وطنية.

(٢) القيمة العليا

ونقصد بها الغاية النبيلة العليا التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها. فقد كانت الوحدة العربية هي القيمة العليا التي سعى القوميون، من ناصريين وبعثيين وسواهم، إلى تحقيقها. والشيوعية هي القيمة العليا التي سعت الثورة البلشفية إلى تحقيقها. وكثير من الشعوب التي نشطت فيها حركات التحرير كانت قيمتها العليا تحرير أوطانها من المحتلين. ولعل هذه أيضاً كانت الغاية المعلنة لمنظمة التحرير الفلسطينية، غير أن انتكاسات عدة، ذاتية وإقليمية ودولية، انحرفت بالمنظمة عن مسارها، وحالت دون إنجاز مشروعها التحريري. وهكذا، فإننا لم ننجح حتى الآن في تحديد غاياتنا، ولا القيمة العليا التي يجب أن يستمر عمل شعبنا من أجل تحقيقها. وما من شك في أن المواطن الفلسطيني يريد وطناً، لكن قراءة سريعة في

معطيات الفترة السابقة توضح لنا أن التوجه العام كان ينصرف لإقامة سوق، وليس وطناً، ما يعني أن علينا قبل الخوض في مزيد من الموضوعات على هذا الطريق أن نحدد ماذا نريد . . . وطناً أم سوقاً؟ ذلك أن لكل منهما منهجاً خاصاً في الإصلاح.

(٣) المنطلقات

لا بد لأي حركة إصلاحية من منطلقات تستند إليها وتنبعث منها. ولنفترض أننا اتفقنا على أننا نريد وطناً، وكأن هذا الوطن مستقلاً (بتحقيق البندين ١، ٢)، فما هي القواعد التي سنقيم عليها هذا الوطن؟

إن عدم تحديد المنطلقات، وعدم الالتزام بمقتضياتها، بالتالي، من شأنهما أن يؤديا إلى الفشل. فما هي منطلقاتنا نحو الإصلاح؟

- هل ننطلق من رؤية إسلامية، فنصل مستقبلنا بما كان عليه ماضينا ؟ وهنا نتساءل: متى كان الإسلام إقليميا؟
- هل ننطلق من رؤية قومية ؟ وهنا يقفز إلى الأذهان ما يبطل هذا المنطلق. لا نريد أن نقول إن التجارب السابقة أثبتت فساد هذا المنطلق، بل نكتفي بالإشارة إلى الواقع المرير الذي يحياه الشعب الفلسطيني.
- هل ننطلق من رؤية وطنية أضيق؟ ألدينا مقومات الدولة القابلة للحياة من اقتصاد وامتداد واتصال؟!
- أم نكون برجماتيين، فننطلق من مصالحنا المادية؟ وهنا نقر وتؤكد (الشركات) مبدأ السوق لا الوطن لأن هذا الأخير لا يكون إلا مرتبطاً ببعد حضاري، بينما السوق لا يقيم وزناً للحضارة والقيم. وهكذا قد نجد أنفسنا مندفعين باختيارنا للارتماء في أحضان المحتل الذي خطط لتكريس هذا الخيار منذ وقت مبكر.
- ولو طرحنا هذه الأفكار لآراء الناس، لأفتى بعضهم بضرورة الأخذ بهذا الطرح أو ذاك، ولما وجدنا هنالك إجماعاً شعبياً تجاه واحد منها دون غيره، مع أننا نميل إلى أن الخيار الأول يلقى قبولاً عند سائر المواطنين بنسبة أكبر من سواه، نظراً لأن الشعب جرب المنطلقات كلها إلا الخيار الإسلامي، فهو ميال إلى الاحتكام إليه والتمسك به.
- وعند الحديث عن هذا الخيار تبرز إشكالات متعددة، أولها ما هو الخيار الإسلامي الذي ندعو إليه؟ أهي رؤية حزب التحرير الذي يرى تجميد المشاركة في الحياة العامة ريثما يتسنى له إقامة دولة الخلافة؟ أم هي رؤية الحركة السلفية التي تسعى إلى تجميد الدين عند الحدود التي أقرها السلف والتي تتبنى نهجاً مذهبياً واحداً؟ ولعل في ما كانت عليه حركة طالبان، وبعض أحداث الجزائر، وما يجري في بعض البلدان الإسلامية ما يوضح طابع التزمّت والقهر الذي تتبناه. أم نأخذ برؤية حركة حماس التي لا تسمع إلاّ من حناجرها، والتي قد لا ترضي جميع المسلمين؟ فنحن نشهد، بين حين وآخر، خلافات شديدة تطفو على السطح بين حركة حماس وحزب التحرير، إضافة إلى ما نعرفه من خلافها مع حركة الجهاد الإسلامي، وغير ذلك.

يضاف إلى ما تقدم أن حركة حماس نفسها غيرت وبدلت. فما الفرق بين انتخابات ٩٦ و٢٠٠٥ ؟ وما الفرق بين التشريعي والرئاسة؟ وقد لا نجد تفسيراً لما حدث سوى أن يكون هنالك تفاهم مع السلطة والنظام العربي.

وما دام الأمر كذلك، فإن «المنطلق الإسلامي» يحتاج إلى توضيح وترسيخ بحيث يكون منسجماً مع مفهوم

المواطنين جميعاً للإسلام، وليس استناداً إلى مفهوم فئة بعينها؛ وبحيث يكون شفافاً يلغي القيود المفروضة على بعض الحقائق الإسلامية التي تحرص بعض الأطراف على مصادرتها حتى بلغ بها الأمر حد تكفير بعض المسلمين وهم يأخذون من المصدر نفسه الذي يأخذون منه لمجرد الاختلاف في وجهة نظر، فأين هي العدالة والمساواة؟! (**أزمة الديمقراطية البرجوازية**، ص٢.)

إن الإصلاح بمفهومه الشامل يقتضي أن تكون المسائل الثلاث التي عرضناها سابقاً واضحة قبل الشروع به؛ بل لعلها، إذا اتضحت، تمثل بداية عريضة للإصلاح لأن الموضوع بحد ذاته مطلب إصلاحي وأي مطلب. فجلّ ما يعانيه مجتمعنا يعود إلى عدم الوضوح، وإلى الضبابية السائدة في المفاهيم والارتجالية في التنفيذ. ولكي ننجح في إنجاز هذا المشروع الحضاري لا بد من إشراك الجماهير في كل خطوة من خطواته. فلطالما غُيبّت الجماهير الفلسطينية عن ممارسة حقها في التفكير والتشريع والسيادة. وقد ناب عنها سابقاً نواب كثر من هنا وهناك. وناب عنها قواد الفصائل والسلطة من بعد. ولكنها ما تزال تعاني، بل لعل معاناتها ازدادت وتعقدت قضيتها إن لم نقل تبددت. فلم يناضل الشعب لتكون له سلطة ووزراء، وإنما ناضل ودفع الثمن ليحرر أرضه، وليكون له وطن كغيره من شعوب الأرض.

إن أفضل ما يمكن أن نعبر به عن حال الجماهير الفلسطينية في المراحل السابقة أنها كانت تمثل مستودعاً يؤخذ منه ولا يرد إليه حتى استنزف أو كاد. فأصبح شبابه يصطفون طوابير أمام مكاتب مكافحة البطالة، ولاستلام كوبونات التموين، ولاستلام المساعدات؛ فمن كرت المؤن إلى كوبون الصدقات الدولية. وإلا كيف تفسّر أن رابين عندما كانت فكرة الانسحاب من الجولان واردة في أوساط المستعمر الإسرائيلي كان يقول: لا أنسحب حتى أستفتي الشعب الإسرائيلي على ذلك... والجولان محتل مغتصب بحكم القانون الدولي، في حين لا يستفتى الشعب الفلسطيني على كل التنازلات التي قدمت للمحتل؟ من خول السياسيين بذلك؟ أَوَ لِهذا الحد يستهان بالشعب، ويصادر دوره، ويُغيَّب عن واجهة اتخاذ القرار؟ (**أزمة الديمقراطية البرجوازية**، ص٤.)

فإذا كنا نريد الإصلاح فعلاً، لا ديكوراً، فإن علينا أن نعيد الأمر بُرمته إلى الجماهير الفلسطينية، في الداخل والخارج، صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة والدولة.

أما آلية تنفيذ ذلك، فهذا موضوع بحث آخر نحبذ أن يُخطط له مؤتمر خاص به. ومن شأن الشعب أن يقدم الحلول والمقترحات. فهو الشعب المعلم الذي آن له أن يتعلم من تجربته السابقة، وأن يكون تعليمه، هذه المرة، لنفسه لا لغيره. (**أزمة الديمقراطية البرجوازية**، ص١٨، ١٩.)

(لقد أصبح هذا ممكنا من الناحية العملية عن طريق المؤتمرات الشعبية، حيث تقسم الجماهير نفسها جغرافياً إلى مؤتمرات شعبية، ويعرض الأمر عليها فيكون لجميع الأفراد حقهم في إبداء وجهات نظرهم ليصاغ بعد ذلك قانون جماعي من خلاصة آراء جميع المؤتمرات الشعبية، فيكون هذا القانون هو القانون العام الذي سيطيعه الناس لأنهم صنعوه بأنفسهم). (**أزمة الديمقراطية البرجوازية**، ص٢.)

ولن يكون هذا القانون إلا موافقاً لثقافة الجماهير ومعتقداتها ومنسجماً مع آمالها، فهو منها وإليها. فالإصلاح المطلوب إذاً جذري لا ترفيعي. إصلاح يعمد إلى كل العلاقات الظالمة التي تستبد بالمجتمع، فينسفها نسفاً إلى غير رجعة، وليس إصلاحاً يعالج جانباً ويترك المجالات التي يحبذ هذا السياسي أو ذلك القيادي أن تظل على حالها ليحفظ بذلك مصالحه (التي تعوّد عليها – كما يقول **جعفر الشيخ إدريس**، ص٤) في ظروف غُيبت

فيها الجماهير عن كل شيء إلا العطاء للثورة، حتى إذا فتحت أعينها فوجئت بأن تضحياتها غمضت عن (مظاهر الفساد) التي ينظم هذا المؤتمر (لإصلاحها) دون أن تحقق لنفسها شيئاً مما ناضلت من أجله. وهذا يقودنا إلى السؤال الثاني:

ماذا لو تناقضت آلية الإصلاح مع مصالح المنفذين واختلفت؟ أيظل الإصلاح مطلباً لهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: قلما يجد المقلب في صفحات التاريخ من يقبل أن تتضرر مصالحه حتى لو لم تكن كلها مشروعة، ويكاد يكون هذا هو الغالب على جل الناس، فهو طبع. وفي ناحية أخرى هناك، مثلاً، سوار الذهب الذي تنازل عن القيادة للشعب. ولكن أمثاله نادرون في التاريخ. إذاً، من هي الجهة التي ستسعى إلى فرض الإصلاح؟

الغرب والدعوة للإصلاح في الوطن العربي

يملك الوطن العربي من مقومات الوحدة والقوة ما لا تملكه دولة أو تجمع مثله. لكن هذا الوطن المحزون مبتلى منذ قرون بأسباب التخلف والقهر وتغييب الشريعة السمحة، وقد ابتلي من قريب بالمد الاستعماري الغربي الذي خلفه ممزقاً إرباً إرباً، وزرع فيه كياناً إحلالياً يمثل امتداداً حضارياً له. ومما زاد الطين بلة أن المستعمر خلف في أجزاء الوطن طبقات تحكم الشعب بالهوى وما فيه مصالحها، وزادت، كي لا يظل هنالك مجال للعودة، بأن عملت على تكريس أسباب التمزق والفساد، حتى لم يعد هنالك أثر لدعاة الإصلاح من المثقفين والمفكرين. وذهب الحاكم إلى ما هو أبعد من ذلك فراح «يبرر علاقة التبعية والخضوع للغرب على أنها علاقة سياسية في إطار مصالح متبادلة بين دول، وذلك من أجل تجنيب الوطن خطر المواجهة مع جبروت الغرب أو إسرائيل، في حين يصف موقف المثقف أو المعارض بأنه تآمر علني مع قوى الغرب لإسقاط نظام وطني. (صالح **السنوسي**، جريدة **البيان**، ٢٠٠٥/٤/١٢، ص٢.) وهكذا يمكن أن نقول إن المتغيرات في بلادنا أصبحت تترجم مقولة «قد تصبح الخيانة وجهة نظر».

لماذا يدعو الغرب للإصلاح في بلادنا؟ وأي إصلاح يريد؟

مما لا شك فيه أن الوجهة الحضارية لدى الغربيين واضحة لا يختلفون فيها، وتحديداً في أوروبا التي تسعى حثيثا نحو الوحدة، ما يعني أن الغرب يريد أن يصلح منطقتنا لتنسجم مع قيمه وثوابته والرؤى التي ينطلق منها، أي أنه يريد أن يطوّع (لاحظ العلاقة اللفظية بين يطوع ويطبع) المجتمع العربي ليسير على النهج الغربي، ما يعني، آخر المطاف، سلخ العربي عن حضارته وقيمه كلياً وتغريبه، في الوقت الذي هو شرقي المكان والحضارة أصلاً. وهذا يُذكِّرُنا بما ذهب إليه كرومر في كلمته لدى افتتاح كلية الملكة فكتوريا في الإسكندرية من أن بريطانيا سترحل عن مستعمراتها، لكن عليها قبل الرحيل أن تصنع في هذه المستعمرات جيلاً ينتمي لبلاده باسمه ولسانه، لكنه ينتمي إلى أوروبا بمناهج تفكيره. وأذكّر هنا بمقالة سبق نشرها في **المجلة الثقافية** للجامعة الأردنية بعنوان «منهج الفكر ونمط الحياة» التي كانت مجلة **العربي** قد اعتذرت عن نشرها بعد قبولها، نظراً لما تتضمنه من نقد للواقع العربي. (**يحيى جبر**، **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، عدد٢٦، ص٢٦-٧٧، سنة ١٩٩٢).

ولا نظن للحظة واحدة أن الغرب يسعى للإصلاح في بلادنا لتحيا مجتمعاتنا حياتها وفقاً لحضارتها الخاصة وانطلاقاً من مبادئها، اللهم إلا إذا كان الغرب يريد أن يكفّر عن سيئاته تجاه شعوبنا ومقدراتنا، لولا أن كل ذلك

لا يعدل الذنب الذي ارتكبه وما يزال يكرسه، وهو نكبة الشعب الفلسطيني والآفة التي زرعها شرق المتوسط ممثلة بإسرائيل وما تمارسه من تسلط وتهديد على شعوب المنطقة. لقد تأخر مشروع الإصلاح الغربي طويلاً، فلماذا لم يبدأ إبان الحقبة الاستعمارية؟ أم إنهم يريدونه الآن بعد أن أنجزوا مشروعهم، ونفّذوا مآربهم، ورتّبوا الأوضاع في المنطقة بما ينسجم مع مصالحهم المستقبلية، ومع الديانة الجديدة التي «يبشرون» بها – العولمة، وما تحمله في طياتها من «إلغاء الآخر»، وصهر الثقافات والشعوب في «أتون المادية الغربية»، وإعادة إنتاجها مجدداً – تفتقر إلى مقومات الأصالة والتميز!

هل نقبل الإصلاح الغربي ؟

كثيراً ما نسمع باصطلاح «الميكافلية» التي تقوم على أن (الغاية تبرر الوسيلة)، وأنه من الممكن أن تنتفع بالمحرم بما لا يناقض الشرع من باب أن الضرورات تبيح المحظورات. وقد نذهب إلى جواز الانتفاع بالدعوة الغربية لإجراء الإصلاح في بلادنا، ما دمنا عاجزين عن إجرائه، لكن بشرط أن نوجهه نحو المسار الذي يخدم مصالحنا ويحقق ذاتنا، ولا ينبغي لنا أن نأمن الغرب على ثوابتنا، فها نحن نرى هجمته على الإسلام والمسلمين سافرة لا لبس فيها، مع انتقادنا لبعض الممارسات التي ينتسب منفذوها للإسلام مما يسيء إليه وإلى المسلمين. لكن السؤال الذي قد لا نستطيع أن نجيب عنه هو: هل هناك ما يضمن لنا أن تسير الأمور في الوُجهة التي تشتهيها سفننا؟ أبداً. فما السبيل إذاً؟ فاقد الشيء لا يعطيه، والمنفذ في المنطقة غير مأمون الجانب. فهل نفتح بابا للحوار الحضاري مع الغرب يستند إلى التكافؤ والعدالة والقيم الإنسانية، وأن لا ضرر ولا ضرار؟ لعل ذلك ممكن. فهل نحن مجمعون؟ وعلى أي أسس؟ مسألة تحتاج إلى حوار داخلي وحديث مطول مع النفس. فنحن أغيار متخالفون لا نصدر عن مشرب واحد. ومن هنا يمكن أن نجزم بأن العلة فينا دون أدنى شك، ليس على صعيد التعامل مع الآخر وحسب، بل مع الذات لو كنا نعلم. ولنا في ما يجري في العراق والسودان – على طريق الإصلاح الغربي – من أحداث دامية ما يستدعي إدامة النظر.

وفي انتظار ما ليس كل أمره بأيدينا، يجب أن نسعى جاهدين إلى إعطاء الجماهير حقها، وإسناد الأمور إليها، لا سيما أنها هي التي تدفع الثمن دائماً؛ وأن نكرّس جهودنا لتفعيل دور الجماهير على طريق تَحقيق ذاتها، ورسم خططها ومساراتها. ولا سبيل إلى ذلك دون إشاعة العدالة ومبدأ الشورى والتكافؤ بين المواطنين في كل مجال، ما لم تكن هنالك فوارق منطقية (علمية وذهنية) تقتضي النظر، أعني ما يطلق عليه الغربيون اسم الديموقراطية، وإن كنا نختلف في مفهومها كاصطلاح، وفي مجالات تطبيقها والحدود التي يمكن أن تمارس فيها.

غير أن هذا النهج يمكن أن يمثل سلاحاً ذا حدين يساء استعماله. ولنا في التجارب السابقة محلياً، وإقليمياً، ما يؤكد ذلك، إذ استغلت الديموقراطية في كثير من الأحيان لإفراز (قيادات) سرعان ما تبين منتخبوها فسادها، دون أن يكونوا قادرين على تدارك الموقف بتغييرها أو تصحيح مسارها. وقد نسمي أعضاء هنا وهناك لو أتيح لمنتخبيهم أن يحجبوا عنهم الثقة والحؤول دون الاستمرار في تمثيلهم، لفعلوا ذلك منذ زمن بعيد ولا ننسى هنا أن هؤلاء نجحوا في إحاطة أنفسهم بفئة من الجماهير التفت حولهم مصلحياً، غير الجماهير التي انتخبتهم. وقد نذكر ببعض رؤساء البلديات المعنيين ممن نجحوا عبر السنوات العشر الماضية في اجتذاب عدد لا بأس به من أصحاب المصالح المتبادلة والموظفين وذوي الحاجات.

أي ديموقراطية نريد؟

عرف العالم أنواعاً شتى من الديموقراطية، ابتداء من العهد الأثيني إلى اليوم، مروراً بالديموقراطية الليبرالية (المتداولة في الغرب) إلى ديموقراطية الحزب الحاكم والديموقراطية الشعبية المباشرة التي تبدو أفضل أنواعها، وألصقها بالعدالة الإنسانية. لكن المعطيات تشير إلى أنه لا سبيل إلى تطبيق هذا النوع من أنواع الديموقراطية، على الأقل في الوقت الحاضر، نظراً لأن تطبيقها على أصولها يقتضي عملاً ثورياً يطال جذور الواقع «عبر الثورة الشعبية التي تصل الجماهير عن طريقها إلى السلطة فتلغي بذلك الوصاية على الشعب إلى الأبد، ويكون بإمكان كل إنسان أن يكون مسؤولاً عن نفسه دنيا ودينا». (**أزمة السلطة وأزمة القانون**، ص٢.) ويبدو أن السبيل إلى تحقيق هذه الثورة مسدود في الوقت الحاضر بما لا تقوى الجماهير الفلسطينية على اقتحامه، نظراً لما يطوقها من الحواجز إسرائيلياً وعربياً ودولياً.

يضاف إلى ما تقدم، أن الغرب – أمريكا تحديداً – المهيمن على مجريات الأحداث في المنطقة لن يدعم مشروعاً يفضي إلى الديموقراطية الشعبية المباشرة في الوقت الذي يتبنى فيه الديموقراطية الليبرالية. ولهذا، فإن المتاح الوحيد الآن هو هذه الديموقراطية الليبرالية. فما هي؟

إن «إضافة الديموقراطية إلى كلمة الليبرالية يقصد منها أن المجتمع محكوم من نخبة من أفراده، وأن هذه النخبة تتنافس فيما بينها للحصول على أصوات الناخبين، وبالتالي فإن الليبرالية تؤمن بالتعددية (أي تعدد الآراء)، وتؤمن بحقوق أفراد المجتمع في أن يمارسوا دورهم في الحكم من خلال مؤسسة تمثيلية خاضعة للمحاسبة من خلال الأجهزة الحديثة المتخصصة . . . ولها عدة أنواع، لكن أهمها الأنموذج الفرنسي، والأنموذج البريطاني، والأنموذج الأمريكي، وكل أنموذج له نواقصه وميزاته» (**دروس حول المفاهيم السياسية**، ص١)، وفي هذا ما يجعلها عرضة للنقد، ما يرفع من شأن الديموقراطية الشعبية المباشرة.

ولعل من حسناتها، استناداً إلى ما يمارس على أرض الواقع في الأنموذج البريطاني (المصدر نفسه، ص٢) «أن المعارضة يتم تنظيمها من داخل البرلمان، بل إن المعارضة تشكل حكومة ظل على استعداد للإمساك بزمام الأمور في حال فشل الحكومة البرلمانية المنتخبة». ونظرة مقارنة تبين لنا مكانة المعارضة، ودورها في تفعيل أداء الحكومة العتيدة، على نحو ما يتجسد في نظرية التحدي والاستجابة لآرنولدتوينبي، أو دور النقيضين في إنتاج ثالث في ديالكتيك هيغل.

ومهما تكن من حال، فليس شرطاً في «موافقة الديموقراطية الليبرالية الغربية في بعض الجزئيات أن يأخذ الموافق سائر ما فيها، أو أن يتبنى فلسفتها، أو يتسمى باسمها» (**جعفر الشيخ إدريس**، ص٥)، بل يمكن أن تمارس بعيداً عن الاحتذاء الشكلي واللفظي بالغرب، وذلك باختيار اصطلاحات ومفردات خاصة.

موقف الشعب الفلسطيني من الديموقراطية

يقف بعض الفلسطينيين من هذا الاصطلاح موقفاً سلبياً لمجرد ذكره، ويتحاشى الخوض فيه خشية الوقوع في المحظور والمحذور، دون أن يعلم مذهب علماء الإسلام في «أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، بمعنى أننا إذا لم نتصور الشيء فلا يجوز أن نحكم له ولا عليه» (**يوسف القرضاوي**، ١٩٩٧). ونحن إذا تصورنا الديموقراطية، فلا نجد فيها ما يخالف الشرع.

وكان مالك بن نبي يرى «أنه بالإمكان التوصل إلى نظام ديموقراطي إسلامي يجمع محاسن الديموقراطية

ويتجنب مثالب العلمانية» (**ابن نبي**، ص ١٣٣)، نظراً لاقتران الديموقراطية الغربية، كأنموذج يروّج له في بلادنا، بالعلمانية. أما راشد الغنوشي (**الديموقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر**، ص٥)، فلم يكن يرى بأساً في انتهاجها، ولم ير فيها ما يناقض الإسلام. وهذا ما أكده القرضاوي (ص٧) من أن «كل المبادئ والقيم التي قامت عليها الديموقراطية من الحرية والكرامة ورعاية حقوق الإنسان هي مبادئ إسلامية، يعتبرونها حقوقا، وهي عندنا واجبات، وهي وإن كانت تعني حكم الشعب، فإن المقصود بها حكم الشعب ضد حكم الفرد المتسلط، وليس حكم الشعب في مواجهة حكم الله». ومهما تكن من حال، فإن معظم الشعب الفلسطيني مقبل على ممارستها ويعلق عليها آمالاً عراضاً.

مستلزمات ممارسة الديموقراطية

قبل المضي قدماً في هذا الموضوع يجب أن نتوقف قليلاً عند حقيقة أن الديموقراطية الليبرالية التي يروج لها في المنطقة (الديموقراطية الغربية) هي ديموقراطية رأس المال، أي أن ممارستها تتطلب مالا وفيراً يعجز كثير من الراغبين في ممارستها، ومن هم حقيقون بها، عن مجاراة غيرهم في الإنفاق المادي ممن هم دونهم في الكفاءة، ما يعني أنها قد تفرز قيادات تنحرف بالمجتمع عن المسار الذي ينسجم مع تطلعاته، فلا يفيق إلا بعد فوات الأوان. (أنظر **التجربة الديموقراطية في فلسطين**، جريدة **الخليل**).

يضاف إلى ذلك أن كثيراً ممن لهم حق الاقتراع لا يمارسونه، انطلاقاً من قناعاتهم، أو من أنهم يخضعون للإغراء، وأحياناً للإبتزاز، بكوبون أو كرت جوال أو بوجود سيارة تنقلهم إلى مركز الاقتراع. وهذا كله يفرض علينا، إن نحن أردنا الإصلاح حقيقة لا مكياجا، عدة أمور لا بد من تنفيذها، وهي:

١ - بث الوعي بين المواطنين. وهذا يستدعي حملة مكثفة على كل صعيد ممكن لتعريف المواطن بدوره، والتركيز على الجانب الأخلاقي الذي يكفل النزاهة في العملية الديموقراطية، ويضمن أن يعطى الصوت للشخص المناسب. وهذا يعني أن على الإنسان أن يتحرر من:

أ- الهوى العشائري، فلا ينساق مع عشيرته إلا بقدر ما تكون على صواب في خياراتها.

ب- الهوى الحزبي، اللهم إلا إذا كان طرح الحزب الذي سيصوت له صالحاً يسعى إلى خدمة القيمة العليا التي يسعى إليها المجتمع.

ج- السلبية، ممثلة بعدم المشاركة، أو عدم المبالاة.

٢ - محاربة الظواهر اللاأخلاقية التي قد تمارسها بعض التيارات أو الاتجاهات ضد بعضها الآخر، أو ضد بعض الشخصيات الوطنية لحرقها أو تنفير الناس منها، بإشاعة الأكاذيب والتهم الباطلة. وهذا يعني أن تكون هنالك حملة تركّز على الجانب الأخلاقي في ممارسة العملية الديموقراطية.

٣ - إحياء الذاكرة باستمرار، إنطلاقاً من مقولة (أنا أعاني فأنا موجود)، لأن الشعور بالظلم هو الذي يفجر الطاقات الكامنة في المجتمع، وليس الظلم نفسه.

٤ - إعادة النظر في السياسة الإعلامية وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية.

٥ - تغيير المناهج إلى ما يتلاءم مع القيمة العليا التي نسعى إلى تحقيقها. وهذا يقودنا بالضرورة إلى تحديد القيمة العليا التي نريد، وأن تقتنع بها الجماهير لأنها هي

صاحبة المصلحة الحقيقية في كل الأنشطة التي تمارس باسمها. وإذا كانت الإرادة الفلسطينية محاصرة، فإن على القيادة أن تلجأ إلى نوع مختلف من النشاط يمكّنها من المحافظة على إدارة ما تريد.

٦ – تحقيق الشفافية في مجالات الإدارة والسياسة، وعدم الارتجال في القرارات، وإحالتها للجماهير عبر الاستفتاء لتقول فيها كلمتها، ولتتحمل مسؤوليتها تجاهها.

٧ – إن القضية الفلسطينية تفتقر إلى الإدارة الشعبية للصراع من أجل استرجاع الحقوق، والبقاء، بحيث تكون هذه الإدارة محل رضا الجماهير العريضة في الداخل والخارج، وأن تنطلق من استراتيجية تهدف إلى إنجاز مشروع حضاري يتمخض عن تحقيق القيمة العليا للشعب الفلسطيني، وهي التحرير والعودة وتقرير المصير والاستقلال.

٨ – مراجعة العلاقات الفلسطينية الخارجية وقراءة المتغيرات التي طرأت على نهج منظمة التحرير والأحداث الإقليمية لأخذ العبرة وإعادة الأمور إلى مجاريها الصحيحة، حتى لو اقتضى ذلك تغيير المواقف السياسية المعلنة تجاه بعض الدول.

٩ – تحرير القرار الفلسطيني من أثر العوامل الخارجية، وعدم السماح للجهات المانحة بالتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني.

١٠ – إعادة القضية إلى المحافل الدولية، بدلاً من الدخول في دهاليز اللقاءات الثنائية والوساطات الإقليمية.

وختاماً يمكن أن نقول: إن الشعب سيكون قادراً، من بعد، على تدبّر أموره، وانتخاب قياداته، ورسم مستقبله، متحملاً النتائج مهما كانت. كيف لا وقد أصبح واعياً، يقرر ما يريد؟

مصادر البحث

– جريدة **الخليل**، العدد الرابع، «التجربة الديموقراطية في فلسطين»، يحيى جبر.
– مالك بن نبي – **القضايا الكبرى**، ص١٣٣، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت ١٩٩١.
– يوسف القرضاوي، **برنامج الشريعة والحياة**، قناة الجزيرة ١٦/٢/١٩٩٧م.
– البديل، **أزمة الديموقراطية البرجوازية صوت الشعب**، حزب العمال التونسي، العدد ٢٢٤.
– **أزمة السلطة وأزمة القانون**، سلسلة كتاب الشعب ٢، منشورات الائتلاف الشعبي الديموقراطي، حركة اللجان الثورية الفلسطينية، قلقيلية ٢٠٠٤.
– **محنة المثقف العربي وهاجس الديموقراطية**، صالح السنوسي، جريدة **البيان** الإماراتية، ١٢/٤/٢٠٠٥ (موقع إلكتروني).
– الديموقراطية اسم لا حقيقة، جعفر الشيخ إدريس، **جريدة البيان** العدد ١٩٦ ذو الحجة ١٤٢٤هـ.
– الديموقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر، **موقع الكتروني**.
– **دروس حول المفاهيم السياسية** (ما هي الديموقراطية؟)، منصور الجمري ٤/١٩٩٨.
– حدود الديموقراطية الإسرائيلية، عبد الوهاب المسيري، صحيفة الاتحاد ١٤/١/٢٠٠٢.
– الديموقراطية بين الحقيقة والخيال، الحلقة الثالثة، ٥/٣/١٤٢٦هـ.
– الطريق، الديموقراطية والجذر، موقع إلكتروني.
– **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، منهج الفكر ونمط الحياة، يحيى جبر سنة ١٩٩٢، العدد ٢٦.

أزمة، ص٢-١ (هكذا لا مجال للحيلولة دون وقوع صراع عنيف بين رجال الدين والسادة، ما دام كل يدّعي حق التحكم في غيره من الناس، وما داموا ينظرون إلى المشكلة من زاويتهم هذه التي حصرهم فيها اعتقادهم الطبقي، الذي يوضحه تسليمهم باحتكار السياسة واحتكار الدين. فهم لم يتساءلوا قط: كيف تسنى لمجموعة من الناس احتكار الدين، تحلل ما تشاء وتحرم مالا تريد؟ وكيف تسنى لمجموعة أخرى احتكار السياسة لتقرر مصير الآخرين؟

أزمة، ص٤: إن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت ظروف الاحتلال الذي يمارسه الغزاة لبلادهم لا يحيون حياة جديرة بأن يحياها الإنسان، . . . لذلك فهم يثورون حتى يصلوا إلى حياة جديرة بالإنسان.

أزمة، ص١٨: إن رؤيا (هوبز) عن السلطة صحيح من الناحية النظرية، فقد ثبت استحالة تجزئة السلطة، وتجزئة ممارسة السيادة.

أزمة، ١٩: «أو كتلك الاتفاقيات المجحفة التي تفرضها دولة كبرى على شعب صغير».

البديل ص٦: «لذلك فحل الأزمة في تلك البلدان التي تمارس الديموقراطية البرجوازية يمر عبر الثورة الوطنية الديموقراطية من منظور اشتراكي وبقيادة ثورية بروليتارية».

الطريق، ص١: التأثير السلبي للعولمة على أوضاع النساء التي أدت إلى زيادة الفقر وتأنيثه وزيادة الحروب والمناطق الملتهبة في العالم كالعراق والشرق الأوسط وأفغانستان.

ص١: وطالب المؤتمر «بالوقوف بحزم لمحاربة التجارة بالنساء والأطفال، خاصة في آسيا وأوروبا ومنع استخدام النساء كأيدي عاملة رخيصة، وتوفير العيش الكريم لهن في بلدانهن للوقوف أمام مخاطر هجرتهن بحثاً عن أعمال مجزية، الأمر الذي يعرضهن إلى أنواع الاستغلال».

حدود الديموقراطية، ص١: فأحد العناصر الأساسية في أية دولة ديموقراطية يتمثل في معاملة جميع أفراد هذه الدولة على قدم المساواة دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل العرقي أو اللون أو العقيدة أو الانتماء السياسي.

الديموقراطية في الفكر الإسلامي، ص٣ «الاستقلال والإرث الحضاري: استثمر الاستعمار شعوب المسلمين، فنهضوا ثائرين يناضلون لاستعادة الاستقلال، إلا أن زعامة الحركات التحررية التي كان منشأ كثير منها إسلامياً، آلت إلى النخب المتغربة التي تحولت فيما بعد إلى أنظمة مستبدة حلت محل المستعمر لتقوم نيابة عنه بمهامه كافة.

جعفر، ص٥ «وعليه، فإذا أرادت دولة من دولنا أن تختار لنفسها نظاماً تراه معبراً عن هويتها ومناسباً لعصرها، فيجب أن تبدأ بتقرير المبادئ والقيم التي تريد للدولة أن تلتزم بها، ثم تبحث بعد ذلك عن المؤسسات المناسبة لعصرها وظروفها التي يمكن أن تحمل تلك القيم وتعبر عنها.

محنة المثقف العربي، ص٢ « ينبغي عليه أن يراعي في خطابه الديموقراطي عدم التناقض مع مواقف الغرب ورؤيته لجملة من القضايا، مثل إسرائيل والصهيونية والتيارات الإسلامية والقومية العربية والإرث الثقافي والغزو والاحتلال والمقاومة والإرهاب».

■

سلسلة اللّقاءات الشهريّة

١

المشهد السّوريّ الرّاهن •

المحاضر : أ. أيمن عبد النّور، الباحث في الشؤون السوريّة ورائد الصّحافة الإلكترونيّة في سوريَة

أدارت اللّقاء : دة. عايدة النجّار، عضو المنتدى وعضو رابطة الكتّاب الأردنيّين



أ. أيمن عبد النّور



دة. عايدة النجّار

مساء الخير... والشكر الجزيل لإدارة منتدى الفكر العربي على دعوتها الكريمة التي تشرفت بها. والشكر الجزيل موصول كذلك لحضوركم في هذه الساعة التي ما زالت حرارة الشمس فيها قوية. وأتمنى أن تكون حرارة الموضوع أكثر من الحرارة في الخارج.

العنوان «المشهد السوري الراهن» هو عنوان ساكن، بما يعني أنه توصيف لحالة راهنة فقط. وسأحاول أن أعطيه حركة بأن أربطه كما هو عام ٢٠٠٥، وأعتبره نتاج حراك سياسي ومخاض ابتدأ، لِنَقُل، في عام ٢٠٠٠. ومن الطبيعي أنه سيكون منصة للانطلاق إلى عام ٢٠١٠. وبالتالي فهو نتيجة؛ كذلك هو مقدمة لانطلاقة إلى عام ٢٠١٠.

المشهد السوري في ٢٠٠٥ باختصار هو مختلف تماماً بجميع المناحي والقطاعات، كما سنجد عما قليل، عنه في عام ٢٠٠٠، داخلياً وإقليمياً ودولياً.

ومع ما يخطط من خطط ويوضع من استراتيجيات للخروج من الأزمة والتحديات التي تتعرض لها سورية الآن، سواء دولياً أو

• عقد هذا اللّقاء [رقم (٢٠٠٥/٧)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ١٣ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٥.

داخلياً، يمكن القول و الاستنتاج، في حال النجاح في تنفيذها كما هي على الورق، أن سورية ٢٠١٠ سوف تكون مختلفة تماما عن سورية ٢٠٠٥.

ما الذي أستند إليه في هاتين الجملتين اللتين هما محور الحديث هذا المساء ؟

نبدأ بالقول: لماذا يختلف عام ٢٠٠٥ تماما عن عام ٢٠٠٠؟ طبعاً، سوف أقسمها إلى ثلاثة محاور وعدة قطاعات، داخلي وإقليمي ودولي.

الوضع الداخلي: تم على الصعيد الكلي تغيير، إذا لم نقل ٩٠٪، فلنقل حوالي ٨٠٪ من كامل الإطار التشريعي القانوني لمختلف نواحي الحياة في سورية، حيث صدر خلال هذه السنوات الخمس أكثر من ١٢٠٠ قانون ومرسوم تشريعي جديد، منها ما يعيد تنظيم قطاع ما بواقعه الجديد المختلف عما كان عليه في الخمسينيّات أو الستينيّات من القرن الماضي، وهو تاريخ صدور القوانين التي تم تغييرها. ومنها ما يطور مواد من قوانين سابقة، وما يحدث من قوانين تنظم قطاعات جديدة لم تكن موجودة ومتاحة سابقا في سورية... (١٢٠٠) قانون خلال خمس سنوات! هذا رقم ليس صغيراً أبداً.

طبعاً أنا لا أتحدث هنا عن موضوع يطرح دائماً حول مدى جودة كتابة تلك القوانين الجديدة، أو سوء تطبيقها. فهذا موضوع آخر.

نحن نتحدث الآن عن الرغبة والإرادة التي كانت تقف وراء ذلك. إذاً، هنالك ١٢٠٠ قانون جديد تنظم مختلف شؤون الحياة بأسلوب جديد ومختلف. إضافة إلى ذلك، تم إطلاق الصحافة الحرة الخاصة، بمعنى أنها ليست مملوكة من الدولة، وهو أمر جديد في سورية بعد عام ٢٠٠٠. وهنالك الآن حوالي مئة رخصة لمطبوعات خاصة، بينها ٥٥ أو ٦٠ مطبوعة موجودة في الأسواق، منها مطبوعة واحدة سياسية، وهي مجلة (أبيض وأسود)، وحوالي ٦ مطبوعات متخصصة بالقضايا الاقتصادية، والباقي يتوزع بين اجتماعي وثقافي وفني وديكور ورياضة.

طبعاً هنالك إشكالية الآن في المطبوعات التي لديها تراخيص اقتصادية واجتماعية لأنه لا يمكن الفصل بحدود واضحة تماماً بين ما يمكن أن نطلق عليه سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. فهنالك إشكاليات دائمة بين أصحاب المطبوعات ووزارة الإعلام لأن كثيراً من الموضوعات التي يقومون بنشرها الآن يمكن اعتبارها ذات طابع سياسي. إذاً، لا يمكن القول إن هناك مجلة أو مطبوعة واحدة فقط تحتكر الكتابة في الموضوعات السياسية في سورية، فهناك عدد من المجلات الأخرى تكتب في مواضيع يمكن اعتبارها لصيقة تماماً بالسياسية.

وكذلك تم إلغاء محاكم الأمن الاقتصادي التي كانت رعباً في سورية، حيث كان يتم بموجب قانون إحداثها إحالة المتهم إلى المحاكمة فيها، فيبقى موجوداً فيها حتى تثبت براءته أو إدانته، بمعنى أنه يقضي طوال فترة المحاكمة موجودا في السجن. وهذا الإلغاء هو نصر كبير تمت المطالبة به منذ إنشاء تلك المحاكم.

كما تم لأول مرة على الصعيد الكلي توسيع الجبهة الوطنية التقدمية التي هي ائتلاف الحزب الحاكم، أو الحزب القائد (مفهوم الحزب القائد هو الأصح في الحالة السورية لأنه يختلف تماما عن مفهوم الحزب الحاكم في الدول الأوروبية والدول ذات الديمقراطيات وتناوب السلطة)، وائتلاف الأحزاب الثمانية الأخرى. ولأول مرة يُضمّ حزب من خارج تلك المجموعة، وهو الحزب السوري القومي الاجتماعي ذو القاعدة الجماهيرية الواسعة، الموجود في سورية والمؤسس في لبنان وتتبعه قواعد كبيرة هناك. وقد تم ضمه إلى الجبهة في شهر آذار



الماضي، إذ لم يكن عضواً فيها من قبل.

لماذا نقول مختلف على الصعيد الاقتصادي؟

المـؤيـــدات

لأول مرة في ظل حكم البعث بعد عام ١٩٦٣ صار هناك مصارف تجارية، ومصارف إسلامية مملوكة من القطاع الخاص. وقد تم تغيير مهمات المصرف المركزي وصدر له قانون جديد، وتم تشكيل مجلس للنقد والتسليف يدير السياسات النقدية بعد أن كان معطلاً منذ عام ١٩٨٣. ولأول مرة كذلك أصبح هناك جامعات مملوكة من قبل القطاع الخاص بالتعاون مع جامعات أجنبية وأوروبية وأمريكية. كما إن هناك مدارس للمراحل ما قبل التدريس الجامعي، وهي الابتدائية والإعدادية والثانوية، ومدارس دولية ذات مناهج تدريس باللغة الأجنبية بالكامل، تمنحك شهادات أسوة بجميع المدارس الدولية. وهذا جديد في سورية، حيث كان قطاع التربية والتعليم العالي محتكراً للتعليم الحكومي.

وتم تحرير قطاع التأمين، لأول مرة أيضاً، إذ سوف تمنح رخص لشركات تأمين خاصة. وقد أنشئت هيئة رقابة على التأمين، بمعنى أنه سيتم فتح شركات تأمين خاصة عربية ودولية. إضافة إلى ذلك، سيبدأ سوق الأوراق المالية (البورصة) قبل نهاية العام لأنه قد صدر مرسوم إحداثه. وسيكون هنالك سياسة قطع جديدة، لأول مرة كذلك في سورية، تقوم على بيع الحكومة القطع الأجنبي للتجار والصناعيين لسد حاجتهم في مستورداتهم من مدخلات الصناعة والتجارة. وسيؤمن المصرف الحكومي، وهو المصرف التجاري السوري، القطع لهم بالسعر الذي يقل عن سعر السوق السوداء بنسبة تتراوح بين ٢٪ إلى ٤٪.

وقد تمت إعادة هيكلة لكامل التجارة الخارجية في سورية، وتم تغيير التعرفة الجمركية، إنتقالا من التعرفة القديمة إلى التعرفة المنسقة (تعرفة بروكسل). كما تم تخفيض الرسم على جميع مدخلات الصناعة إلى ١٪ بعد أن كانت نسبًا مرتفعة، وتم تقليل عدد الشرائح. وهنالك قانون جديد للتجارة الالكترونية والتحكيم التجاري للشركات يدرس في مجلس الشعب وسوف يقر قريباً. وقد أحدثت محاكم تجارية، وطُوِّرت جميع القوانين الناظمة للقطاع العام، وأعطيت صلاحيات كثيرة لمجالس إدارات القطاع العام كي يستطيع المنافسة في سوق مفتوح مع القطاع الخاص. وأصبح متاحاً لأول مرة في سورية مفهوم أن تُعهَدَ إدارة بعض الشركات الإنتاجية الحكومية لشركات إدارة أجنبية، بمعنى أن تقوم شركة أجنبية بإدارة هذا المعمل المملوك للدولة دون

التخلي عن ملكيته، ودون التضحية بحقوق العاملين فيه، حيث تقدم شركة الإدارة الأجنبية أساليب الإدارة العلمية الحديثة والتصميم والتسويق.

كانت هذه بعض المؤيدات بأن الوضع عام ٢٠٠٥ مختلف عنه عام ٢٠٠٠.

تبقى نقطة مهمة قد لا تكون نوقشت أو طرحت بالشكل الذي سوف أطرحه الآن، وهي أنه إذا لم يكن كل هذا الكلام مترافقاً بإصلاح الإدارة أو التدبير، كما كنت أتحدث به قبل قليل مع معالي الوزير، فلن يؤدي إلى نتيجة. فلا يمكن إحداث إصلاح دون إصلاحيين، ولا يمكن أن يحدث التغيير دون أناس مؤمنين بالتغيير والتطوير. إذاً، أنت بحاجة إلى إدارة مؤمنة بمشروعك ليست لها مصالح مالية تدافع عنها، وتستطيع مواكبة ما تطرحه من أفكار جديدة، ولديها الإمكانية أن تتخلى عن أساليب عملها السابقة وتتبنى أساليب العمل الجديدة التي تفرضها القوانين والرؤية الجديدة.

ماذا فعل رئيس الجمهورية في سورية للتعامل مع هذه المعطيات ؟

إن الحقيقة أن هذا الأمر استغرق معه خمس سنوات، وتم إنجازه منذ أسبوع فقط. كيف تم ذلك؟

نبدأ في عام ٢٠٠٠. كان حين يبدأ عمل أي مدير جديد لأية مؤسسة يواجه كتلاً ومراكز قوى موجودة على الساحة منذ زمن طويل، ولها امتداداتها وفروعها. والكتل الرئيسية الثلاث في سورية هي الجيش وحزب البعث والأجهزة الأمنية، إضافة إلى الحكومة، وهي الأجهزة التي تحتاج إلى إصلاح إداري كي تتمكن من الإقلاع في أي مشروع في ذهنك ترغب في تحقيقه.

ما هو المشروع الذي كان مطروحاً لإحداث تلك القفزة ؟

كانت هذه الإدارات جميعها تعرف بعضها بعضاً، ولها علاقات صحية أو غير صحية بين بعضها البعض، نظراً لطول الفترة التي خدمت فيها سوية، وهي ٣٠ سنة بالأشخاص أنفسهم. وبالتالي فقد صار هؤلاء الأشخاص صحبة، وما عادوا جهات متعددة. صاروا جهة واحدة للمؤسسات الأربع. وهو ما أعاق وكلّس الكثير من القرارات والتطور في سورية، نظراً للمصالح المشتركة، والتستر على بعض، والشبكات غير الظاهرة.

ما الذي تم فعله بالنسبة للجيش؟

تم البدء بالرتب الوسيطة مباشرة، حيث تم ضخ دماء شابة في الكثير من تلك الرتب. وصدر قرار بعدم الترفيع في الرتب إلا إذا كان هنالك شاغر ومكان لهذه الرتبة الجديدة. كذلك تم ربط الترفيع بحسن الأداء وحسن الالتزام والدراسات، بمعنى أنه ارتبط بالكفاءة واستند إليها وإلى الدورات الدراسية العسكرية والمدنية التي أنجزها المرشح للترفيع.

ولاحقاً في نيسان ٢٠٠٣ أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً جمهوريًا حدد فيه سن التقاعد للضباط من مختلف الرتب بحيث لا يمدد العمل لهم بعده، بمعنى أنه تم إيجاد آلية قانونية لإخراج الضباط الكبار ذوي النفوذ، الذين قدموا خدمات جليلة لبقاء النظام في زمن الاضطرابات بسبب الإخوان المسلمين في الثمانينيات، أثناء فترة الرئيس الراحل (والد الرئيس الحالي)، وحصلوا مقابل ذلك على صلاحيات واسعة و إمتيازات هائلة، عسكرية ومدنية ومالية. فلا يمكن الاستمرار في مشروع لتطوير البلد حالياً وإحداث انفتاح اقتصادي في ظل وجود هؤلاء وممارستهم للصلاحيات السابقة والتدخل في الحياة المدنية. إن هذه الآلية التي يخضع لها جميع الضباط تكفل خروجاً مشرفًا بدون حساسيات أو

شقاق أو انقسام في المؤسسة العسكرية، وهو ما أدى في نهاية ٢٠٠٤ إلى أن يتقاعد ٦ من أصل ٨ برتبة عماد في الجيش السوري، وأكثر من نصف من يحملون رتبة لواء، فاختلفت الصورة تماما.

وتم التقيد بالترقية في المناصب العليا وفقاً للتسلسل. فعندما تقاعد وزير الدفاع السابق العماد أول مصطفى طلاس في ٢٠٠٤/٥/١١، حل محله رئيس الأركان، الذي خَلَفَهُ نائب رئيس الأركان. وهكذا تم تثبيت مبدأ الترقية في المناصب العليا وفق التسلسل، وليس بالقفز لاعتبارات أخرى.

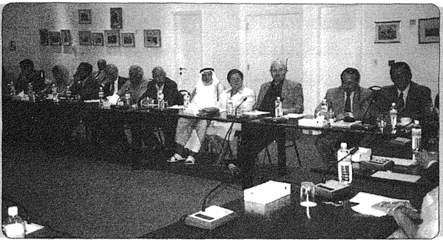
يمكن القول الآن إن الجيش أصبح أكثر انضباطاً. ولم نعد نرى الصورة السابقة لضباط الجيش برتبهم وملابسهم الرسمية يتجولون في وزارات الدولة ويتدخلون في الأمور، ويخشاهم الوزراء. وبالتالي تم سحب البساط من تحتهم بهدوء، وبدون إنعكاسات سلبية ضمن المؤسسة العسكرية أو الطائفية.

أما بالنسبة لإصلاح الحزب:

بدأ مباشرة بعد المؤتمر القطري التاسع في ١٧ حزيران ٢٠٠٠ إدخال مفهوم الانتخابات بالنسبة للقيادات التسلسلية، وإلغاء أسلوب التعيين الذي كان يقوم على أن تعين القيادة الأعلى القيادات الأدنى منها. وهكذا أصبح هنالك مفهوم يستند إلى انتخاب ضعف العدد من القواعد، وتقوم القيادة الأعلى بتعيين النصف كي لا يكون كامل الأمر عن طريق الانتخاب من القواعد بشكل مباشر. فأدخل مفهوم وسطي لحين التخلص من الأمراض السياسية وتحقق الظروف التي تتيح لأن يتم الأمر بالانتخاب بشكل كامل. وجعل هذا الأمر القيادات المتسلسلة أكثر اهتماما بالقواعد لأنه إذا لم تنجح بالانتخاب من قبلها، فلا يمكن أن تختارها القيادة الأعلى. وبالتالي أصبحت الأبواب مفتوحة، وإذا طلبت خدمة فهي تلبى على الهاتف، فاختلفت الصورة والتعامل. إذاً أصبح هنالك مفهوم جديد، وهو بالديمقراطية عن طريق الانتخابات يمكن أن تترقى في حزب البعث. وتم إدخال معايير من أجل انتقاء ممثلي الحزب في النقابات وفي مجلس الشعب (البرلمان) وفي الإدارة المحلية. ومن المعروف أنه عندما يختارك الحزب لتصبح ممثلاً له في قوائم الانتخابات، فإنك ستنجح، نظرًا لاتساع القاعدة وكبر الماكينة الإنتخابية، وبالتالي يمكن أن تنجح بشكل أوتوماتيكي. لذلك أدخلت معايير أدت إلى انتقاء ممثلين أفضل بكثير من الفترات السابقة التي كانت تتم دون معايير، نتيجة للمعرفة أو القرابة والأمور الفاسدة. وقد تم تجاوز ذلك عن طريق وضع المعايير.

وقد جرت محاولة لإحداث إختراق نوعي لتطوير أسلوب عمل الحزب بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢١ عندما أصدرت القيادة القطرية بتوجيه من الرئيس القرار رقم ٤٠٨ القاضي بفصل الحزب عن السلطة. لكن تلك المحاولة باءت بالفشل، إذ تم تجميدها بعد عدة أشهر بسبب وقوف الجسم التقليدي والإنتهازي المستفيد من تسلط الحزب على مؤسسات الدولة ضد هذا القرار، وتصويره للرئيس بأن تنفيذ هذا القرار سيضعف الحزب ويشتته، وأن القواعد جميعها مستاءة، مما دفع الرئيس في شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى اللقاء لأول مرة بجميع أعضاء قيادات فروع الحزب في المحافظات في لقاء طويل استمر ٤ ساعات أبلغهم فيه استمرار الثقة بهم وبأنهم اليد الأعلى في محافظاتهم.

ومن ثم جرت محاولة ثانية لإحداث مثل هذا الاختراق في آذار/مارس عام ٢٠٠٤ عندما تم توزيع إستبيان للرأي على الكثير جداً من القواعد الحزبية بخصوص قضايا تطوير فكر الحزب وأيديولوجيته وأسلوب عمله. فحرص كذلك المستفيدون أنفسهم بأن تأتي الإجابات راديكالية متشددة لا تعكس حقيقة الجهاز الحزبي ورغبته



في التطوير والإصلاح.

لذلك كان لا بد من الإنتظار لحين قدوم المؤتمر القطري العاشر في حزيران / يونيو ٢٠٠٥ لإحداث تلك القفزة بالتخلص من أولئك الأشخاص. فتغيرت كامل صورة الأشخاص والأسماء والعقليات. وبالتالي، نستطيع التأكيد أن جميع الأشخاص في جميع المناصب الآن في سورية هم جدد تم تعيينهم بعد العام ٢٠٠٠، أي أن اختيارهم يفترض أن يكون قد خضع للمعايير الجديدة (الكفاءة والنزاهة وحسن الأداء)، وهو يخضع للتقييم كل عام. وهذه أهم نقطة في سورية الآن، حيث كانت الحكومات تبقى سبع سنوات، وخمس سنوات، وإحداها بقيت ١٣ سنة على فترتين، وحتى في القيادة القطرية كانت العادة أن ينسى الأعضاء خمس سنوات للمؤتمر القادم. أما الآن، فهنالك تقييم للحكومة في كل عام. وفي التقييم السابق تم تغيير ثمانية وزراء. وقد أصبح هنالك تقييم واجتماع للجنة المركزية لتقييم الأداء في القيادة القطرية لحزب البعث كل ستة أشهر. وهذا شيء جديد ولأول مرة. فاللجنة المركزية لم تكن تجتمع في سورية نهائياً. وقد صدر القرار الآن أن يتم تقييم واقع العمل كل ستة أشهر. وإذا وُجِدَ عضو في القيادة لم يكن أداؤه على المستوى المتوقع، فيمكن للجنة المركزية اختيار بديل له من بين أعضائها مباشرة وفقا للنظام الداخلي الجديد.

إذاً، هنالك حراك لضبط هذا الأمر.

وبالنسبة للأجهزة الأمنية فقد أصبحت أكثر انضباطاً، حيث تم بعد انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة السماح بنقد الأجهزة الأمنية، وهو أمر لم يكن متاحًا سابقاً. والآن يوجد كثير من المسلسلات السورية على التلفزيون، وتعرض على الشاشات العربية أيضاً، نصفها فكاهات على أجهزة الأمن والمخابرات وطريقة أدائها وأساليب عملها. وفي الصحف السورية الرسمية، طبعاً قبل القطاع الخاص، بدأ يظهر كثير من النكات عليها، وعلى عملها بعقليات الستينيات. وأدى هذا إلى تخفيف تلك الرهبة والخوف من تلك الأجهزة.

كما صدر عدد من التوجيهات التي غيرت في أسلوب عمل تلك الأجهزة، ومنها:

أولاً: تم سحب الصلاحيات الاستثنائية التي كانت ممنوحة لها وفق قانون الطوارئ في سورية، نتيجة فترة الثمانينيات التي كانت تتيح لأي ضابط، مهما صغرت رتبته، أن يستدعي أي مواطن. فحصر هذا الحق برئيس الفرع فقط، وهو غالباً شخص جامعي، ويحمل شهادة في الحقوق؛ وبالتالي، فهو قانوني ويعرف أبعاد هذا الاستدعاء.

ثانياً: تم التأكيد على أن يتم الاستدعاء للمواطنين حصراً في الحالات ذات الصلة بالقضايا ذات البعد الأمني، تحت طائلة الطرد المباشر. ففي السابق كان الشخص الذي له دين مالي على شخص آخر يرفض سداده، فمثلاً، يذهب إلى قريبه ضابط الأمن ويشتكي إليه، فيقوم الضابط باستدعاء المدين ويهدده حتى يدفع الدين. كما كان إذا اختلف جار مع جاره على تصرف ما، فيمكن أن يقوم بإدخال رجل أمن في الموضوع. ولقد تم ضبط هذه القصص والتصرفات نهائياً، وتم معاقبة ضباط أمن كبار بسبب سوء تصرفهم مع المواطنين، ما أرهب الباقين، وأدى إلى انضباط أفضل بكثير.

ثالثاً: تم التأكيد على بيان جدول الموقوفين في كل فرع بشكل مباشر، ما يتيح لذوي الموقوف معرفة مكان تواجده مباشرة بعد أن كان هذا الأمر شبه مستحيل في الماضي.

رابعاً: تم التأكيد على إحالة الموقوفين من قبل الأجهزة الأمنية خلال ٤٨ ساعة إلى النائب العام لإحالتهم إلى المحاكم المدنية.

خامساً: تم إدخال عدد من حملة الشهادات الجامعية، خصوصاً الحقوق، للعمل في الإدارات الأمنية ذات الطابع المدني.

سادساً: تم وضع معايير في اختيار الملحقين الأمنيين في السفارات السورية بحيث يكون الواحد منهم جامعيًّا ومثقفًا، وعلى الأقل لديه إمكانية تطوير ذاته وتعلم لغة البلد الذي يعيش فيه، بعد أن كان الاختيار يتم وفق عوامل ليس لها علاقة بالكفاءة والعقل والشكل.

وقد تم بعد المؤتمر القطري العاشر (حزيران ٢٠٠٥) إجراء تغييرات في رؤساء عدد من الإدارات الأمنية ورؤساء الفروع.

الوضع الاقليمي

إنه مختلف عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. فالآن نحن نجاور أكبر كتلتين في العالم، أمريكا وأوروبا. أصبحت أمريكا على حدودنا في العراق؛ أما أوروبا، فتفاوضها تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إذاً، فنحن نجاور أوروبا (من خلال تركيا)، وأمريكا (من خلال العراق) وإسرائيل، وهو أخطر مثلث في العالم على حدودنا المباشرة الملاصقة، ويؤثر علينا بشكل مباشر.

مع تركيا، علاقاتنا أفضل بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

مع الأردن، علاقاتنا أيضا في أفضل حالاتها. وقد انتهت مشكلة ترسيم الحدود. وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس الوزراء الحالي خارج الأردن إلى سورية. وقد نجحت وأسفرت عن تنشيط الاتفاقيات الأربع عشرة التي كانت قد وقعت سابقا في اللجنة العليا.

وبالنسبة للبنان، أصبحت القوات العسكرية خارج لبنان.

مع السعودية، الوضع ليس أفضل وعلى العكس، فهو أسوأ من الوضع السابق في عام ٢٠٠٠.

الوضع الدولي

وضع علاقاتنا مع أمريكا وفرنسا، وأوروبا بشكل عام، دقيق جداً وأصعب كثيراً مما كان عليه في عام ٢٠٠٠، على الرغم من أنه أفضل من الوضع ما قبل الانسحاب من لبنان. فقبل الانسحاب حصلت فترة تصعيد هائلة جداً. ويمكن الحديث عن ذلك بالتفصيل إذا أبدى أحد اهتمامه بالموضوع.

لماذا أقول عام ٢٠١٠ سيكون مختلفًا عن عام ٢٠٠٥ ؟

ما هي الخطط الاستراتيجية لمواجهة تلك التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي تواجهها سورية الآن ؟ طبعا وضعت خطة من قبل النظام تتلخص في عدد من النواحي سأتحدث عنها الآن. ويطلب واضعوا الخطط أن تؤدي نتائج تلك القرارات إلى إحداث تغييرات جذرية في جميع القطاعات في سورية بحدود عام ٢٠١٠، مع التأكيد على أهمية استكمال بعض تلك النتائج وظهورها في عام ٢٠٠٧، حيث إن ذلك العام هو عام الانتخابات في سورية. وسوف تبدأ الانتخابات بانتخابات الإدارة المحلية لجميع المحافظات، وبعدها انتخابات مجلس الشعب، يليها انتخابات رئاسة الجمهورية. وبالتالي فسوف يفرز عام ٢٠٠٧ وجهًا جديدًا مختلفًا لكل المنتخَبين في الإدارة المحلية ومجلس الشعب، وهم عدد لا يستهان به. فهناك ١٤٠٠ شخص يُنتخبون في مجالس المحافظات، يصبح عددهم مع مجالس المدن ٣٤٠٠؛ و هناك ٢٥٠ عضوًا في مجلس الشعب، أي إن هناك ٣٧٠٠ شخص مرشح للتغيير يتوقع ألا تقل نسبة التغيير فيهم عن ٧٠٪ أو ٨٠٪.

ما هي الخطة الموضوعة؟ إن الخطة تقوم على العنوان العريض: سد الذرائع في السياسة الخارجية لمنع استغلال أي دولة لأي موقف أو قرار للقيام بعمل عسكري، أو حصار إقتصادي، أو إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى سحب الأوراق التي يمكن أن تستغلها أي قوة خارجية أو معارضة داخل سورية في تحريك الشارع السوري ضد النظام.

نبدأ من الداخل: سياسة سحب الأوراق. ما هو المطروح؟

المطروح على الصعيد الكلي:

١ – محاربة الفساد. وهذا الموضوع تم التركيز عليه في المؤتمر القطري في اللجان الثلاث، مترافقاً مع إلغاء الاحتكارات. وسيتم العمل على إنهاء الإحتكارات، سواء الحكومية أو لبعض الشخصيات من القطاع الخاص، من أجل إدخال التنافسية التي تدفع إلى الارتقاء بالعمل. ويتم العمل على إصدار قانون للتنافسية يمنع الاحتكار، وإحداث هيئة عليا للتنافسية تحدد تلك القطاعات الواجب التدخل فيها وتشرف عليها. ويتم الحديث الآن عن إنهاء احتكار مؤسسة الاتصالات وشركات توليد الكهرباء ونقلها، وكذلك عن إدخال مشغل ثالث للخلوي بحدود عام ٢٠٠٧. وقد تم فتح قطاع خدمات الإنترنت أمام شركات جديدة، وهو ما حصل في قطاع السياحة أيضاً. ونتيجة للتغييرات المستمرة في المواقع الإدارية العليا بسبب التقييم، فقد تم قطع كل خطوط التشابك والمصالح المالية وشبكات الفساد التي كانت تعيق الإصلاح. ويتم حالياً العمل على إحداث هيئة لمحاربة الفساد. وقد تم الطلب من مجلس الشعب اقتراح آلية تتيح لأعضائه محاربة الفساد في القطاعات التي يريدونها.

٢– تتضمن الخطة إصلاح واقع السلطة القضائية لتصبح أكثر نزاهة وشفافية. وقد بدأ الامر بتوجيه رسالة قاسية للفاسدين من القضاة، وذلك بمحاسبة رئيس محكمة النقض (أعلى قاض رتبة، وبمرتبة وزير) مع نائبه وسجنهما. وسيتم خلال فترة قصيرة تحسين الواقع المعيشي للقضاة عن طريق زيادة الأجور والتعويضات ومنحهم بعض المزايا والاستثناءات، وكذلك زيادة عددهم القليل (١٣٥٠)، نظراً لكبر حالات التقاضي وتقاعد عدد كبير منهم بعد إقرار سن الستين منذ سنتين، حيث سيتم إجراء مسابقات تؤمن دخول دماء جديدة شابة نزيهة، وتدريبها بعد تطوير واقع معهد القضاء.

وسوف يتم العمل على هيكلة الأجهزة الأمنية عن طريق

ما يسمى النافذة الواحدة، التي لم يتم بعد البت في شكلها ومكانها: هل ستكون تابعة لوزارة الداخلية؟ ام لمكتب الأمن القومي، أسوة بمفهوم مجلس الأمن القومي؟ أم شكل جديد؟ إن الهيكلية غير واضحة حتى الآن. لكن الهدف منها هو تخفيف الاحتكاك بين أجهزة الأمن والمواطن، وإلغاء ما يمكن إلغاؤه من طلبات التراخيص التي هي بحاجة إلى موافقة أجهزة الأمن. وقد صدرت قائمة تضم ٦٧ موافقة تم إلغاؤها بعد أن كانت مطلوبة لكثير من الأعمال. ويعتقد أن هنالك قائمة جديدة بقضايا كثيرة أخرى سيتم إلغاؤها، إذ كان حتى الجمعيات الخاصة في سورية، كما قد يكون في جميع الدول العربية، تحتاج إلى موافقات جهات الأمن. والآن ألغي هذا الأمر، وأصبح من صلاحيات الحكومة. فالحكومة تمنح المنظمات غير الحكومية (NGOs) الرخصة دون تحويلها إلى المخابرات؟

إن مسألة الوضع السياسي الداخلي الآن تتم تحت عنوان أساسي: «تنفيس بؤر الاحتقان ونقاط التوتر في المجتمع في سورية». فكيف يمكن أن يتم هذا ؟

الإجـــــراءات:

١ - فصل الحزب عن السلطة. وهذا يعني أن لا يتدخل الحزب في الأمور التنفيذية اليومية للسلطة. فالحكومة حكومة، والحزب يشرف عليها ويقوّمها، ولا يتدخل في عملها اليومي لأنه إذا تدخل، فكيف يمكن أن يقومها بعد ذلك؟ ومن هنا، فإن وجهة النظر تقوم على أن أعضاء القيادة القطرية سوف يبقون يعملون كحزب سياسي، مثل أي حزب سياسي في دول العالم، لا يتدخل في الأمور اليومية السلطوية، ولا يكون أعضاؤه أعضاء في الحكومة. وقد تم، لأول مرة في سورية، إحداث أن يكون رئيس الحكومة، بحكم المنصب، عضواً في القيادة القطرية. وهذا خلاف ما كان سابقاً، ويمثل فرقاً هائلاً جدًا، إذ كان رئيس الحكومة أحد أعضاء القيادة القطرية، بمعنى أن أعضاء القيادة القطرية كانوا سابقاً ٢١ عضوًا، ١٠ منهم فقط يمكن أن يُختار من بينهم للدخول في أي تغيير في الحكومة أو في رئاسة مجلس الشعب. الآن اختلف الوضع، فكل من يأتي إلى رئاسة الحكومة أو رئاسة مجلس الشعب يصبح عضوا في القيادة القطرية بحكم المنصب، وهو أمر مختلف تماماً ومهم جداً.

٢ - تم إقرار إصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية والسياسية، وتم تشكيل لجنة من أجل إعداد مسودة له بعد الاستفادة من عدد من تجارب الدول الأخرى. طبعاً وضعت شروط له بأن لا يكون إثنيًا عرقيًا أو دينيًا، وأن يضم سيدات ولا يقتصر على الرجال، وأن لا يقل عدد أعضائه عن عدد محدد (فليس من المعقول أن يشكل كل ٥٠٠ شخص حزبًا لأنه يصبح صالونًا أو ناديًا، وليس حزبًا سياسيًا يمثل شرائح الوطن)، وأن يكون له امتداد في جميع محافظات القطر كي يتمكن من أن يؤدي دورًا فاعلاً في الحياة السياسية، وينقل طموحات الناس في جميع أرجاء سورية.

٣ - تم إقرار تضييق استخدام قانون الطوارئ، وحصر استخدامه فقط بقضايا الأمن القومي، وهي حالات قليلة جداً.

٤ - سوف يتم معالجة الجزء الأكبر من موضوع الأكراد بعد أن تم إقرار التوصية في المؤتمر القطري الأخير. ويمكن تلخيص القصة بأنه جرى في عام ١٩٦٢ إحصاء في محافظة الحسكة. وتم تسجيل أسماء الأشخاص الذين كانوا مقيمين في سورية،

ولم يستطيعوا أن يبرزوا أية وثيقة مهما كانت بسيطة تثبت أنهم كانوا مقيمين قبل عام ١٩٤٦، في سجل خاص سمي (السوريون الأجانب). وهم يمنحون أوراقًا رسمية، ويدرسون في الجامعات السورية مجاناً، أسوة بجميع السوريين، ويعالجون في المشافي الحكومية مجاناً أيضا، لكنهم لا يحملون الهوية السورية، على الرغم من أنهم يمنحون وثيقة للسفر خارج القطر. وهم لا يعتبرون سوريين إلا إذا قدموا وثيقة تثبت أنهم، أو أهلهم، كانوا موجودين في سورية قبل عام ١٩٤٦. هؤلاء جميعاً مع أولادهم، ومنهم من تزوج وأنجب أولادًا، كلهم موجودون في السجل الذي سيتم منحه الهوية والجنسية السورية، وعددهم بين ٨٠ إلى ٩٠ ألفًا، حيث يتغير عددهم يوميا. فهناك من يتوفى فيخرج، ومن يولد فيدخل؛ وهناك من يجد وثيقة في المنزل بأن أهله قد قدموا إلى سورية قبل تلك الفترة، فيقدمها للسلطات ويحصل في تلك الحالة على الجنسية السورية.

٥ – هنالك قانون إعلام جديد انتهت المسودة الخاصة به وسيتم إقراره قريباً. ويتميز هذا القانون عن قانون المطبوعات الحالي بعدة قضايا :

أ- تم سحب صلاحية رئيس الوزراء بإغلاق المطبوعة، ومنحت تلك الصلاحية إلى مجلس الوزراء كاملاً، بناء على اقتراح معلل من لجنة وزارية ثلاثية يرأسها وزير العدل الذي غالباً ما يكون قاضيًا .

ب- تم إلغاء عقوبة السجن للصحفي في حال مخالفته لقانون الإعلام، وأصبحت غرامة مالية أسوة بجميع قوانين العالم المتطورة.

ج- أضيف فصل خاص لمنح التراخيص لمحطات تلفزيونية وفضائية وإذاعية خاصة .

د- أضيف فصل خاص للنشر الالكتروني.

إذاً، أصبحت هذه كلها متاحة للترخيص للقطاع الخاص، وهو الأمر الذي لم يكن مسموحاً به، ولم يكن موجودًا أصلاً سابقاً.

٦ – تدرس الآن مسودة قانون المؤسسات والجمعيات الخاصة (NGOs) ، وقد أصبح شبه جاهز من قبل الحكومة كي يرسل إلى القيادة لأخذ الموافقة عليه، ثم إلى مجلس الشعب. وهو قانون يمنح تسهيلات لترخيص الجمعيات الخاصة، وكما ذكرت، يلغي عملية الإرسال للحصول على موافقة أجهزة الأمن.

٧ – صدر قرار خاص بأن تكون إنتخابات الإدارة المحلية في عام ٢٠٠٧ حرة بالكامل دون قوائم لحزب البعث، حتى لو رسب ممثلوه أو نجحوا. فمن يترشح يترشح، ومن يرسب يرسب، ومن ينجح ينجح. وكان هنالك مؤشر واضح في ذلك الاتجاه، حيث جرت منذ أسبوع انتخابات المكتب التنفيذي لمحافظة حلب، ورسب ثلاثة من مرشحي حزب البعث الخمسة، وقد اجتمعت القيادة القطرية، وثبتت نتائج الانتخاب، على الرغم من شك البعض بأنها ستقوم بإلغائها.

أما على صعيد السياسة الخارجية (سياسة سد الذرائع)

فقد تم بخصوص العراق إرسال وفد دبلوماسي سياسي أمني برئاسة السفير سعيد البني إلى هناك. وقابل مسؤولين في وزارة الداخلية والخارجية العراقية. و لم يستطع أن يحصل على وثيقة واحدة بأن هناك سوريًا أو عربيًا اخترق الحدود، سواء كانت وثيقة بإسمه، أو تاريخ عبوره، أو بمعلومات عن جوازه، أو من أين جاء. لا يوجد أية وثيقة بذلك. وهذا شيء ثابت، وقد نشرته الصحف.

وبالنسبة لفلسطين، فقد تم دعوة السيد الرئيس محمود عباس، والتقى مع جميع الفصائل الفلسطينية المعارضة المتواجدة في سورية بحضور السيد الرئيس بشار الأسد. وكانت أول مرة تجتمع فيها فتح مع فتح الانتفاضة (أبو موسى) على طاولة واحدة، حيث أن فتح الانتفاضة صادرت لفتح جميع أملاكها على أساس أنها هي فتح الأصلية والشرعية.

أما العلاقة مع أمريكا، فهي تخضع لتجاذبات التيارات داخل أمريكا نفسها. فهنالك تيار يطالب بأن تنجز سورية ما تطالبها الإدارة الأمريكية به من عدم تدخل في شؤون فلسطين والعراق ولبنان، ومما يتعلق بملفات أسلحة الدمار الشامل والديمقراطية... الخ.، وذلك قبل أن تخفف الولايات المتحدة الضغوط عنها. وهنالك تيار آخر يطالب بتخفيف الضغوط على سورية مقابل تعاونها في تهدئة الوضع في العراق، ما يتيح انسحاباً هادئاً للقوات الأمريكية من هناك. وهذا أمر ضروري جداً بالنسبة لجماعة المحافظين الجدد، إذ بدونه، وفي ظل تصاعد هجمات المقاومة على القوات الأمريكية والعمليات الإرهابية وقتل الأبرياء، فإن الناخب الأمريكي في انتخابات الرئاسة المقبلة سيلوم المحافظين الجدد والحزب الجمهوري على قرار الحرب في العراق، ويحملهم المسؤولية، ويختار مرشح الحزب الديمقراطي الذي لا بد أن يبطش بأفراد المحافظين الجدد، ويطيح بهم خارج كل المناصب التي يحتلونها حالياً، وهو الأمر الذي يسعى هؤلاء لتجاوزه عبر تسوية ما مع سورية من خلال العراق.

ومع أوروبا، فإن الوضع الآن بعد زيارة وفد البرلمان الأوروبي للمشرق هو أريح نسبياً مما كان أثناء ذروة الأزمة مع لبنان والحريري. لكن ذلك لا يعني أن القصة قد انتهت، ولا يعني أن الوضع مريح وأخف حساسية. فكما يبدو واضحاً، ليس هنالك استعداد أوروبي للحديث عن إتفاقية الشراكة مع سورية قبل انتهاء التحقيقات في قضية الحريري وتقديم القاضي ميليس تقريره النهائي. وفي حالة تبرئة سورية تماماً، فإن الاتحاد الأوروبي سيثير قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وجاهزية المجتمع السوري للشراكة الاجتماعية، وليس فقط البعد السياسي وأسلحة الدمار الشامل التي تم تجاوزها والاتفاق عليها سابقاً.

ما هي القفزة الكبيرة في الاقتصاد التي ستكون مختلفة في عام ٢٠١٠ ؟

١ - لم يعد هنالك شيء اسمه اقتصاد اشتراكي. وسيتم العمل على تعديل المادة ١٣ من الدستور التي تقول إن الاقتصاد السوري هو اقتصاد اشتراكي مخطط. وبالتالي، فقد تم تبني مفهوم جديد محدد المعالم واضح الهوية هو اقتصاد السوق الاجتماعي. وهذا يعني آليات اقتصاد السوق الحر نفسها، مع إضافة البعد الاجتماعي كي نبقى نقول إن دور الدولة ما زال يراعي الشرائح الأفقر في المجتمع لأن اقتصاد السوق ليس ديمقراطياً وليس عادلاً، وهو باعتراف الجميع يحابي الأغنى، والأغنى من الأغنى، من الشرائح. وبالتالي، فإن لم يكن هناك دولة لديها إنفاق على التعليم وعلى الصحة وعلى القضاء وعلى الثقافة، فهنالك مشكلة. وهكذا فقد تم في الخطة الخمسية (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) زيادة الإنفاق بنسبة ١٠٪ على هذه القطاعات الثلاثة لإثبات أن الدولة ما زال لها دور الراعي الاجتماعي في هذا الموضوع. إذاً هنالك رسائل واضحة وجهت بأننا انتهينا من الاقتصاد الاشتراكي ودخلنا الآن في اقتصاد السوق الاجتماعي. وقد استقبل الرئيس، لأول مرة منذ إستلامه السلطة قبل خمس سنوات، غرفة تجارة دمشق وغرفة تجارة حلب، وسألهم عما يحتاجون إليه في انطلاق أعمالهم ونجاحها، وطلب منهم تقديم خطة ليتم دراستها وإقرارها. وهذه رسالة واضحة لمجتمع الأعمال.

فالأولوية الأولى الآن في سورية هي تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي، ورفعه من ٣,١ ٪ إلى ٦٪ عام ٢٠١٠.

لذلك، ولأول مرة أيضاً منذ استلام حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٣، يتم تعيين شخص دمشقي مستقل من عائلة محافظة في منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وهو يرأس اللجنة الاقتصادية التي تضم عضو قيادة قطرية لحزب البعث (د. محمد الحسين/ وزير المالية). لم يحدث هذا في تاريخ حكم حزب البعث لسورية، وقد كان حلماً منذ أربعة أشهر. وكذلك لأول مرة يوجه رئيس الجمهورية نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري لاصطحاب رئيس شركة خاصة في بحثه عن مواقع للعمل في محافظات مختلفة. وهذا أكثر من البروتوكول وأكثر من اللازم. فقد اصطحب السيد الدردري السيد محمد العبار، رئيس مجلس إدارة شركة إعمار المشهورة في الخليج، في زياراته لمحافظتي الرقة واللاذقية لدراسة اختيار الأراضي المناسبة لإنشاء مشاريع عقارية ضخمة، ورافقهما كذلك عدد من الوزراء المعنيين.

إذاً توجد رسالة قوية بأنه يمكنك أن تستثمر دون احتكار، وأن تعمل مشروعك الكبير ويقوم الوزراء بمساعدتك في تذليل الروتين.

لأول مرة أطلق في سورية المؤتمر الأول للصناعيين تحت شعار (قلمك أخضر). ومعروف في سورية أن الوزراء يوقعون بقلم ذي حبر أخضر، فإذا قيل لك التوقيع أخضر أي وقعه وزير. فلأول مرة عقد الصناعيون فيها مؤتمرًا، أعطتهم الحكومة قلمًا أخضر، بمعنى أنه طُلب منهم أن يعدوا الخطة التي يرونها مناسبة من أجل تطوير الصناعة وإحداث القفزة التي يريدونها. فكان أن كتبوا الخطة، وتم توقيعها من الوزراء ورئيس مجلس الوزراء أمامهم في اليوم نفسه بحضور السيد الرئيس مساءاً. فالصناعيون كتبوها وصاغوها باسم الحكومة، وتم توقيعها من الوزراء لتنفيس بؤر الاحتقان. فاستقطبوا الصناعيين والتجار، وهم يحاولون استقطاب الكل بغية عدم ترك أي شريحة يمكن استقطابها من غيرهم.

هذه الخطط جميلة على الورق... فما هي التحديات التي تواجه النظام في تنفيذها وجعلها واقعاً ؟

على الأقل، إن هذه الخطط جيدة وتضع الكثير من الحلول للمشاكل القائمة. وبذلك نجتاز المرحلة الأولى، وهي أن تكون الخطط على الورق معقولة. فما هي التحديات التي تواجهها ؟

هنالك تحديات اقتصادية كثيرة، إذ إن المطلوب واضح، وهو أن الاولوية الأولى هي للإصلاح الاقتصادي، يليه الإصلاح السياسي. وقد ذكر الرئيس في مقابلته مع *New York Times Magazine* أنك لا تستطيع الإنتظار في تأمين الخبز للمواطنين، فهذا يجب أن يتم في اليوم نفسه؛ أما تشكيل حزب فيمكن أن تقول له انتظر شهرين.

إذاً، هنالك قائمة طويلة من التحديات الاقتصادية سوف أتكلم عن أخطر اثنين فيها:

موضوع النفط. سنبدأ في ٢٠٠٨ سنبدأ باستيراد بعض مشتقات النفط، لكن ستبقى الموازنة الإجمالية للطاقة لصالحنا. وفي ٢٠١١ ستتعادل هذه الموازنة لتصبح: ٢٤ مليون طن انتاج مقابل ٢٤ مليون طن استهلاك. أما في ٢٠١٢ فسيكون القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المشتقات النفطية أكبر من القطع الأجنبي الذي يدخل سورية من تصدير المشتقات النفطية. إذًا، هنالك مشكلة في كيفية تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد قائم على الاعتماد



على سلعة واحدة، أو المواد الأوليّة التي تشكل حوالي ٨٥ ٪ من حجم التصدير، إلى اقتصاد متعدد أشكال الدخل: سياحة، نسيج، زراعة، صناعة، خدمات....

وهنالك حاجة لبناء الطبقة المتوسطة التي هي عماد التنمية والتطوير في أي مجتمع. فهي الحامل الرئيسي لقيم المجتمع وصاحبة المبادرات في التقدم الحضاري. وهي ضرورية في اقتصاد السوق من أجل الاستهلاك الداخلي لأنه إذا كانت الطبقة الفقيرة تشكل معظم المجتمع، فلا يوجد استهلاك. فلمن تنتج المصانع، ولمن تقدم الخدمات؟؟ ويلاحظ أنه بعد أكثر من أربعين عاماً من حكم البعث، الذي دعم الطبقات العمالية والفلاحين وصغار الكسبة، تراجعت نسبة الطبقة المتوسطة بشكل كبير جداً. فقد تحولت أعداد كبيرة منها إلى فقراء، واضطر جزء منها إلى الهجرة. وتبين أرقام المهاجرين، بشكل نهائي أو للبحث عن عمل، أعداداً هائلة تصل إلى أكثر من ٢٥٠ ألف شخص سنوياً.

إضافة إلى ذلك في الشق الاقتصادي، هنالك تحدي شح الموارد المائية والنمو السكاني الكبير الذي يحتاج إلى بنية تحتية وخلق أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً.

أما على المستوى الكلي، فهنالك التحديات الآتية:

أولاً: إن إطار البرنامج الذي تم ذكره في أعلاه عريض للإصلاح، لكن برنامجه الزمني غير موضوع. والبرنامج الزمني يسير تدريجياً بقدر استيعاب المجتمع له وبقدر إمكانية هضمه للانتقال إلى المرحلة المقبلة. ولن يكون هنالك أية خطوة قبل أن تكون الخطوة التي سبقتها ثابتة وراسخة. ولن تكون هنالك خطوة عرجاء، أو قفزة خاطئة، أو قفزة تؤدي إلى خلل واختلال في التوازن، وانعدام الاستقرار والأمان المتوافرة الآن في سورية. وبالتالي، فالزمن هو مشكلة الخطة. هل تملك سورية المرونة في الزمن كي تطيل فترة التنفيذ؟ أم إن الزمن المتاح لها ضمن الظروف الدولية ضاغط ويجبرها على أن تحدث تلك الاستراتيجية وتلك الخطة في زمن أقل؟ وإذا نفذتها في زمن أقل، فهي تحتاج إلى كادر كبير محترف وواعٍ وناضج. وقد يكون من الصعب على أجهزة النظام والمجتمع أن تهضم كل تلك التغييرات في فترة ضيقة، وأن تبقى مسيطرة على الحراك الاجتماعي والسياسي. وبالتالي، فقد يحدث اختلال وعدم استقرار ربما يصل إلى الفوضى وفق تقديرات بعض الشخصيات السياسية. إذاً، هذه هي إحدى التحديات لأن الزمن له علاقة بالوضع الإقليمي والدولي، وهذا غير مضبوط ومسيطر عليه من داخل الحدود السورية.

ثانياً: إن الهيكل الإداري على المستوى الكلي التدبيري للدولة في سورية ما زال جسمه لا يناسب الانتقال وإحداث قفزة لدولة عصرية في ظل ثورة المعلومات. فكل ساعة يتم فيها إنتاج ملايين المعلومات التي يجب أن تعالج ويتم إدراجها في الحسبان عند الرغبة في اتخاذ قرارات على مستوى سياسي رفيع. وهناك الكثير من المؤسسات التي يفترض إحداثها الآن في سورية كي تتمكن من معالجة البيانات والمعلومات (Data Management وحتى Knowledge Management) من أجل اتخاذ القرار الذي يكون أقرب للصحة في ظل العوامل والقرارات والمعطيات المتوفرة. ويمكن القول إن سورية تعاني من نقص كبير جداً في مراكز الأبحاث، إذ لا يوجد فيها مراكز أبحاث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية؛ والموجود هو فقط مركز صغير في جامعة دمشق بدون مرسوم إحداث، وبدون موارد وتعويضات كافية. وهذا لا يكفي، إذ الحاجة ماسة إلى عشرات المراكز في جميع القطاعات.

إضافة إلى ذلك، لا يوجد في سورية مجلس أمن قومي للتنسيق بين جميع وزارات الدولة والأجهزة والجهات العاملة بالقضايا العامة. وهذه أيضا مشكلة. فأحيانا، عندما يستجد أو يطرأ أمر ما، ترى تعليقاً من مسؤول يصدر تصريح معاكس له من مسؤول آخر يتم سحبه بعد قليل، وهكذا... وقد يخرج وزيران من الحكومة نفسها، يصرّح كل منهما بشكل معاكس للثاني. إذاً، هنالك مشكلة في التنسيق وتبادل المعلومات، وهنالك حاجة لمجلس أمن قومي يضم خبراء مدنيين من مختلف الاختصاصات.

ثالثاً: موضوع مشاركة القطاع الخاص في الخطة الخمسية العاشرة. يتطلب نجاح الخطة ضخ استثمارات بقيمة ٨ مليار/ بليون دولار في السنة، أربعة منها على الحكومة، وأربعة يجب على المجتمع الأهلي والقطاع الخاص والاستثمارات الخارجية أن تقوم بتأمينها. ولن يقوم الأجنبي والعربي لن يقوم بالاستثمار إذا لم يجد ابن البلد يستثمر في بلده. كما إن البلد رجل الأعمال السوري لن يستثمر لأن لديه مخاوف بخصوص التوجه السياسي للبلد، ويريد أن يكون مساهماً في صنع القرار الاقتصادي على الأقل. وهو كذلك يرى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٦٥٪ في سورية، في حين أن حجم مساهمته السياسية صغير. فهناك سبع وزارات فقط من أصل حوالي ٣٠ وزارة، أي حوالي ربع الحكومة، تمنح لغير الأعضاء في الجبهة الوطنية التقدمية. وفي مجلس الشعب يخصص ثلث المقاعد فقط للمستقلين من غير أعضاء أحزاب الجبهة التقدمية. ويريد رجال الأعمال المشاركة في القرار السياسي وضمان العملية الديمقراطية السياسية للحفاظ على استثماراتهم، حتى لا يخرج مسؤول سياسي، أو مجموعة، يملك، أو تملك، قوة ما في وقت ما، فيعلن، أو تعلن، عن إلغاء ما اتفق عليه وعن تأميم الممتلكات، كما حصل في الستينيات تحت حكم البعث. وتبدو هذه النقطة موضع اهتمام القيادة السياسية الآن. فقد تم أولاً في المؤتمر الصناعي، كما ذكرنا، إعطاء الصناعيين المبادرة في اتخاذ القرارات. وهنالك حديث عن زيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة المقبلة في سورية من ٧ إلى ١٠ أو ١٢ لتصبح نسبتهم ٤٠٪ من الحكومة. وقد يتم رفع نسبة المستقلين في مجلس الشعب القادم من الثلث إلى ٤٠٪. وبالطبع، فهذه كلها توقعات تحليلية.

إن هذه التحديات، لو أحسن إدارتها والتصدي لها، تؤدي إلى حسن تنفيذ سيناريو الخطة الذي تحدثت عنه. وإذا أحسن تنفيذ هذا السيناريو، فكثير من الدبلوماسيين في سورية يقولون، من خلال عدد من اللقاءات والمحاضرات، إنه قد يكون متقدماً حتى على السيناريو الذي طرحته أطياف كثيرة من المعارضة، سواء في سورية أو في المغتربات، لأنه ناضج بشكل أكبر، ويخاطب الناس بشكل أوسع. وبالتالي، فقد تستطيع سلطة قائمة مباشرة تحقيقه بشكل أسهل.

أتمنى ألا أكون قد أخذت الكثير من وقتكم. وشكراً لكم.

■

٢

لقاء مفتوح مع سعادة السفير لارس لونبك، السفير السويديّ الأسبق في عمّان •

حــــول:

ثلاثة معاهد للحوار في الإسكندريّة تعمل من أجل إقامة حوار لبناء السلام بين الثقافات في الشرق الأوسط وفي بلدان الاتّحاد الأوروبيّ

[باللّغة الإنجليزيّة]

أدار اللقاء: د. هشام الخطيب، رئيس لجنة الإدارة وعضو مجلس الأمناء في المنتدى



السفير لارس لونبك



د. هشام الخطيب

أيها الأصدقاء الأعزاء؛

سيداتي وسادتي:

١ – إنني وزوجتي نشعر بالسعادة البالغة لعودتنا إلى الأردن لنكون بين أصدقائنا القدامى، ولألقي هذه الكلمة على هذا الجمع لمنتدى الفكر العربي في هذا المساء. وقد انتهزنا الفرصة للمرور بعمّان في طريق عودتنا إلى ستوكهولم بعد شهر من الخدمة في معهد الحوار السويدي في الاسكندرية، وفي مؤسسة أنّا ليند الأوروبية المتوسطية للحوار بين الثقافات، التي تمّ إنشاؤها حديثاً. مع أنني قد تقاعدت من الخدمة في السلك الخارجي السويدي منذ أربع سنوات، إلا أنني حاولت أن أبقى على اتصال باهتمامي الرئيسي الذي امتد لما يزيد على عشر سنوات، وهو الحوار لبناء سلام طويل الأمد بين ثقافات الشرق الأوسط وبلدان الاتحاد الأوروبي. وقد نصحني صديقي

• عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٥/٨)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥. التّرجمة من الإنجليزيّة: دة. فاتن البستاني.



الدكتور هشام الخطيب أنه ربما يكون من المفيد أن آتي إلى هنا وأستمع إلى الآراء حول هذه المسألة من أعضاء منتدى الفكر العربي، الذي اطلعت على نشاطاته في أثناء خدمتي في عمّان (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، وما زلت أتابعها عن كثب منذ ذلك الحين.

٢ - تعلمون جميعكم التطورات التي حدثت في هذا المجال في العقود الأخيرة، ولا حاجة للدخول في التفاصيل. إن النزاعات تحتدم في شرق الحدود الأردنية وغربها، كما حدث في السابق. وقد شهدنا مؤخراً القتل المستمر في العراق، بما في ذلك مقتل السفير المصري إيهاب الشريف في بغداد، والانفجارات الإرهابية في لندن، وكذلك التوتر السياسي القائم في سائر أنحاء الشرق الأوسط، وفي أوروبا وما وراءها. وليس من السهل المحافظة على التفاؤل أو تصوّر حلول سلميّة. وبالتأكيد، فلا أحد يعتقد أن أي برامج للحوار البسيط يمكنها التأثير على هذه النزاعات في المدى القصير. إذاً، ما هي الخيارات؟

كثيراً ما يبدو الأمر ميؤوساً منه، لكنه ليس كذلك. وبما أنني أنتمي إلى القسم الشمالي من أوروبا، فكثيراً ما أشير إلى تاريخنا: آلاف السنين من النزاعات والحروب القاسية، خاصة بين السويد والدانمارك والنرويج. غير أن تلك الحقبة من الصراع قد ولّت وانتهت قبل حوالي ٢٠٠ عام حين تمكنت أخيراً بلادنا التي أنهكتها الحروب من إيجاد طريقة للعيش معاً بسلام حتى يومنا هذا. وباتت الحرب بين شعوبنا الآن أمراً لا يمكن التفكير به إطلاقاً. وينطبق الكلام نفسه على أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين كانوا في نزاعات حتى وقت قريب.

٣ - لذا اسمحوا لي، فأنا أود أولاً أن أستمع الليلة إلى آرائكم حول كيفية مساهمة منتدى الفكر العربي حالياً في السعي وراء حوار لبناء الثقة والسلام هنا في الأردن، وفي علاقاتكم بزملائكم في الخارج. وأعلم أن أعضاء من المنتدى قد قاموا مؤخراً بزيارات إلى بلدان أوروبية، ليس إلى البلدان الاسكندنافية للأسف، فماذا كانت انطباعاتكم من خلال هذه الاتصالات؟

يمكنني أن أضيف ما علمته للتوّ في الاسكندرية من مؤسسة أنّا ليند التي أنشئت حديثاً، حيث أنها بدأت دعمها للمنظمات الأهلية (غير الحكومية)، مثل منتدى الفكر العربيّ، كي يتسنى لهذه المنظمات أن تتواصل بشكل أفضل مع منظمات أهلية أخرى في بلدها، أو في بلدان أخرى أعضاء في المجموعة الأوروبية المتوسطية.

ويسعدني كثيراً أن أستمع إلى تعقيباتكم حول هذه النقطة، وسأعود لهذه الأمور.



٤ – لكن اسمحوا لي أن أشرككم في بعض الأفكار حول مشروعات تهدف إلى تقديم بدائل للمواجهات المرعبة الراهنة – بعض التجارب التي مررت بها مؤخراً في أثناء إقامتي في الإسكندرية. وكما تعلمون، فهناك اليوم في تلك المدينة ما لا يقل عن ثلاثة معاهد تتعاون فيما بينها في محاولة لإنشاء نمط من الحوار الباني للسلام بين الثقافات:

– «مؤسسة أنّا ليند الأوروبية المتوسطية للحوار بين الثقافات»، التي تم إنشاؤها حديثاً. وقد بدأت للتوّ نشاطاتها في الإسكندرية. ويتم تمويل هذه المؤسسة عن طريق المشروع الأوروبي المتوسطي، لكنها أنشئت بالتعاون بين مصر والسويد.

– معهد (الحوار) السويدي في الاسكندرية، الذي يتم تمويله كلياً من قبل السويد. وهو يعمل منذ ٥ سنوات، وينظّم عدداً كبيراً من الاجتماعات. ويستضيف الآن في بنايته، بصورة مؤقتة، الجزء الأكبر من موظفي مؤسسة أنّا ليند.

– مكتبة الإسكندرية، وهي فخر الإسكندرية ومصر. وتؤدي عملها الآن بصورة جيدة جداً، باعتبارها مكتبة ومركز بحوث في آن واحد. كما أنها أصبحت في هذا الصيف أيضاً مكاناً لإقامة المهرجانات الموسيقية والفنيّة.

٥ – أولاً، مؤسسة أنّا ليند للحوار بين الثقافات. كانت وزيرة الشؤون الخارجية السويدية، الأكثر جدارة وشعبية، من بين السياسيين الذين دعموا بقوة النشاطات في مجال برامج الحوار الأوروبي المتوسطي الداعم للسلام. لذا فبعد الجريمة المأساوية الوحشية التي أودت بحياة أنّا ليند في عام ٢٠٠٣، اقترحت الحكومة المصرية تكريمها بإطلاق اسمها على المؤسسة الأوروبية المتوسطية التي كانت قيد التخطيط حينئذ.

إن مؤسسة أنّا ليند هي في الواقع أول مؤسسة أوروبية متوسطية تُقام في بلد شريك. ومن الملاحظ أن الأولويات ما زالت غير متوازنة من حيث أن جميع المؤسسات الأخرى حتى الآن تقع في أوروبا. ويمكننا الإشارة إلى أن السويد قد بادرت لإقامة مؤسسة الحوار هذه عبر طلبها من مصر المشاركة في رعاية المشروع.

إن المؤسسة اليوم قد تمّ تنظيمها تقريباً، وهي تؤدي عملها. ومديرها التنفيذي الدكتور تراوغوت شوفتهالر، وهو ألماني كان موظفاً سابقاً في منظمة اليونسكو، يعمل بجدٍّ منذ ١٨ شهراً، ويقوم موظفوه البالغ عددهم ١٥ شخصاً بتنظيم أنفسهم وبإعداد خطط مثيرة للإعجاب للأشهر القليلة القادمة. ولأسباب سياسية هناك مكاتب



للمؤسسة في كل من المعهد السويدي ومكتبة الإسكندرية، مما يُظهِر التعاون بين الجهات الثلاث.

يُركّز الكثير من برامج تلك الجهات الثلاث على مجال تحسين التعليم الذي يحظى بأهمية بالغة. وبالطبع، إن تحسين التعليم بالنسبة للمواطنين الشباب – ولنا نحن البالغين – أمر لا بد منه لتحقيق قدر أكبر من التعرف على «الآخر» وفهمه وتقبّله، سواء في بلادنا، وفيما بيننا، وفيما بين البلدان المجاورة. كما إنه من الضروري تحسين الفرص لتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان. واسمحوا لي أن أذكر بعض تلك البرامج:

- مراجعة المشروعات السابقة حول التعليم في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- بداية جديدة لبرامج تعليمية للمدارس والجامعات في المنطقة.
- استخدام وسائل الإعلام، من تلفزيون وإذاعة وصحافة، وغيرها من الوسائل في التعليم.
- إقامة احتفال موسيقي في برشلونة/إسبانيا، بالتزامن مع الذكرى العاشرة لقيام عملية برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر القادم.
- تنظيم استخدام أوثق لعمليات المنظمات الأهلية في البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية المتوسطية.

والنقطة الأخيرة، في رأيي، لها أهمية خاصة بالنسبة لي ولكم، باعتبارنا ناشطين كمنظمات أهلية ومهتمّين بازدهار مناطقنا في المستقبل. وأود أن أقترح أنه ينبغي علينا تكثيف جهودنا لنجد لنا دوراً مناسباً في الحوار القائم بين الثقافات.

لا أدري إلى أي مدى كنتم ناشطين في هذا المجال. فإن لم تكونوا كذلك، أقترح أن تقوموا بالاتصال مع حكومتكم لمعرفة أي معهد تابع للمجموعة الأوروبية المتوسطية يقوم بالتنسيق في الأردن، ثمّ طلب عضوية وظيفة خاصة لمنتدى الفكر العربيّ في هذه العملية.

أما فيما يتعلق بمشروعي في السويد، معهد الثقافات العربية في السويد، فهو عضو في الجهاز المنسّق بين المجموعة الأوروبية المتوسطية والسويد، الذي يسمى المتحف الوطني السويدي للثقافات العالمية. وقد كان لنا اجتماع في غوتبورغ قبل فترة قصيرة، واتفقنا على أن نستفيد قدر الإمكان من هذه الفرصة السانحة للتعاون، سواء داخل السويد أو بالاتصال بأصدقائنا وبمنظمات أهلية أخرى في الشرق الأوسط.

٦ – لقد سمعتم بالمعهد السويدي (للحوار) في الاسكندرية. وقد عملت في إنشاء هذا المعهد قبل ١٠ سنوات وبعدها، والآن خلال شهر تموز/يوليو أقوم بالعمل

لفترة نيابةً عن مديره. والمدير هو السيد يان هنينغسون، وهو رجل نشيط جداً، وعالم مطّلع ومختص قدير في الشؤون العربية. ولقد كانت تلك فرصة عظيمة لي للنظر في عمليات هذا المعهد.

اسمحوا لي أن أقدِّم لكم بعض النسخ عن برنامج عمل المعهد السويدي لعام ٢٠٠٥. وهناك الكثير من العمل الذي أنجز وسيُنجز الآن وفيما بعد. وسترون أن من بين المواضيع المتناولة خلال هذا العام (٢٠٠٥) ما يأتي:

- التفاعل بين الغرب والعالم الإسلامي.
- سياسات الشباب في بلادنا.
- أدب للأطفال في العالم العربي.
- البحث الأدبي في العالم العربي والبلدان الإسكندنافية.
- الأمن المشترك، والتعاون بين الشرق الأوسط والغرب.
- معرض حول داغ هامرشولد، أمين عام الأمم المتحدة السويدي (١٩٥٣ - ١٩٦٣).
- ترجمة الأدب العربي إلى لغات أوروبية.
- موقع الرجال والنساء في المجتمعات.
- الحرية الأكاديمية في إفريقيا وفي المنطقة العربية.
- تعليم المعلمين.
- الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.
- الرياضة والعلاقات الدولية.

ذلك بالإضافة إلى أمور أخرى. والمعهد جزء من السلك الخارجي السويدي، ويتم تمويله كلياً من الحكومة السويدية. أما نشاطاته، كما ذكر سابقاً، فهي في اتصال وثيق مع المعاهد الأخرى في الاسكندرية.

٧ - مكتبة الإسكندرية:

إنكم تعرفون كل شيء عن هذه المؤسسة. لكنني أؤكد لكم التأثر الكبير الذي يشعر به من يرى مكتبة الإسكندرية وهي تقوم بعملها. وأتذكر، عندما كانت الخطط توضع لإنشاء المكتبة قبل ١٥ عاماً، كيف أن الكثير من الناس شكّكوا في هذا المشروع، وتنبؤوا له بالفشل، وقالوا إنه سيكون مجرد «فيل أبيض»[1] قليل التمويل.

لكن إذا وضعنا جانباً بعض الشكلات المتبقية، فالمكتبة اليوم هي مؤسسة عظيمة، وهي فخرٌ للإسكندرية ولمصر ولحوار الثقافات الأوروبي المتوسطي.

إن كفاءة المكتبة ومقدرتها هائلة، خاصة في مجتمعات المعلومات الإلكترونية في وقتنا الحاضر. وهي في كل يوم توسّع اتصالاتها بالجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الفكرية في العالم. وما رأيناه حتى الآن هو مجرد بداية قدراتها. وإنه لشرفٌ للسويد أن تعمل سويةً مع مكتبة الإسكندرية.

لقد سنحت لي فرصة الاجتماع بالسفير توفيق خليفة، وهو حلقة الوصل بوزارة الخارجية المصرية. ولقد تمكّنت أنا وزوجتي من الاستمتاع مرتين بمهرجان الصيف الذي انطلق في شهر تموز/يوليو على الساحة العامة الفخمة للمكتبة، بما فيها من تماثيل رائعة وهدايا من اليونان خارج مدرجها الموجود في الهواء الطلق.

حسناً، الآن وقد اختبرت صبركم لفترة طويلة للغاية، أتوقف هنا وأُنهي كلمتي. وأشكركم شكراً جزيلاً لتفضلكم بالانتباه إليّ. ومرة أخرى أود أن أشكر الدكتور هشام الخطيب على ترتيبه لهذا اللقاء.

تحدوني رغبة كبيرة بأن أدعو الحضور لإبداء ملاحظاتهم.

وشكراً. ■

(١) ملاحظة: الفيل الأبيض يحتاج إلى نفقة عالية للعناية به، وهو قليل الفائدة.

٣

«قرار» محكمة العدل الدوليّة حول "الجدار الفاصل" ومغزاه •

[باللّغة الإنجليزيّة]



د. عبد السلام المجالي



د. أنيس القاسم



أ. حسن أبو نعمة



د. طاهر كنعان

ترأس اللقاء : د. عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردنيّ الأسبق؛ عضو المنتدى

المحاضرون : أ. حسن أبو نعمة، مدير المعهد الملكي للدراسات الدينيّة، عضو المنتدى

د. أنيس قاسم، عضو فريق الدفاع الفلسطيني إلى محكمة العدل الدولية؛ محام ممارس في عمّان

د. طاهر كنعان، مدير عام المركز الأردني للأبحاث وحوار السياسات الوطنية، عضو المنتدى

كلمة الدكتور عبد السلام المجالي

أصحاب السعادة؛

سيداتي وسادتي:

يشرفني كثيراً أن أرأس جلسة الحوار هذه في هذا المساء التي تدور حول موضوع نشعر بأنه ذو صلة مباشرة بزماننا هذا.

سأستهل حديثي ببعض الملاحظات، وأبدأ بكلمة «الجدار». إنني شخصياً لم أحب أبداً أن أضع وصفاً بعد كلمة «الجدار» لأنني أعتقد أن كل شخص هو حرّ في إعطاء الوصف الذي يريده، وعلى الأرجح سيكون ذلك مقبولاً. وكما تعلمون، فإن إسرائيل تسميه جداراً للأمن؛ وآخرون يسمّونه جداراً لعزل الفلسطينيين عن بعضهم. كما أن هنالك من يسمّونه جداراً لعزل الإسرائيليين عن بعضهم. وآخرون يطلقون عليه جداراً لعزل الإسرائيليين عن الفلسطينيين. ومهما كان الوصف الذي يختاره أي شخص، فسيكون، كما أظن، مقبولاً.

• عقد هذا اللّقاء [رقم (٩/٢٠٠٥)] في مقرّ المنتدى بتاريخ ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٥. الترجمة عن الإنجليزيّة: دة. فاتن البستاني.

تحاول إسرائيل إكمال بناء هذا الجدار الذي يبلغ طوله ٦٧٣كم، وتسمّيه «الجدار الأمني»، ويقع جزء كبير منه على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. ويبلغ طول الجدار الذي يعجّل الإسرائيليون في بنائه الآن ١٨٣كم، وهذه آخر معلومة تلقيتها. وهو يقوم بعزل الآلاف والآلاف من الفلسطينيين عن مدارسهم وعياداتهم وحقولهم، وحتى عن حياتهم.

تبنّت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة قراراً في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تطلب فيه من محكمة العدل الدولية أن تقدّم رأياً قانونياً حول الجدار الإسرائيلي الذي يجري بناؤه في المناطق الفلسطينية المحتلة.

دعت محكمة العدل الدولية في رأيها الذي أصدرته كلاً من الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة للقيام بما يلزم لإيقاف بناء الجدار. وحكمت المحكمة بأن إنشاء الجدار، والنظام المقترن به، يخالفان القانون الدولي. فسارعت كل من إسرائيل والولايات المتحدة إلى انتقاد هذا القرار، ورفضتاه على الفور. وعلى غرار ذلك، صرّح المتحدث الرسمي للبيت الأبيض أن المحكمة ليست هي الجهة الملائمة المختصة بإصدار قرار حول شرعية الجدار. وكذلك ساند بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الموقف الإسرائيلي المتصلّب. ومن جهة أخرى، وصف الفلسطينيون قرار محكمة العدل الدولية بأنه إعلان صريح من العالم بأنه يقف إلى جانبهم.

وعبّر السيّد أحمد قريع عن أمله في أن لا تقوم الولايات المتحدة بتخريب مسعى المجتمع الدولي في إرغام إسرائيل على إزالة الجدار.

أستهل الجلسة بهذه الملاحظات القليلة، وأنا واثق أن لدى المتحدّثين تفاصيل أكثر، وملاحظات حديثة أكثر. ويسعدني أن يكون معي على هذا المنبر السادة: الدكتور أنيس قاسم، والسفير حسن أبو نعمة، والدكتور طاهر كنعان. وسيتحدث كل منهم لبضع دقائق، ثم نفتح النقاش للحضور. وآمل أن يكون لي فرصة الحديث لدقائق قليلة في نهاية الاجتماع. وليتفضل الدكتور أنيس قاسم بإلقاء كلمته.

مداخلة أ. حسن أبو نعمة

إن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية حول الجدار العازل مهم للغاية بغضّ النظر عن كيفية تصنيفه. وحتى لو كان رأياً استشارياً، فإن له وزناً كبيراً كأداة قانونية. وأفضل جزء فيه، من بين أمور أخرى، هو ذلك الذي يُعرّف الأراضي المحتلّة بأنها «محتلّة» وخاضعة لمبادىء اتفاقية جنيف الرابعة، ويحدّد بأن إسرائيل هي «قوة احتلال».

بعدما تقدّم، أود أن أعرض الملاحظات الآتية:

١ - صحيح إن الجمعية العامة، التي طلبت ابتداءً رأي المحكمة، قد تبنّت الحكم. غير أنه لم يجر قط فرض تطبيق قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن في قضية فلسطين. وليس هذا لأن الجمعية العامة تصدر توصيات فقط، في حين أن مجلس الأمن يصدر قرارات إلزامية. كما أنه ليس بسبب الفكرة المثيرة للجدل التي طُرحت مؤخراً بأن قرارات مجلس الأمن الصادرة تحت الفصل السابع من الميثاق هي وحدها التي يفرض تنفيذها. لكن السبب ببساطة هو أن إسرائيل قد رفضت منذ اليوم الأول لتكوينها

الانصياع للقانون الدولي أو لقرارات الأمم المتحدة. ولا زالت إسرائيل تفعل ذلك، وبسبب الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة أصبح أمراً مقبولاً أن إسرائيل هي فوق القانون، وتستطيع أن تفلت من العقوبة تماماً، بل حتى إنها تتمتع بحصانة. ولقد تجنّبت إسرائيل، ولا زالت تتجنب، تدخّل الأمم المتحدة في قضية النزاع العربي الإسرائيلي برمّتها.

٢ - بناء على ذلك، لم يتم تطبيق القانون الدولي في هذه القضية. فإسرائيل تتجاهل قرارات الأمم المتحدة، كما تجاهلت حكم محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة الذي تبناه. وأنا لا أريد أن أوحي هنا أن هذا الموقف يجرّد قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة من قيمتها القانونية، مع أن ذلك كان ولا يزال يجرد القانون من الكثير من قيمته العملية وإمكانية تطبيقه على هذه القضية المزمنة والمعقدة غاية التعقيد.

والأسوأ من عدم تطبيق القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة، هو التطبيق الانتقائي أو الجزئي. وذلك يعني أن أحد الأطراف يطبق قرار الأمم المتحدة، في حين أن الطرف الآخر يرفضه ويتجاهله. وهذا هو ما تفعله إسرائيل بالضبط: تنتقي من كل قرار ما يخدم أغراضها، وترمي بالباقي جانباً. أما العرب، فيطبقون ما يناسب إسرائيل، لكنهم يفشلون في ضمان ما يحق لهم.

إن أكبر غلطة ارتكبها العرب طيلة هذه الفترة هي الوقوع في هذا الشرك الخطير، إما إرادياً أو نتيجةً لغياب استراتيجية مضبوطة وملائمة. وقد اعتادوا بشكل تلقائي أن يهرعوا إلى قبول حصتهم من قرارات الأمم المتحدة دون الإصرار على أن يتم تعامل جميع الأطراف المعنية مع أي قرار على اعتباره صفقة شاملة.

٣ - لتوضيح ذلك، أود أن أتناول أهم قرار في هذا الخصوص، وهو قرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن. إن هذه الوثيقة، التي تُعتبر أساسيّة لأي تسوية يمكن تصوّرها، تقدّم شيئاً ما إلى كل جانب. إنها تمنح إسرائيل اعترافاً واقعياً بحكم وجودها بالفعل، كما تمنحها السلام من خلال التأكيد على مبدأ «إنهاء كل مزاعم الاقتتال وحالاته، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، والاعتراف بكل ذلك لكل دولة من دول المنطقة، مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود معترفٍ بها خالية من التهديدات وأفعال القوة».

وبالنسبة للعرب، فقد منحهم القرار «انسحاب القوات المسلّحة الإسرائيلية من أراضٍ جرى احتلالها في النزاع الأخير». كما نصّ على «إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

إن اهتمامي هنا لا ينصبّ على التعامل مع جانب خطير آخر من هذا القرار المتناقض مع نفسه. فهو حين يؤكد على «عدم قبول الاستيلاء على أرض بالحرب»، نجده يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بكل ما حصلت عليه بالحرب من الأراضي التي استولت عليها فيما وراء خطوط خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧.

تلك مسألة أخرى. والمهم هنا هو أنه قد مضى الآن ٣٨ سنة على إصدار ذلك القرار، ولا تزال إسرائيل، التي رفضت القرار وسعت إلى القضاء عليه، تحتل كامل الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وأجزاء من لبنان.

أما الجانب العربي، من جهة أخرى، فقد بدأ يعمل (يطبق القرار) دون أن يشترط المعاملة بالمثل، وكأن القرار قد جرى تنفيذه. وفي مرحلة مبكّرة جداً من صدور القرار، بدأنا نتعامل مع إسرائيل على أساس

الاعتراف بها كأمر واقع بالفعل. وقبلنا بخطوط حزيران/يونيو ١٩٦٧ على أنها الحدود القائمة بالفعل، وأنهينا حالة الحرب مع الدولة اليهودية دون أن نطلب امتثالاً مساوياً من الجانب الإسرائيلي. وما زالت الأرض محتلة، ومستعمرة أيضاً، ومليئة بالمستوطنات. وما زال اللاجئون أقرب إلى إلغاء كلي لحقوقهم منهم إلى «التسوية العادلة» التي وعد بها القرار.

إن ذلك، للأسف، ينطبق على كل القرارات ومشروعات السلام الأخرى التي قدّمتها الأمم المتحدة. ولقد أدّت هذه الاستراتيجية إلى عكس ما هو مطلوب، ولا بد من أن تتغيّر.

٤ - إن الخطأ الأساسي في الاستراتيجية العربيّة لمعالجة قضية الجدار له وجهان. الوجه الأول هو التأكيد على المصاعب والمعاناة التي سبّبها، أو قد يسببها، الجدار للفلسطينيين. لا شك إن هذا مهم. لكن ماذا لو لم يسبب الجدار أياً من هذه المصاعب؟ هل سيكون مقبولاً؟ ولقد سهل هذا النهج على الإسرائيليين والأمريكيين مهمة الإجابة، فوعدوا بمعالجة مسألة المصاعب. وبذلك حوّلوا التأكيد من الناحية القانونية - التي يجب أن تكون صلب الاستراتيجية - لمحاربة بناء الجدار إلى ناحية النتائج المادية التي يمكن تدبيرها. لكن القضية تبقى هي الشرعية وليست النتائج.

أما الوجه الآخر للخطأ الأساسي في الاستراتيجية العربية لمكافحة الجدار، فهو أن إحدى الحجج الأساسية التي قدّمها العرب ضد إقامة الجدار كانت أن أجزاء كثيرة منه قد بنيت، أو خطط لها أن تُبنى، في المناطق الفلسطينية المحتلة عبر الخط الأخضر، وبالتالي، فلو كان لإسرائيل أن تبني الجدار على الخط الأخضر. أو خلفه، لكان ذلك مقبولاً، حسب الحجة التي أوردها العرب.

من قرر أن الحدود القانونية لإسرائيل هي الخط الأخضر؟ فإسرائيل لم تحدّد أبداً حدودها. وهي تريد بالتأكيد التوسع إلى أبعد من هذه الخطوط بكثير. إن الاتفاقات الضمنية للسماح لإسرائيل بضم المستوطنات هي تنازل مذهل، واعتراف أحمق بالمفهوم الإسرائيلي بأن طموحاتها التوسعية الإقليمية بالفعل تتجاوز الخط الأخضر.

وهذا يسلّط الضوء على سؤال قلّما أثاره أحد: لماذا ينبغي على الجانب العربي أن يحدّد الحدود الإسرائيلية على حساب حقوقه الخاصّة؟ وإذا كان ذلك هو أحد متطلبات قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فلماذا لا يُشترَط أن يُقابَل أي تنفيذ عربي للقرار بتنفيذ إسرائيلي متبادل ومساوٍ له؟

٥ - إن الملاحظة الأخيرة التي أود أن أعرضها هي أن الصيغة تبدو على النحو الآتي: تعتمد إسرائيل على قوتها وعلى دعم الولايات المتحدة لها لخلق حقائق على الأرض، وتجعل كلاً من الأمم المتحدة والعرب يقبلون بها. فالقرار رقم ٢٤٢ منح إسرائيل بشكل مجّاني جميع الأراضي التي احتلتها قواتها عام ١٩٤٨، إضافة إلى ما أعطي لها في قرار التقسيم. وبعد عام ١٩٦٧ بدأت إسرائيل تخلق حقائق جديدة على الأرض: المستعمرات والمستوطنات. ووعدت واشنطن إسرائيل أن الحقائق التي أوجدتها لن يتم نقضها، إشارة إلى رسالة الضمانات التي وجّهها الرئيس بوش لشارون.

أما العرب فقد اعتمدوا على القانون الدولي فقط، وهو أمر جيّد في غياب أي قوة خاصة بهم لدعم شرعيّة قضيتهم. ولسوء الحظ، فهم لم يتقيّدوا حتى بإطار الأمم المتحدة، من خلال وقوعهم في الفخ الإسرائيلي للقبول بخطط سلام فاشلة خارج نطاق الأمم المتحدة. وقد انتهى بهم الأمر بأن أصبحوا عاجزين عن الدفاع عن حقوقهم، سواء أكان ذلك بقوّتهم أو بالقوة الشرعية للقانون.



مداخلة د. طاهر كنعان

إن أهمية رأي محكمة العدل الدولية حول «التداعيات القانونية لبناء جدار في المناطق الفلسطينية المحتلة» تنبع من الصفات الآتية [1]:

١ - إنه حكم حول قضايا في القانون الدولي يصدر عن أعلى سلطة في العالم موكلة بالحكم في مثل هذه القضايا. وتتكون محكمة العدل الدولية من قضاة يتمتعون بمكانة عالمية رفيعة، ويمثّلون جميع المناطق الجغرافية في العالم. ويُعتبرون، إلى حد بعيد، على نطاق واسع محافظين للغاية - ليسوا من «الناشطين في مجال القضاء» بأي حال من الأحوال، وقد توصّلوا إلى حكمهم في هذه القضية بإجماع استثنائي. ويمكن القول بعدل إن نسبة ١٤-١ من الأصوات في جميع النقاط تقريباً تعكس أهمية السلطة القضائية حول النتائج والمبادىء الرئيسية التي يستند إليها هذا الرأي.

وإن التنوّع الجغرافي والديني والإثني (العرقي) لأعضاء المحكمة يُسهم عادةً في ظهور خلاف في معظم الحالات والقضايا أكثر مما انعكس في القضية الراهنة. وكان المنشق الوحيد عن الإجماع في النقاط من (٢) إلى (٥) والنقطة (٧) القاضي الأمريكي توماس بورغنثال. غير أن رأيه المنشق وضّح أنه يشارك في النتيجة التي توصلت إليها المحكمة بأن القانون الدولي ينطبق على المناطق الفلسطينية المحتلة ويجب أن تنصاع له إسرائيل. وكانت خلافاته مع الأغلبية على أساس اعتقاده بأن الوقائع لم تكن كافية أمام المحكمة حول الاعتبارات الأمنية لإسرائيل. لكنه أكّد الإشارة إلى: «أنا أشارك في النتيجة التي توصّلت إليها المحكمة بأن القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة

(١) يوجد النص الكامل للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وجميع الوثائق الداعمة في موقع المحكمة على الانترنت: *www.icj.org*.

والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تنطبق كلها على المناطق الفلسطينية المحتلة، وبالتالي يجب أن تنصاع لها إسرائيل بأمانة. أنا أقبل أن الجدار يسبب معاناة تبعث على الأسى لكثير من الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المناطق. وبهذا الصدد، أنا أوافق على أن الوسائل المستخدمة في الدفاع ضد الإرهاب يجب أن تتوافق مع جميع أحكام القانون الدولي القابلة للتطبيق، وأن الدولة التي تكون ضحية للإرهاب لا يجوز لها أن تدافع عن نفسها ضد هذا البلاء باللجوء إلى إجراءات يحظرها القانون الدولي».

٢ – في معرض توصّلها إلى حكمها، قامت محكمة العدل الدولية بتسليط الضوء على جوانب جوهرية في القضية الفلسطينية، ونسفت بذلك الأسطورة الرئيسية التي أشاعتها الدعاية الإسرائيلية، وهي أن الفلسطينيين لم يكن لديهم أبداً ارتباط قومي صحيح بوطنهم الفلسطيني أو حق قومي شرعي فيه، وإن المناطق التي يقطنها الفلسطينيون هي على أفضل تقدير «مناطق متنازع عليها». وبهذا الخصوص، استرجعت المحكمة تاريخ الأمة الفلسطينية باعتبارها «إحدى الجماعات التي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية وبلغت مرحلة من التطور صار معها الاعتراف بوجودها كأمم مستقلة مشروطاً بخضوعها لنصح وعون إداري تقدمهما دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تتمكن فيه هذه الأمم من أن تدير شؤونها بنفسها». وهكذا، كان الانتداب البريطاني على فلسطين لمصلحة سكان تلك المنطقة، وهم الفلسطينيون. ورأت المحكمة بهذا الخصوص أن «هنالك مبدأين كانا يعتبران على جانب كبير من الأهمية، وهما: مبدأ عدم إلحاق المناطق بالدولة المنتدبة، ومبدأ أن رفاه الشعوب (غير القادرة بعد على حكم نفسها بنفسها) وتطورها يشكلان أمانة مقدّسة في عنق الحضارة». [تقارير محكمة العدل الدولية في عام ١٩٥٠، ص ١٣١ – ١٣٢].

٣ – إستناداً إلى تلك الخلفية التي تمّ تفحّصها بدقة شديدة، أشارت المحكمة إلى «أن مبدأ تقرير المصير للشعوب قد تمّ تكريسه في ميثاق الأمم المتحدة، وأعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥. ووفقاً لهذا القرار: «على كل دولة أن تمتنع عن القيام بأي عمل قسري يحرم الشعوب المشار إليها (في ذلك القرار)... من حقها في تقرير المصير». بند رقم (١) الوارد في الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما إن الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية يؤكد حق جميع الشعوب في تقرير المصير، ويلقي على عاتق الدول الأطراف مسؤولية الالتزام بدعم توفير ذلك الحق واحترامه، طبقاً لشروط ميثاق الأمم المتحدة».

٤ – بعد مراجعة مفصّلة لتاريخ الانتداب البريطاني والأحداث اللاحقة التي أدت إلى الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية فيما وراء خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨ وأعقبته، قضت المحكمة بشكل حاسم أنه «في ظل القانون الدولي المتعارف عليه، كانت هذه إذاً مناطق محتلة، ولإسرائيل فيها وضع القوة المحتلة. ولم تغيّر الأحداث اللاحقة في هذه المناطق شيئاً من هذه الحالة. فبقيت جميع هذه المناطق (بما فيها القدس الشرقية) مناطق محتلة، واستمرت إسرائيل بوضعها القوة المحتلة». ولاحظت

المحكمة «موقف إسرائيل بأن اتفاقية جنيف لا تنطبق شرعاً داخل المناطق الفلسطينية لأنها، وفقاً لبند رقم (٢)، فقرة (٢)، تنطبق فقط في حالة احتلال مناطق واقعة تحت سيادة جهة متعاقدة عليا مشمولة في نزاع مسلّح. وتوضّح إسرائيل أن المناطق التي احتلتها بعد نزاع عام ١٩٦٧ لم تكن واقعة سابقاً تحت السيادة الأردنية. وفي ردّها على ذلك، بينت المحكمة أنه استناداً إلى الفقرة الأولى من البند الثاني لاتفاقية جنيف الرابعة، فإنه عندما يتوافر شرطان، أحدهما قيام نزاع مسلّح (سواء أقرَّت حالة حرب أم لا) والآخر أن النزاع قد نشب بين طرفين متعاقدين، تنطبق الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص، في أي من الأراضي التي يحتلها في سياق النزاع أحد الأطراف المتعاقدة. وإن هدف الفقرة الثانية من البند الثاني، التي تشير إلى «احتلال أراضي طرف متعاقد عال»، ليس تقييد مدى تطبيق الاتفاقية، كما يُعرّف في الفقرة الأولى، عن طريق إقصاء أراضي لا تقع تحت سيادة أحد الأطراف المتعاقدة، ولكن لجرد التوضيح بأنه حتى لو أن الاحتلال الحاصل أثناء النزاع لم يواجه مقاومة مسلحة، تظلّ الاتفاقية سارية المفعول. وبناء على ما تقدّم، **«تعتبر المحكمة أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على المناطق الفلسطينية، التي كانت، قبل نزاع عام ١٩٦٧، تقع إلى شرق الخط الأخضر، والتي احتلتها إسرائيل أثناء ذلك النزاع، ولا حاجة هنالك لتقصّي الوضع الدقيق لتلك الأراضي سابقاً»**.

٥ - بالنسبة للمستوطنات، أشارت المحكمة إلى أن «الطريق الذي يمر فيه الجدار كما حددته الحكومة الإسرائيلية يشمل داخل المنطقة المغلقة» (أي ذلك الجزء من الضفة الغربية الواقع بين الخط الأخضر والجدار) حوالي ٨٠٪ من المستوطنين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد رُسم طريق الجدار بحيث يشمل ضمن تلك المنطقة الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية). والمعلومات المتوافرة للمحكمة تبيّن أن إسرائيل اتبعت منذ عام ١٩٧٧ سياسة، وطوّرت ممارسات تشمل إنشاء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلافاً لشروط البند رقم ٤٩ من الفقرة ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة الذي ينص على: «لا يجوز للقوة المحتلة أن تقوم بترحيل أو نقل عدد من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». ورأى مجلس الأمن أن مثل هذه السياسة والممارسات «ليس لها أي صلاحية قانونية» وتشكّل «انتهاكاً فاضحاً» للاتفاقية. وهكذا فإن **«المحكمة تستنتج أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) قد تمّ إنشاؤها في خرق للقانون الدولي»**.

٦ - بالنسبة للحجة الإسرائيلية في «الدفاع عن النفس»، حكمت المحكمة أن الأعمال الإسرائيلية في بناء الجدار وإقامة النظام المقترن به لا يمكن أن تستند إلى البند رقم ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتناول حق الدفاع عن النفس. فذلك البند يقرّ بوجود حق متأصل في الدفاع عن النفس في حالة قيام دولة بشنّ هجوم مسلّح ضد دولة أخرى. غير أن إسرائيل لا تزعم بأن الهجمات ضدها يمكن أن تنسب إلى دولة أجنبية. وتشير المحكمة إلى أن إسرائيل تمارس السيطرة على

الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكما تقول هي نفسها، فإن التهديد الذي تعتبره يبرر إنشاء الجدار يأتي من داخل تلك الأراضي، وليس من خارجها... وبالتالي، فتخلُص المحكمة إلى أن البند رقم ٥١ من الميثاق لا صلة له بالموضوع في هذه الحالة. وهكذا، **فإن هذا الحكم يتضمن أن مقاومة الاحتلال ليست عملاً عدوانياً ينتهك القانون الدولي، كما أنها لا تبرر إجراءات دفاع عن النفس يتخذها المحتل.**

٧ - وصفت الدعاية الإسرائيلية قرار المحكمة بأنه «غير مُلزم». إن تلك الجملة صحيحة، بمعنى أن القضية لم تُعرض على المحكمة من قبل الجانبين اللذين يكونان مسبقاً مُلتزميْن بحكم المحكمة. وفي الواقع، فإن القرار يأتي مشورة للجمعية العامة. ومن ناحية ثانية، فإن ما سعت إليه الجمعية العامة كان الحصول على رأي حول ما هو مطلوب قانونياً في ظل القانون الدولي بالنسبة للجدار، أي أن المحكمة كانت تضع نص متطلبات القانون الدولي، وفقاً لاجتهادها بصفتها الجهة المختصة في ذلك. وهذه المتطلبات يجب أن تكون مُلزمة لإسرائيل، كما هي مُلزمة لجميع الدول. وهكذا، فإذا كان الرأي الاستشاري بحد ذاته غير ملزم، فإن المقترحات التي تضعها المحكمة تمثّل القانون الذي هو ملزم.

٨ - طلبت الجمعية العامة رأي المحكمة في سياق جلسة طارئة خاصة عُقدت وفقاً للقرار رقم ٣٧٧ أ، المشروط بفشل مجلس الأمن في ممارسة مسؤوليته الرئيسية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين نتيجة للتصويت السلبي لواحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين (ما يسمّى «قرار اتحاد من أجل السلام» الذي صدر عام ١٩٥٠). ولقد أكّدت المحكمة في حكمها أنه في الوقت الذي كانت فيه الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة منعقدة في عام ١٩٩٧، لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار في قضية مستوطنات إسرائيلية معيّنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب التصويتات السلبية لأحد الأعضاء الدائمين. وبعبارة أخرى، فإن الظروف مواتية لاتخاذ الجمعية العامة «إجراء اتحاد من أجل السلام»، على غرار القرار الذي اتخذته فيما يتعلق بالحرب الكورية في عام ١٩٥٠، وحرب السويس في عام ١٩٥٦.

عقب صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، تبنّت الجمعية العامة في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤ قراراً - أيدته ١٥٠ دولة وعارضته ٦ دول وامتنعت ١٠ دول عن التصويت - يدعو إسرائيل إلى الانصياع لحكم المحكمة، كما يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تؤدي التزاماتها، كما ورد في النتائج التي توصلت إليها المحكمة. ومثلما كان تأثير الآراء الاستشارية المتعلقة بجنوب إفريقيا، فإن رأي محكمة العدل الدولية هنا يعطي تفويضاً قانونياً للدول بأن تقوم باتخاذ إجراءات فردية وجماعية ضد إسرائيل لإجبارها على إزالة الجدار والنظام المقترن به.

والخلاصة أن رأي المحكمة يؤكد ما يأتي[٢]:

- هناك شعب فلسطيني له الحق في تقرير مصيره.

- إن الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك القدس الشرقية، هي مناطق محتلة حسب القانون الدولي،

(٢) أنظر: سوزان أكرم وجون كوغلي وإليزابيث بارجر وراسمز غوكسر: **رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري حول شرعية جدار إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة**، المركز الفلسطيني، واشنطن (D.C.)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، المقدمة.



وإسرائيل هي قوة محتلة، مع ما يصاحب ذلك من التزامات قانونية.

- إن المستوطنات الإسرائيلية هي خرق للقانون الدولي.

- إن «أنظمة لاهاي» و «اتفاقية جنيف الرابعة» ملزمة تماما لإسرائيل، ويجب أن تحكم جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك هذه المواثيق، كما تنتهك المواثيق التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.

- إن النزاع الأساسي لا يمكن حلّه دون التقيّد بالقانون الدولي.

بالنسبة للمستقبل، هنالك أمران يؤمل تحقيقهما إذا ما ارتقت القيادتان الفلسطينية والعربية إلى مستوى المسؤولية وتحقيق التزاماتهما نحو متابعة قرار الجمعية العامة الذي سبق ذكره أعلاه:

الأول: الإصرار على أن يصبح ذلك القرار الأساس لجميع جوانب مفاوضات السلام التي تتضمن تفسيرات للشرعية الدولية.

الثاني: مع استمرار تحدّي إسرائيل لالتزاماتها في ظل القانون الدولي، لا بد من التخطيط بعناية وحذر وحشد الجهود لقيام حملة دولية تهدف إلى فرض عقوبات على إسرائيل شبيهة بتلك التي تمّ فرضها على جنوب إفريقيا في زمن التمييز العنصري[٣].

---

(٣) «في موقف شبيه جداً بالموقف الذي اتخذته جنوب إفريقيا في رفض جهد المجموعة الدولية الذي استمر عقداً من الزمن لتنفيذ القانون الدولي الذي يحظر التمييز العنصري، تقف إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة ضد مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الدولية والقوانين المتعارف عليها التي تسعى المجموعة الدولية لفرض تنفيذها من خلال الأمم المتحدة. وإن قرار محكمة العدل الدولية حول الجدار العازل يُقوّي، بشكل مشابه جداً لرأيها الاستشاري الذي اتخذته في حالة ناميبيا/إفريقيا الغربية، موقف المجموعة الدولية في سعيها لفرض تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، وبالتالي يعزل موقفي إسرائيل والولايات المتحدة». [سوزان أكرم وجون كوغلي وإليزابيث بادجر وراسمز غوكسر: **رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري حول شرعية جدار إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة**، المركز الفلسطيني، واشنطن (.D.C)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ص٩.

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول التداعيات القانونية لبناء جدار في المناطق الفلسطينية المحتلة: الأهمية والمضامين

مداخلة د. أنيس ف. القاسم *

أصدرت محكمة العدل الدولية في التاسع من تموز/يوليو ٢٠٠٤ رأيها الاستشاري حول التداعيات القانونية لبناء جدار في المناطق الفلسطينية المحتلة. وتمّ تقديم هذا الرأي استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ES-10/14 الذي تبنّته في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وجاء هذا الرأي بناء على تصويت ١٤ عضواً لصالحه في معظم القضايا مقابل صوت القاضي توماس بورغنثال الذي كان ضده. وقد قدمت أربعة وأربعون دولة، بما فيها إسرائيل ومنظمتان دوليتان وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين، بيانات مكتوبة. والغريب في الأمر، أن بيان إسرائيل لم يتناول مباشرة شرعية الجدار، بل خاض في حجج تشمل الصلاحية والملكيّة، وبين أن السبب الرئيسي لبناء الجدار هو إحباط محاولات التفجيرات الانتحارية داخل إسرائيل.

أ - أهمية الرأي الاستشاري

يجسّد الرأي الاستشاري أكثر تفسير موثوق به للقانون الذي ينطبق على المناطق الفلسطينية المحتلة. وجاءت جميع النتائج التي توصّلت إليها المحكمة مضادة للحجج القانونية الإسرائيلية التي كانت متداولة منذ حرب ١٩٦٧. وكانت محكمة العدل العليا في إسرائيل فعالة في إعطاء سلطات الاحتلال العسكرية «الرخصة القانونية» اللازمة لتجنب حدودها القانونية. وقال الأستاذ ديفيد كريتزمر من الجامعة العبرية واصفاً دور المحكمة العليا: «لقد قامت المحكمة بإضفاء الشرعية على أفعال الحكومة في المناطق [الفلسطينية المحتلة]».

١ - وضع المناطق الفلسطينية

كانت إسرائيل متناقضة حول وضع المناطق الفلسطينية التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧. فلفترة جداً بعد الاحتلال، أصدر الحاكم العسكري أمراً عسكرياً رقم ٣ وجّه فيه المحاكم العسكرية إلى «تطبيق نصوص اتفاقية جنيف بالنسبة للإجراءات القضائية. وفي حالة تضارب هذا الأمر مع الاتفاقية المذكورة، تسود الاتفاقية». لكن هذا الأمر تمّ إلغاؤه بعد أربعة أشهر تبعاً للأمر رقم ١٤٤. وإلى جانب هذه الحادثة، كانت إسرائيل تسمّي المناطق الفلسطينية المحتلة: «محررة» أو «مُدارة» أو «مُتنازع عليها»؛ وفي مرحلة لاحقة «المنطقة» أو «المناطق». حتى إن إسرائيل مضت إلى أبعد من ذلك وغيّرت اسم المناطق الفلسطينية المحتلة إلى «يهودا والسامرة».

وعلى الرغم من صدور أكثر من ثلاثين قراراً لمجلس

الأمن والجمعية العامة التابعين لمنظمة الأمم المتحدة تؤكد أن المناطق الفلسطينية المحتلة هي «محتلة» وتخضع لاتفاقية جنيف الرابعة وأن إسرائيل هي المحتل، فإن إسرائيل استمرت بعدم مبالاتها بهذه القرارات الدولية. وقد تناولت محكمة العدل الدولية قضية وضع المناطق الفلسطينية المحتلة واعتبرت: «إن المناطق الواقعة بين الخط الأخضر وحدود فلسطين الشرقية السابقة التي كانت تحت الانتداب احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ أثناء النزاع المسلّح بين إسرائيل والأردن. وفي ظل القانون الدولي المتعارف عليه، فقد كانت هذه إذاً مناطق محتلة، ولإسرائيل فيها وضع القوة المحتلّة. ولم تغيّر الأحداث اللاحقة في هذه المناطق شيئاً من هذه الحالة. فبقيت جميع هذه المناطق (بما فيها القدس الشرقية) مناطق محتلة، واستمرت إسرائيل بوضعها القوة المحتلة». (فقرة ٧٨)

من المؤكد أن يكون لهذا التفسير الحاسم أثره متعدد الوجوه. **أولاً**، لقد تقرّر الآن قانونياً أن المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر والحدود الشرقية فلسطين التاريخية تحت الانتداب هي منطقة «محتلّة»، وأن إسرائيل تظل محتلاً محارباً. غير أن هذا لا يعني بأن الخط الأخضر قد أصبح الحدود المعترف بها قانونياً لإسرائيل. فلم يُطلب من محكمة العدل الدولية ترسيم الحدود، أو تحديد الموضع الصحيح للخط الأخضر، بل هي ببساطة حدّدت المكان الذي تقع فيه المناطق التي احتلّتها إسرائيل.

ثانياً، بالنسبة للحجّة واسعة الانتشار التي يتداولها مسؤولون وقانونيون إسرائيليون بأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، لا يدعو إلى انسحاب جميع القوات الإسرائيلية من جميع المناطق المحتلة، فقد آن الأوان لوضع حدّ لكل ذلك. وقد اعتمد هؤلاء في تبريرهم لتلك الحجة على عدم وجود «أل» التعريف قبل كلمة «مناطق» الواردة في الفقرة الأولى من القرار. وأيد هذه الحجة عدد من القانونيين غير الإسرائيليين. لكن الرأي الاستشاري جاء ليضع حداً لمثل هذه الحجج الزائفة. ومع التعريف الذي وضعته محكمة العدل الدولية للمناطق الفلسطينية المحتلة، فلا مجال الآن لأولئك القانونيين المتشبّثين بـ «أل» التعريف.

ثالثاً، إن حقيقة أن المناطق الفلسطينية المحتلة هي «محتلة» فعلاً وأن إسرائيل هي (البلد) المحتل تعني بالضرورة أن هنالك مجموعة من قواعد الاتفاقيات أصبحت مألوفة ومعترفاً بها عالمياً على أنها مبادىء إنسانيّة قابلة للتطبيق الآن على مناطق محتلّة من محتلٍ محارب. وقد وردت هذه القواعد بصورة رئيسية في اتفاقيات جنيف ولاهاي وفي القانون الإنساني الدولي المتعارف عليه. ويعالج أحد الجوانب الرئيسية لهذه القواعد إدارة المناطق المحتلة، وسلوك قوات الاحتلال المسلّحة، ومعاملة السكان المدنيين.

لقد استمرت اسرائيل في رفضها لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق الفلسطينية المحتلة. وبررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية ذلك بأنه لا يوجد قانون محلّي يجعل الاتفاقية المذكورة قانوناً إسرائيلياً. وبقيت المحكمة الإسرائيلية متمسّكة بهذا الموقف حتى وقت قريب جداً. إضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تخالف شرعية تطبيق الاتفاقية على المناطق الفلسطينية المحتلة لأن هذه المناطق لا تخص بلداً ذا سيادة، ولذلك فهي ليست مناطق لجهة متعاقدة عليا. (فقرة ٩٠).

إن الرأي الاستشاري رفض ذلك الموقف، ومحكمة العدل الدولية «ترى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على المناطق الفلسطينية التي كانت تقع قبل النزاع إلى شرق الخط الأخضر، والتي احتلّتها إسرائيل أثناء ذلك

النزاع، ولا حاجة هنالك لتقصّي الوضع الدقيق لتلك المناطق سابقاً». (فقرة ١٠١) ومن ناحية ثانية، أشارت المحكمة إلى أن إسرائيل قد صادقت على الاتفاقية في ٦ تموز/يوليو من عام ١٩٥١ دون أي تحفّظ (فقرة ٩١).

ولا حاجة للإضافة أن إسرائيل، التي لا زالت تحتل المناطق الفلسطينية المحتلة، تخضع للقيود القانونية الدولية المفروضة على كل المحتلين المحاربين. وقد وردت هذه القيود في نصوص القانون الإنساني الدولي، وكذلك في اتفاقيات حقوق الإنسان التي تؤكد محكمة العدل الدولية أنها تنطبق في زمن السلام، كما تنطبق في زمن الحرب (فقرات ١٠٧-١١٣).

٢ - القدس الشرقية

حكمت المحكمة بأن المناطق الفلسطينية المحتلة تشمل القدس الشرقية. وقالت بوضوح إن «جميع هذه المناطق (بما فيها القدس الشرقية) تبقى مناطق محتلة، وتبقى إسرائيل بوضع القوة المحتلة». (فقرة ٧٨).

إن السياسات التوسعية الإسرائيلية انعكست بشكل أفضل في مخططاتها الإقليميّة للقدس. فبعد فترة قصيرة من إحكام القوات المسلّحة الإسرائيلية سيطرتها على الضفة الغربية والقدس الشرقية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، بدأت فوراً بتنفيذ هذه السياسات. فقد عدّلت إسرائيل قانونها المحلي (البلدي) (تعديل رقم ١١) كي تسمح لحكومتها ببسط نطاق «قانون الدولة وسيطرتها وإدارتها في كل منطقة من أرض إسرائيل». وقد تم تطبيق هذا القانون فوراً بدمج القدس الشرقية في كيان إسرائيل. وتمّ توسيع منطقة القدس قرابة ٧ أمثال مساحتها الأصلية. وقد تلا ذلك سنّ عدة قوانين أخرى تشمل القدس، بما فيها قانون عام ١٩٨٠ الذي أعلن القدس عاصمة لإسرائيل.

وعلى الرغم من ضخامة عدد القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ضد أفعال إسرائيل وتشريعاتها الشاملة للقدس، فإن إسرائيل لا زالت تمضي قُدُماً بسياساتها غير مكترثة بموقف المجتمع الدولي. ومما يعقّد المشكلة ويُغذّي عناد إسرائيل وتصلّبها هو موقف الولايات المتحدة الداعم لها. ففي عام ١٩٨٩، وقعت حكومة الولايات المتحدة مع إسرائيل اتفاقية لاستئجار أرض وشرائها، وكان فحواها نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس وبناءها جزئياً على أرض تابعة للأوقاف الإسلاميّة. إضافة إلى ذلك، أصدر الكونغرس الأمريكي عدة قرارات تحثّ وزارة الخارجية على نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس. وأخيراً أصدر الكونغرس «مرسوم السفارة لعام ١٩٩٥» الذي ينص «على نقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس...».

ولا بد أن يكون للرأي الاستشاري وقعه الفوري على المشرّعين الإسرائيليين والأمريكيين. فينبغي على الدولتين الآن أن تعملا على التوفيق ما بين تشريعاتهما الداخلية ورأي المحكمة الدولية الذي يستند إلى القانون الدولي.

٣ - الجـدار

يرد في صلب الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية أنها تعتبر «إنشاء الجدار الذي تبنيه إسرائيل، وهي القوة المحتلة، في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها داخل القدس الشرقية وما حولها، والنظام المقترن به، هو أمر مناقض للقانون الدولي.

«وإسرائيل مُلْزَمة بإنهاء خروقاتها للقانون الدولي؛ وهي مُلْزَمة بأن توقف على الفور أعمال إنشاء الجدار الذي يجري بناؤه في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها داخل القدس الشرقية وما حولها، وأن تُزيل على الفور البناء



المقام هناك، وأن تُلغي أو تبطل على الفور جميع التشريعات والمراسيم التنظيمية المتعلقة بذلك، وفقاً للفقرة ١٥١ من هذا الحكم»؛ (فقرة ١٦٣: أ و ب).

ولا يترك هذا الحكم (الرأي الاستشاري) أي مجال للتأويل أو التخمين. فالجدار غير قانوني وتجب إزالته. وأشارت المحكمة إلى أن الجدار «ينتهك بشكل خطير عدداً من حقوق الفلسطينيين... إن بناء هذا الجدار يشكل، وفقاً لذلك، خروقات من إسرائيل لعدد من التزاماتها في ظل القانون الإنساني الدولي واتفاقات حقوق الإنسان المفروض تطبيقها». (فقرة ١٣٧).

ولاحظت المحكمة أن إسرائيل بينت أن الغرض الوحيد من هذا الجدار هو تمكينها من مكافحة الهجمات الإرهابية، وأنه إجراء مؤقت، وأنه لا يقوم بإلحاق مناطق بها، وأنه ليس حدوداً ولا يغيّر وضع المناطق بأي حال من الأحوال (فقرة ١١٦). لكن الواضح أن المحكمة لم تتأثر بأي من محاولات الدفاع التي أبدتها إسرائيل. وردّت المحكمة على ذلك قائلة بأنها: «ليست مقتنعة بأن المجرى المحدد الذي اختارته إسرائيل للجدار كان ضرورياً لتحقيق أهدافها الأمنية»، وكذلك فإن الانتهاكات التي أصابت حقوق الفلسطينيين «لا يمكن تبريرها بضرورات عسكرية أو متطلبات للأمن القومي أو النظام العام». (فقرة ١٣٧). كما إن المحكمة لم تكن غافلة عن حقيقة أن الطريق الذي تمّ اختياره لبناء الجدار، وهو يحاصر الفلسطينيين ويدمج مستوطنات إسرائيلية، «إنما هو يعادل ضم الأراضي بالأمر الواقع» (فقرة ١٢١). حتى القاضي بورغنثال في «إعلانه» الملحق بالرأي الاستشاري «وافق على أن الوسائل المستخدمة في الدفاع ضد الإرهاب يجب أن تتوافق مع جميع أحكام القانون الدولي القابلة للتطبيق، وأن الدولة التي تكون ضحية للإرهاب لا يجوز لها أن تدافع عن نفسها ضد هذا البلاء باللجوء إلى إجراءات يحظرها القانون الدولي».

وأبرزت المحكمة الانتهاكات الناجمة عن بناء الجدار، بما في ذلك تقييد حرية التنقّل للفلسطينيين؛ والعواقب الوخيمة بالنسبة للإنتاج الزراعي؛ وتقييد حرية الوصول إلى المدارس والعيادات وأماكن العمل وآبار المياه. وجميع هذه الاجراءات تخالف قوانين حقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك كله، فإن النظام يُسهم في التغييرات الديموغرافية التي تنتهك الحظر المنصوص

عليه في البند ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة. (فقرات ١٣٢ - ١٣٤).

وهكذا، فإن الجدار ليس سوى شكل آخر من أشكال استعمار الأرض الفلسطينية. وقد استخدمت إسرائيل عدة تقنيّات لاستعمار أجزاء من المناطق الفلسطينية المحتلة. وكان من ذلك الإعلان عن قطعة ما من الأراضي بأنها منطقة عسكريّة مغلقة، أو أرض عامة، أو منطقة خضراء، أو منطقة أمنيّة، وما شابه ذلك. والآن، إنه جدار لا يهم طوله إذا نظرنا إلى الطريق الذي يمر فيه. فهو يظل يلتف وينعطف بطريقة مقصودة ليضم مساحة أكبر من الأراضي، وعدداً أكبر من المستوطنين اليهود، وفي الوقت نفسه، يستبعد الفلسطينيين. وهو في ذلك مثله مثل جميع السياسات المتّبعة في المستعمرات الاستيطانية، ممارسة فاضحة للتمييز العنصري.

ب - مضامين الرأي الاستشاري

سيكون للرأي الاستشاري، وينبغي أن يكون له، مضامين بعيدة المدى. فقد وضعت محكمة العدل الدولية نطاقاً واسعاً من التداعيات التي يجب مراعاتها. وهي تخاطب إسرائيل، والدول منفردةً، والأمم المتحدة. وهي تجد أن إسرائيل، ببنائها الجدار في المناطق الفلسطينية المحتلة، تكون قد انتهكت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والأنظمة الملحقة بها، واتفاقية جنيف الرابعة التي صادقت عليها إسرائيل، ومواثيق حقوق الإنسان التي صادقت عليها كذلك، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وبمثل هذه القائمة الواسعة من الانتهاكات، تبدو إسرائيل «الدولة المارقة» في العالم. وما من دولة قد جمعت قائمة طويلة من الانتهاكات القانونية أكثر من إسرائيل. ومع ذلك، فلا زالت تحتل المناطق الفلسطينية، وترتكب انتهاكات يومية بكل إصرار وغطرسة.

إن وقاحة إسرائيل في استمرارها بتجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية الممنوحة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال تستوجب أن تقوم الأمم المتحدة بتأدية دورها. وقد أكدت المحكمة أن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة «ينبغي أن ينظرا في الإجراء التالي المطلوب اتخاذه لوضع حدّ لهذه الحال غير القانونية الناجمة عن بناء الجدار والنظام المقترن به، مع الأخذ بعين الاعتبار الرأي الاستشاري الراهن». (فقرة ١٦٠). ولا بد من استرجاع الدروس المستخلصة من تجربة جنوب إفريقيا والاستفادة منها. ويجب أن يكون تنفيذ العقوبات البداية لقائمة من الإجراءات التي يجب الشروع فيها، وإلاّ فستكون المئة وتسعون دولة الأطراف في مواثيق جنيف مستهترة لأنها لم تضمن احترام إسرائيل لهذه المواثيق.

وأخيراً، إذا كان القانون، على المستوى المحلّي كما على المستوى الدولي، بديلاً للعنف والفوضى، فإن هذا الرأي الاستشاري يرشدنا إلى تطبيق القانون من أجل توفير السلام لشعوب هذه المنطقة المعذّبة. وقد خضع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لجميع أنواع الإكراه والقيود، من قهر بالقوة العسكرية إلى طرق أكثر تعقيداً في الدبلوماسية وسياسات القوة. وقد فشلت جميعها، وبقيت أداة واحدة لم تستخدم قط، وهي أداة القانون. وقد آن الأوان الآن لاستخدام القانون كما يظهر في هذا الرأي الجريء الحاسم. وبنظرة إلى المستقبل، تلاحظ المحكمة ما يأتي:

«لقد اتخذت في جميع الجوانب إجراءات وقرارات أحادية الجانب غير قانونية، في حين ترى المحكمة أن هذا الوضع المأساوي لا يمكن إنهاؤه إلا من خلال الإخلاص في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، خاصة قرار رقم ٢٤٢ (لعام ١٩٦٧ وقرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣». (فقرة ١٦٢).

جـ - تتمـة

كانت أول خطوة اتخذت على ضوء الرأي الاستشاري هي عقد الجلسة الطارئة الخاصة العاشرة للجمعية العامة التي تبنّت القرار رقم (ES-10/15) في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤. وفي ذلك القرار، طالبت الجمعية العامة إسرائيل «بالإنصياع لالتزاماتها القانونية كما هو مذكور في الرأي الاستشاري»، وطلبت من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضاً «الامتثال بالتزاماتها القانونية» كما هو مذكور في الرأي الاستشاري. كما طلب القرار من الأمين العام أن «يفتح سجلاً يدوّن فيه الأضرار التي أصابت كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين فيما يتعلق بالفقرتين ١٥٢ و ١٥٣ من الرأي الاستشاري». ويبدو أن الأمين العام يقوم حالياً بإعداد خطّته لفتح ذلك السجل. وضمن هذا السياق، ينبغي على السلطة الوطنية الفلسطينية كذلك أن تعدّ سجلاً مستقلاً يكون نظيراً للسجل الذي يعدّه الأمين العام. لكن لم تتخذ أي خطوات ملموسة حتى الآن.



بعد أن أنهى السادة المتحدثون إلقاء كلماتهم، وانتهى النقاش الذي دار لفترة لم تكن بالقصيرة، ختم الدكتور المجالي الاجتماع بحديثه الآتي:

في الختام، أود أن أقول إن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية يعتبر سابقةً من عدة نواحٍ. فهذه أول مرة يقوم فيها الجهاز القضائي التابع للأمم المتحدة بدلاً من تنظيماتها السياسية، مجلس الأمن والجمعية العامة، بإصدار حكم يستند إلى حقائق موضوعية.

وقد تم السماح لكيان ليس بدولة (وهو فلسطين) أن يشارك. كما أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكماً يخص وضع المناطق الفلسطينية، معتبرة إياها «محتلة»، وليست «متنازعاً عليها». وكذلك، فقد أدانت المحكمة المستوطنات الإسرائيلية بصراحة، واعتبرتها غير قانونية، ولا يمكن لأي جدار أن يحميها قانونياً. ولا أظن أن الجدار سيحمي إسرائيل قط. وما سيحميها هو النيّة الحسنة والعدل بالنسبة للطرفين.

أتقدم بالشكر الجزيل لكم جميعاً. وأخص بالشكر السادة المتحدثين ومنتدى الفكر العربيّ الذي دعانا لهذا اللقاء البنّاء للغاية. كما أشكر كل من ساهم برأيه. وأعتقد أنه قد جرى تناول كثير من الأمور في هذا الاجتماع. وشكراً.

ملحق

صندوق القدس

بعد مرور سنة على الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية يستمر بناء إسرائيل للجدار والمستوطنات دون أن يوضع له حدّ.

مركز فلسطين للمعلومات - تقرير موجز رقم ١٢١ (٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥)

إعداد: سمر أسد *

نظرة عامّة

بعد مرور عام على صدور حكم محكمة العدل الدولية الذي وجدت فيه أن بناء إسرائيل للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي القدس الشرقية ينتهك القانون الدولي، ما تزال إسرائيل مستمرة في بناء الجدار وتوسيع المستوطنات، خصوصاً حول القدس الشرقية.

في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ وجدت المحكمة أن إسرائيل مُلزمة بالتوقف عن بناء الجدار وبإزالته، وبأن تُنهي خروقاتها للقانون الدولي الواردة ضمن النظام المقترن به، وبأن تلغي جميع السياسات والتشريعات المتعلقة به. وحكمت المحكمة بأنه على إسرائيل أن «تعيد الأرض والمزارع وبساتين الزيتون وغيرها من الممتلكات غير المنقولة التي صادرتها من أي شخص طبيعي أو اعتباري لأغراض بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة». (فقرة ١٥٣).

كما قررت المحكمة أن إسرائيل، من أجل بناء الجدار، قامت بتدمير أو مصادرة ممتلكات فلسطينية انتهاكاً للقانون الدولي (فقرة ١٣٢). ووجدت المحكمة أن القيود الشديدة التي وضعتها إسرائيل على حركة الفلسطينيين هي انتهاك لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدوليّ (فقرة ١٣٤)، إذ إن الجدار يعيق حق الفلسطينيين في العمل والصحة والتعليم (فقرة ١٣٤)، كما إنه يعيق بشدة ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير (فقرة ١٢٢).

رد إسرائيل على حكم محكمة العدل الدولية

إستناداً إلى تقرير نشرته صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥، تذمّر رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون من أن بناء الجدار يسير بخطى بطيئة، وأمر وزارة الدفاع بتسريع عملية البناء. فأصدر وزير الدفاع شاؤول موفاز أيضاً أوامره بالتعجيل في بناء الجدار حول القدس.

خلال عام ٢٠٠٤، وجدت منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية أن إسرائيل نفّذت عمليات بناء على مستوى واسع في ٤٢ مستوطنة يهودية على جانبي الجدار. وصرّحت المنظمة بأن بناء إسرائيل للجدار ومصادرتها للأراضي

* المديرة التنفيذية لصندوق القدس وبرنامجه التعليمي/ مركز فلسطين. [إن هذا النص لا يعكس بالضرورة رأي الصندوق، ويمكن استخدامه دون الحصول على إذن بذلك؛ إلا أنه لا بد من الإشارة إلى صدوره عن الصندوق.]

استمرّا دون هوادة، خاصة حول القدس الشرقية وجنوب الضفة الغربية.

في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وافقت إسرائيل على خطط لبناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية جديدة بين مستوطنة معاليه أدوميم اليهودية والقدس (خطة E-1). وستعزز الوحدات الجديدة سيطرة إسرائيل على القدس الشرقية، وتقسم الضفة الغربية إلى نصفين. وإن الطريق الذي يمر به الجدار لا زال يهدد قدرة الفلسطينيين على البقاء يسبب تقطيع أوصال الضفة الغربية، وإلحاق الموارد الفلسطينية بإسرائيل، وتقييد حرية الفلسطينيين في الحركة، وعزلهم عن المدارس والخدمات الصحية وأماكن العمل، وحرمان الآلاف منهم من القدرة على كسب الرزق. وعند إكمال بناء الجدار سيكون طوله حوالي ٨٣٢ كيلومتراً (٥١٦ ميلاً)، أو ضعف طول الخط الأخضر.

تحديث المعلومات عن الجدار

في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وافقت الحكومة الإسرائيلية على طريق «جديد» للجدار. ومع ذلك، فإن ٨٠٪ من طريق الجدار يبقى في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مُلحقاً حوالي ١٠٪ من الضفة الغربية (بإسرائيل) وتاركاً ٢٤٠٠٠٠ فلسطيني خارج الجدار.

إضافة إلى ذلك، فإن الطريق الجديد يُبقي معظم أجزاء الجدار داخل القسم الشمالي والأوسط من الضفة الغربية على حالها، في حين يجري تغييرات طفيفة فقط في المنطقة الشمالية الغربية من القدس. وسيحيط الطريق المعدّل بمستوطنة أرئيل وعدة مستوطنات أخرى تعرف باسم «إصبع أرئيل». وتمتد مستوطنة أرئيل التي يسكنها حوالي ٢٠٠٠٠ مستوطن مسافة ١٧ كيلومتراً (١٠,٥ ميل) داخل الضفة الغربية.

لقد قطع الجدار بيت لحم عن روابطها الاقتصادية والدينية التاريخية مع القدس، في حين عزل ١٩٣٠٠ فلسطيني في خمس قرى متجاورة عن مركزهم الاجتماعي والاقتصادي في بيت لحم.

واستناداً إلى تقارير صحفية إسرائيلية صدرت مؤخراً، تم إكمال ٢٨٪ من الطريق المخطط له، وبقي ٢٤٪ منه قيد الإنشاء. وهناك ٤٢٪ من الجدار في مراحل مختلفة من التخطيط، و ١١٪ قيد البحث من مؤسسة الدفاع والنيابة العامة للدولة. وكذلك هناك ٥٪ من الانشاء موقوف العمل فيه بسبب طلبات مقدّمة للمحكمة العليا الإسرائيلية، و ٨٪ من الإنشاء الجديد سيبدأ «قريباً».

يقول الفلسطينيون إن الجدار يسهّل خطط التوسع الاستيطاني الإسرائيلية، خاصة في القدس والمناطق المحصورة بين الجدار وإسرائيل. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن الجدار هو وسيلة أخرى تستخدمها إسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها لضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية وحبس أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

النشاط الاستيطاني في عام ٢٠٠٥

كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية في شباط/فبراير عن خطط موافق عليها لبناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات الضفة الغربية، خاصة حول القدس الشرقية. وفي ٢٥ شباط/فبراير ذكرت وكالة رويترز أن إسرائيل تخطط لبناء ٦٣٩١ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٥. وسيمثل ذلك أكثر من ٣ أمثال ونصف العدد في عام ٢٠٠٤ (١٧٨٤)، و ٥ أمثال ونصف العدد في عام ٢٠٠٣ (١٢٢٤). وقد بُرمج نصف العدد الكلي للوحدات السكنية المخطط بناؤها تقريباً لتوسيع المستوطنات في القدس.

منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، أصدرت إسرائيل ١٢٣ عطاءً جديداً لمستوطنات الضفة الغربية. ويقع ما يزيد على نصفها في منطقة القدس، أما الباقي فلمستوطنات في وسط

الضفة الغربية.

وعلى الرغم من إلزام خارطة الطريق لإسرائيل بإزالة كل المواقع الاستيطانية الأمامية التي جرى إنشاؤها منذ آذار/مارس ٢٠٠١، إلا أن تقريراً نشرته منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وجد أن عملية الإنشاء مستمرة وثابتة في حوالي ١٥ من أصل ٩٩ أو أكثر من هذه المواقع في الضفة الغربية. وهناك ١٢ موقعاً آخر تجري فيها أشكال أخرى من التوسع.

مصادرة الأراضي

ذكرت دراسة لعام ٢٠٠٥ أجرتها «المجموعة الفلسطينية الراصدة»، التي توثّق نشاط إسرائيل في بناء الجدار، أن إسرائيل استمرّت في مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء الجدار، خاصة حول القدس الشرقية. ووجدت المجموعة أن الجيش الإسرائيلي أصدر في كانون الثاني/ يناير أوامر بمصادرة ٩٣٨ دونماً (ما يعادل ٢٣٤ هكتاراً) من الأراضي شمال القدس لإنشاء الجدار من أجل توسيع مستوطنة غيفعات زئيف.

وفي شباط/ فبراير صدرت أوامر بمصادرة ٢٥ دونماً (٦,٤ هكتاراً) من الأراضي لإنشاء الجدار في القدس، و ١٢٨ دونماً (٣٢ هكتاراً) لإنشائه في شمال الضفة الغربية. كما صدرت أوامر في نيسان /إبريل بمصادرة ٢٨٠ دونماً (٧٠ هكتاراً) قرب طولكرم في شمال الضفة الغربية لإنشاء سياجين حول المستوطنتين اليهوديتين القريبتين، وهما أفناي هيفيتز وعيناف.

تدمير البيوت الفلسطينية

وفقاً للمجموعة الفلسطينية الراصدة، أصدر الجيش الإسرائيلي في آذار/مارس ٢٠٠٥ أوامر بتدمير ١٤ بيتاً فلسطينياً وبنايات زراعية قرب الطريق الموافق عليه للجدار والمنطقة المخطّطة لتوسيع مستوطنة إيفرات جنوب غرب بيت لحم. كما تم تدمير بيتين فلسطينيين شمال شرق القدس وصدرت أوامر لتدمير أربعة بيوت أخرى. وتقع البيوت الستة جميعها بالقرب من طريق الجدار الموافق عليه حول مستوطنة أدوميم.

البنية التحتية الإسرائيلية

تقوم إسرائيل، من أجل ربط مستوطنة أرئيل في شمال الضفة الغربية بالمستوطنات الموجودة في وادي الأردن، بإنشاء طريقيْن استيطانيين كبيرين للمرور السريع، مع ٤ مسارات لكل منهما. وعندما يكتمل إنشاء «طريق عبر السامرة السريع»، فسيخترق وسط الضفة الغربية. وهناك تحت الإنشاء أيضاً «طريق عبر السامرة السريع» الثاني الذي سيعزل عدة جماعات فلسطينية شمال الجدار.

ويجري إعداد خطط إسرائيلية لإنشاء شبكة من الطرق والأنفاق تحت السيطرة الإسرائيلية لربط الجماعات الفلسطينية المعزولة بسبب الجدار والمستوطنات الإسرائيلية ومختلف أنظمة الإغلاق. وقد اكتمل بناء ٧ من أصل ٢٧ نفقاً مخططاً للفلسطينيين في الضفة الغربية.

أهمية حكم محكمة العدل الدولية

إن الحكم الذي صدر في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ هو أول حكم من نوعه يصدر عن محكمة العدل الدولية بخصوص شرعية الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد بنيت النتائج التي توصّلت إليها المحكمة بخصوص إلتزامات إسرائيل على قوانين مُلزمة، مثل قرارات مجلس الأمن الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. وإن الدول مُلزمة بضمان اتباع القانون الدولي.

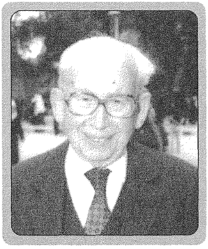
إن حكم المحكمة يقرّ بشكل خاصّ دور المجتمع الدولي من خلال مناشدة الأمم المتحدة «أن تضمن انصياع إسرائيل للقانون الإنساني الدولي» (فقرة ١٤٦).

الدكتور عبد الكريم غرايبة ... سنديانة التاريخ المورقة

حـاورتـه : دة. فريال العلي *

«التاريخ هو سوار من ذهب يطوّق الناس بذكرياته ويأسرهم بريقه، ويحملهم على العمل ضمن حدوده، ولا يسمح لهم بالتحرر منه ومن قيمه. فأصبح الناس أسرى ذكريات تحوّلت إلى أعباء عليهم وعلى أبنائهم كما تحوّل الناس أنفسهم إلى أعباء على هذه الذكريات بسبب تمجيدهم الماضي على حساب الحاضر». ولما كان التاريخ «أهم وأخطر من أن يترك للهواة والمتاجرين به، «فإن تداعي المختصين إلى إعادة كتابة التاريخ» هي إحدى الوسائل الرئيسية لإقرار تفاهم عالمي بين البشر، وبناء جو من الثقة، وإقامة أسس التعاون المثمر بين الشعوب».

قد يبدو الخطاب السابق شديد المعاصرة ومطروحا بإلحاح شديد بعد تداعيات الحادي عشر من أيلول، لكنه في الحقيقة جزء من رؤية استراتيجية عميقة للتاريخ تبناها أحد كبار المشتغلين في هذا الحقل - الذي يتجاهل كثيرون خطورته ونحن نلج ألفية إلكترونية بامتياز-



منذ أكثر من نصف قرن. . . . ذاك هو شيخ المعلمين وأستاذ التاريخ الدكتور عبد الكريم غرايبة الذي تحتفي مؤسسة عبد الحميد شومان في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر القادم بمناسبة مرور ألف شهر على ولادته. والدكتور غرايبة أول طالب أردني حصل على شهادة الدكتوراة في الضفتين من جامعة لندن سنة ١٩٥١، وما زال بعد أكثر من نصف قرن من التدريس الجامعي والتأليف متألقا بعطائه العلمي ومتوقدا بمخزونه المعرفي بعيدا عن أضواء السياسة التي خطفت أكثر أبناء جيله من الأعلام الكبار. . . وأعطى - وما زال - للمكتبة العربية عددا من المؤلفات منها: **«تاريخ العرب المعاصر»** و **«العرب والأتراك/ دراسة لتطوّر العلاقة بين الأمتين خلال ألف سنة»** و **«دراسات في تاريخ إفريقيا العربية ١٩١٨-١٩٥٨»**، وانتهى مؤخرا من كتابه الموسوعي **«عرب»**.

* أكاديمية وكاتبة أردنية/ سكرتيرة تحرير مجلة «**جرش الثقافية**»؛ جامعة جرش الأهلية - الأردن.



وفي مكتبه بالجامعة الأردنية التقيته، وشرعت نافذة الحوار بيننا على همومنا المشتركة في التدريس الجامعي، ومستقبل الدراسات الإنسانية عامة، والدراسات التاريخية خاصة.

– في ظل الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم اليوم، كيف ترى مناهج التدريس في جامعاتنا العربية، لا سيما مع ما يبدو أنه حرب خفية ضد الدراسات الإنسانية، ومحاولة التقليل من شأنها بين سائر التخصصات؟

مناهج التدريس كلها أصبحت قديمة لأن الأصل أن يتدرب الطلبة على إثارة التساؤلات في محاولة لإيجاد الأجوبة، لا تَلَقِّي الأجوبة جاهزة وحفظها، مع العلم أن هذه الأجوبة سمتها التغير لا الثبات، وتتغير بتغير الزمان والمكان والظروف. وهذه سمة العلم والحقائق العلمية البحتة، فما بالنا بدراسة علم التاريخ.

– هل أنت راض عن أداء الأكاديميين في مؤسساتنا الجامعية؟

يفترض أن لا يرضى أحد. وعدم الرضا هو الذي يدفع المسؤولين إلى التطوير، ولا أقول التصحيح، لأننا حتى لو افترضنا أن أحوال الجامعات جيدة، فإن التغيير واجب، ولا يجوز الثبات على حال.

– وكيف ترى مستقبل الدراسات التاريخية؟

هناك قاعدة علمية تعتمد الصدى. فأنت تجدين أن بعض الأمور تصل إلينا أخبارها مضخمة جدا بسبب تراكم الصدى للأحداث المتعلقة بها، في حين أن أحداثا أخرى لا صدى لها فنهملها.

– ولكن ماذا تقصد بالصدى ؟

أقصد به الصدى الإعلامي والصدى التقليدي لتنميط الأحداث والشخصيات التاريخية الذي يستقر في الذاكرة، ويجعلنا ننسى الأخطاء القديمة التي واكبت تلك الأحداث أو الشخصيات، في حين أننا فيما يتعلق بواقعنا المعاصر نشعر بالأخطاء المواكبة للأحداث أو الشخصيات بقوة، لذلك تبقى نظرتنا إلى الماضي وإلى الأسلاف أفضل بكثير.

– وكيف يمكن التخلص من عقدة تقديس الماضي؟

بالنظر إلى المستقبل. علينا أن نقتنع أن الحاضر أفضل من الماضي، وأن المستقبل ينبغي أن يكون أفضل من الحاضر لأن الحياة تتطور، ومستقبل أحفادنا أهم من مستقبل أبنائنا.

– وما جديدك في البحث العلمي؟

كتاب «عرب»، وهو يتناول تشريح حالة التمزق في زمن القوة وزمن الضعف، ويتناول تاريخنا من البعثة النبوية إلى يومنا هذا، ويركز على زمن الخلافة العباسية.

– ولماذا اقتصرت على كلمة عرب وحضارتنا حضارة عربية إسلامية؟

لا فرق بينهما. فأنا لا أتعرض لتاريخ المسلمين خارج البلاد العربية، مع تأكيد أن الإسلام هو العنصر الأساس الذي تقوم عليه العروبة.

– ثمة من يرى أن النصارى العرب هم الذين ابتدعوا فكرة القومية العربية، وأن الإسلام والعروبة كانا شيئا واحدا من قبل، فما هو رأيك ؟

هذا رأي فيه كثير من الصحة، لا سيما أن المستشرقين في القرن التاسع عشر حاولوا تعريب المسيحيين وتنصير العربية. وروّج لهذه الفكرة الآباء اليسوعيون في مجلة المشرق، وهم يسيطرون على معاهد علمية كثيرة في العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل هذا الهدف أبرزوا شعراء الجاهلية اعتقادا منهم أن أكثرهم مسيحيون، ثم واجهتهم مشكلة عدم وجود معلومات أو تعاليم مسيحية باللغة العربية، وأن الصلوات المسيحية في مختلف الكنائس كانت تقام بغير العربية. إن أول المسيحيين تعربيا لديانته كان الشعب الأبعد عن العروبة وهو مصر. فقد سادت العربية بين الأقباط والكنيسة القبطية قبل عام ١٤٠٠م، بينما لم تنتشر في بلاد الشام إلا بعد ١٦٠٠م. وعندما جاء المبشرون الأمريكان إلى بلاد الشام أوائل القرن التاسع عشر فوجئوا بعدم وجود كتاب مقدس أو مواعظ باللغة العربية، ، وأن الرعية لا تفهم ما يقال .

– نعود إلى كتابك «عرب» والحديث عن أزمة الأمة العربية عبر التاريخ الذي اخترته، أين تكمن هذه الأزمة؟

مشكلة الأمة العربية تكمن في ثلاثة أمور: رجال الدين، والتقويم القمري، والعسكر. فرجال الدين أوهموا المسلمين أن مهمة الدولة هي الجهاد الذي لا ينتهي ولا يتوقف، ولم يعد لهم هدف ممكن التحقيق غيره. وهذا يحرف جهود الأمة عن البناء والتقدم. فكل سلطان أو حاكم عربي في التاريخ كان يسعى للحصول على لقب الغازي المجاهد المثاغر، وما شابهها من ألقاب.. واحد فقط من أكثر الملمين جهادا ومثاغرة لقب بالقانوني، ولم يطلق مثل هذا اللقب على أحد غيره.

– وما علاقة التقويم القمري بأزمة الأمة العربية؟

اكتشف الحكام في وقت مبكر من تاريخنا أن دخل الدولة يأتي حسب التقويم الشمسي، في حين أن الإنفاق على الجند كان يعتمد التقويم القمري، ما يعني حدوث عجز في موازنة الدولة كل ٣٣ سنة. فلا تجد الدولة المال اللازم لدفع رواتب الجند، فيتمردون وتحدث فتنة. وسبب ذلك أن رجال الدين فسروا آية النسيء بصورة خاطئة، فلم يعد باستطاعة أي نظام حكم إسلامي إصلاح التقويم. وعندما جاء شخص ووضع لنا تقويما هجريا شمسيا أدق من تقويم غريغوري المتبع الآن، قلنا عنه إنه سكير وعربيد ومنحط الأخلاق، على الرغم من أنه كان أكبر فلكي في عصره.

– لعلك تعني الخيام!

نعم صحيح. وهذا النظام الذي وضعه مطبق اليوم في إيران. وأضيف فأقول إنك لو تتبعت معاني الأشهر القمرية، ستجدين أن لها علاقة بالشمس والزرع والطقس لا بالقمر، مثل ربيع الأول والثاني ورمضان وجمادى وصفر وغيرها، ما يعني أن تلك الأشهر شمسية.

– وماذا عن العسكر؟

من المعروف أن العسكر الأوائل كانوا من القبائل العربية. وفي العهد الأموي استخدموا الجنود الصقالبة الذين تركوا صفوف البيزنطيين، وانضموا إلى صفوف العرب، وكان حرس بشر بن مروان بن الحكم صقالبة. وقبل ذلك في عهد عثمان كان الجيش الذي أعاد أبا ذر الغفاري من الصقالبة أيضا. ثم بدأ الفرس والبربر والأتراك ينضمون إلى الجيوش العربية، بل إن حرس هارون الرشيد كان من الأتراك، وأول دولة انفصلت عن مركز الخلافة كانت الدولة الطولونية التركية في مصر.

– هل كان واقع الحال سيتغير لو بقي الجيش عربيا خالصا؟

لا، لأن التجربة أظهرت أن ولاء الجند واحد بغض النظر عن أصولهم.

– ما زلت لا أفهم أين المشكلة!

المشكلة في الجيش ذاته. ففي عامي ١٨٥٠و ١٩٥٠، مثلا، كانت مصر أرقى من اليابان كثيرا، لكن اليابان في عامي ١٩٠٠و٢٠٠٠ تفوقت على مصر. ولو سألنا عن سر ذلك، لوجدنا أن اليابان لم تنشغل بتأسيس جيشها خلال العامين اللذين أشرت إليهما، بل ركزت جهودها على النمو والتقدم، في حين اهتمت مصر بالجيش الذي استنفد إمكاناتها واستنزف طاقاتها. والدليل أنها حين أقامت السد العالي لم تجد المال اللازم لحماية مواطنيها من مرض البلهاريسيا، كما أنها لم تستطع تنظيف مخلفات البناء في قاع السد، ما قلل من حجم المساحة المستغلة لحفظ المياه. وأزيد فأقول إن الإنجليز عندما ألغوا الجيش المصري سنة ١٨٨٢م، استطاعت مصر سداد ديونها. وحبذا لو استغنى العراق ربع قرن عن الجيش ليتمكن من إعادة إعمار البنى التحتية بصورة أفضل. فإلغاء الجيش نعمة في بعض الأحيان للحفاظ على موارد الدولة.

– إلى أين يتوقف تاريخ العرب في كتابك؟

إلى يومنا هذا. وألحقت بأحد الفصول ملحقا عن اللسان العربي يستعرض كل جهود العرب في وضع القواميس والمعجمات. وكان معجم لسان العرب احتجاجا على موقف السلطان من اللغة العربية لأنه كان بارعا باللغة التركية، وسعى إلى نشرها سنة ١٣٠٠م.

– كيف كتبت عن القضية الفلسطينية واحتلال العراق في ظل هذا الزخم المجنون – إن جاز لي التعبير – من المعلومات ومصادر الأخبار؟

أنا لا أبحث عن المعلومات لأنني لا أريد تضخيم حجم الكتاب، لا سيما أن فيه الكثير من الملاحق.

– إذاً، كيف تكتب التاريخ؟

التاريخ ليس تدوين معلومات ووقائع وأحداث، بل هو ما يفهمه المؤرخ من الأحداث. ومهما حاول، فهو لا يستطيع تصوير الواقع بدقة. ولذلك تتغير الرؤى للحدث الواحد بتغير وجهات نظر المؤرخين، وهذا يعني انتفاء وجود تاريخ محايد أو تاريخ مستقيم.

– وماذا على الأجيال الجديدة العازفة عن القراءة أن تفعل كي تستطيع التواصل مع جذور ماضيها ؟

يفترض بالأجيال الجديدة أن لا تتوقف عن قراءة التاريخ. وينبغي تنمية قدراتها للتمييز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ في تاريخنا.

– ومن سيعطيهم مفاتيح هذه القراءة ؟

على الكاتب لهذه الفئة أن يثير التساؤلات الضرورية، ولا يحاول أن يجزم أن رأيه هو الرأي الصحيح والقاطع؛ وعليه أن يحاول إثارة الشكوك في كل صفحة ليستفز عقل القارئ في البحث عن الحقيقة لأن اليقين في التاريخ جريمة.

– لكن النظريات السياسية والاجتماعية والتربوية التي تروج لمفهوم الاقتصاد المعرفي تحاول التقليل من شأن التاريخ، ومن ثم ستبدأ الأجيال تدريجيا بالعزوف عن هذا التخصص، ما قد يضطر الجامعات إلى إلغائه، بل إن الجامعات الناشئة حديثا استثنت تخصص التاريخ من كلياتها، ولم تعطه حقه من الاهتمام، وأخشى أن يأتي يوم لا مكان فيه لكلمة تاريخ في التعليم المدرسي أو الجامعي، فما رأيك ؟

أهمية التاريخ تكمن في المساعدة على فهم عقلية الشعوب المختلفة وعقلية الأفراد. وهذا ضروري جدا حتى لغايات الإنتاج إذا كان المقياس في أهمية العلوم هو الإنتاج المادي. لكن الإنسان أصلا لا يستطيع أن يكون مجرد أرقام لأننا جميعا سنتحول إلى مساجين أو عسكر. دراسة التاريخ مهمة في كل زمان ومكان.

– أمتنا اليوم على مفترق طرق، فمن أين نبدأ ؟

في أي مشروع مستقبلي لا بد أن نفكر بأحفادنا لا بأبنائنا أو بأنفسنا، وعلينا أن نسأل أنفسنا دائما هل هذا يصلح للأحفاد أم لا؟ هل هذا ما نريده لهم فعلا؟ مع العلم أن الأحفاد لن يعجبهم ما نفعل، وستكون لهم رؤيتهم الخاصة في ضوء تطور الحياة الذي يعيشونه. لذلك فإن كل جيل سيكون أفضل من سابقه. فأحوال العرب – رغم سوئها – أفضل مما كانت عليه قبل مئات السنين، مع أننا نتصور العكس لأننا ننظر إلى الماضي بمنظار يرينا الأشياء واضحة وصغيرة نوعا ما، لكننا نرى ما حولنا وننظر إلى واقعنا اليوم تحت المجهر، فنرى السيئات مكبرة مضخمة، ولا نرى ما يحيط بها أو يبررها. لذلك نتصور حالنا أسوأ من حال آبائنا، وهذا غير صحيح.

– هل أنت متفائل؟

نعم، فلم يحدث لنا شر بعد.

– هل هناك أسوأ من هذا التمزق والتشظي الذي نكابده؟

نعم، فنحن لم ننقرض بعد كما حدث لشعوب متحضرة غيرنا. خذي مثلا الأناضول، ألم يكن مسيحيا أرثوذكسيا يتكلم اللغة اليونانية وفيه أرقى حضارة في العالم، والآن يقولون إن جميع سكانه تقريبا مسلمون وأكثرهم أتراك ؟ لقد أصبحت كلمة تركيا تعني الأناضول لا أواسط آسيا، وأوروبا تتردد في قبولهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليس لدينا معلومات عن كيفية اختفاء ملايين الأرثوذكس اليونان من الهضبة، ولا توجد أدلة على حدوث مذابح أو عمليات تهجير قسري. وهذا لم يحدث لنا بعد والحمد لله، لذلك علينا جميعا أن ننظر إلى واقعنا ومستقبلنا بعين التفاؤل. ■

جولة العدد جولة العدد جولة العدد

جولة العدد جولة العدد جولة العدد

جولة العدد جولة العدد جولة العدد

جولة العدد

جولة العدد جولة العدد جولة العدد

جولة العدد جولة العدد جولة العدد

جولة العدد جولة العدد جولة العدد

أنباء المنتدى

في زيارة إلى منتدى الفكر العربيّ

مثقّفون وأدباء عرب يحيّون جهود سموّ الأمير الحسن في خدمة الثّقافة والفكر العربيّ

عمّان – قام الأساتذة الضيوف العرب الذين شاركوا في ندوة وزارة الثقافة لإحياء ذكرى العلاّمة روكس بن زائد العُزيزي، صباح يوم الثلاثاء ٢٠٠٥/٨/٩، بزيارة إلى منتدى الفكر العربيّ في عمّان، التقوا فيها عدداً من المسؤولين في المنتدى، واطلعوا على نشاطه في تنظيم الحوارات العربية العالمية، والنشر الفكريّ، وخططه وتطلعاته المستقبلية في خدمة الفكر وقضايا التنمية والتقدُّم في الوطن العربيّ.

وحيّا الضيوف جهود سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، في إيلاء الحوار الثقافي بين العرب والعالم العناية والاهتمام من خلال النشاط الذي يقوم به المنتدى، من أجل تمكين الاعتدال والوسطية من شق طريقهما إلى عالم تسوده قيم التعاون لخير بني الإنسان، وفي الوقت نفسه خدمة القضايا العربية واستشراف مستقبل الأمة على نحوٍ علميٍّ مُمنهج.

والضيوف هم: الصحافي والكاتب الموسوعي المعروف الأستاذ وديع فلسطين، الذي كان رئيساً لتحرير جريدة «المقطم» في مصر قبل عام ١٩٥٢، وله عدد كبير من المؤلّفات والكتب المترجمة؛ والأستاذ رياض عبدالله حلاق، صاحب دار الضاد في حلب بسورية، التي ما زالت تصدر عنها إحدى أقدم المجلات الثقافية العربية منذ خمسة وسبعين عاماً، وهي مجلة «الضاد»؛ والدكتور عبدالله بن صالح العثيمين، الأمين العام لجائزة الملك فيصل العالمية في السعودية وعضو المنتدى؛ والأستاذ عبد الله حلاق، رئيس تحرير مجلة «الضاد».

وجرى خلال هذا اللقاء نقاش حول بعض هموم الثقافة العربية، والسُّبل التي يمكن أن يساهم المنتدى من خلالها في تدعيم منطلقات الحوار الثقافي في إطار الفكر العربي وتطويرها، ودراسة الشؤون المتصلة بهذا الحوار عربياً وعالمياً. وشارك في النقاش من المنتدى: الأستاذ وسام الزهاوي، الأمين العام، والدكتور هشام الخطيب، عضو مجلس الأمناء، والأستاذ الدكتور هُمام غَصِيب، مدير إدارة الدراسات والبرامج.

وقُدِّمت للضيوف هدية تشتمل على أحدث منشورات المنتدى من الكتب وأعداد مجلة «المنتدى» الفكرية الثقافية التي تصدر مرة كلّ شهرين. ■

ندوة التاريخ الشفوي ودراسات المرأة في الأردن

عمّان؛ ١٦ و ١٧ آب (أغسطس) ٢٠٠٥

البيــــان الختــــامي

تحت رعاية معالي وزير الثقافة الأستاذ الدكتور أمين محمود، عقد مركز الأردن الجديد للدراسات الندوة الإقليمية الأولى حول **«التاريخ الشفوي ودراسات المرأة في الأردن»** بمشاركة ثمانين خبيراً وأكاديمياً ومؤرخاً من الأردن وفلسطين والولايات المتحدة، ومن بينهم قادة الحركة النسائية والمجتمع المدني ونشطائهما ونشيطاتهما.

وقد قدمت للندوة ثمان عشرة ورقة عمل غطت ثمانية محاور رئيسية، استهلت بمدخل إلى التاريخ الشفوي والاجتماعي، حيث استعرضت فيه التجربتان العالمية والعربية، تلاه محور تناول مكانة التاريخ الشفوي في عملية كتابة التاريخ الاجتماعي من خلال تجارب الخبراء والمؤسسات الفلسطينية. كما استعرضت الجهود الأردنية في مجال التوثيق التاريخي وموقع تقنيات التاريخ الشفوي منها. وأُفسح المجال أمام تقديم شهادات في مجال توظيف تقنيات التاريخ الشفوي في كتابة التاريخ السياسي والسير الذاتية والتراجم والتوثيق للأمثال الشعبية وإعداد الأعمال الدرامية. وقد خصصت بقية محاور المؤتمر لاستقراء حالة دراسات المرأة في الأردن، والدراسات الخاصة بالحركات النسائية، واستجلاء مصادر تطوير حقل دراسات المرأة في الأردن، مثل الأراشيف الصحفية والتاريخ الشفوي، والاستعانة بالوثائق المتوفرة لدى المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية.

استهلت الندوة أعمالها بجلسة افتتاحية ألقى فيها معالي وزير الثقافة الأستاذ الدكتور أمين محمود كلمة وجّه فيها تحية حارة إلى العلماء والأساتذة المشاركين في أعمال الندوة، وما جسدته من تنوع ثقافي جمع علماء أجلاء من بلدان متعددة للتحاور والتدارس في أمور تطوير التاريخ الشفوي، وتمنى للندوة النجاح وفتح آفاق جديدة لحقل الدراسات التاريخية.

وألقى مدير مركز الأردن الجديد للدراسات كلمة في حفل الافتتاح أوضح فيها أهداف الندوة وغاياتها، وقال إن الاهتمام بالتاريخ الشفوي في بلادنا قد تأخر بعض الشيء، فعلى الرغم من وجود مبادرات خاصة وجهود مشكورة على يد الأكاديميين الأردنيين والصحفيين وبعض المبدعين، إلا أن اهتمام المؤسسات، لا سيما الجامعات، بالتاريخ الشفوي لم يسر بالسرعة المطلوبة. وإذا كان لذلك بعض المبررات الموضوعية، فإنه يجب الإقرار بأن أقسام التاريخ في

جامعاتنا، وربما غيرها من الأقسام، قد شابها نوع من الانحياز لمناهج وأساليب تقليدية ومحافظة في فهمها للتاريخ ووظيفته، وهو ما حال دون إيلاء العناية اللازمة بالتاريخ الشفوي. واختتم كلمته بالقول إن هذه الندوة هي بداية لعملية مستمرة للتأسيس للتاريخ الشفوي في الأردن، ولاستخدامه على نطاق واسع من مختلف المؤسسات المعنية؛ ودعا الجامعات ووزارة الثقافة وأمانة عمان والبلديات الكبرى ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في إطلاق نهضة جديدة في المجال التاريخي.

وقد اختتمت الندوة بعقد مائدة مستديرة لتدارس اتجاهات العمل المستقبلية في مجال التاريخ الشفوي، حيث استعرضت التوصيات المقدمة إلى الندوة. وبعد مناقشة مستفيضة تم التوصل إلى ما يأتي:

١ - تأكيد أهمية التوسع في استعمال التاريخ الشفوي كمنهج عمل وأداة تفتح آفاقاً واسعة لعملية التأريخ الاجتماعي والسياسي، انطلاقاً من أن الروايات الشفوية، شأنها شأن الوثائق المكتوبة، هي مصدر رئيسي من مصادر التوثيق والمعرفة التاريخية.

٢ - مواصلة الجهود من قبل المؤسسات الأردنية، كالجامعات ومراكز الأبحاث وغيرها، من أجل وضع تعريف إجرائي متفق عليه للتاريخ الشفوي، واعتماد معايير وضوابط علمية له، وإعداد مؤلفات منهجية فيه، وأدلة عمل حول وسائله وأساليبه وتقنياته.

٣ - مواصلة التعاون مع المؤسسات العربية والدولية ذات الصلة، من أجل تبادل الخبرات والمواد التعليمية والتدريبية، وتنظيم النشاطات المشتركة، وإقامة برامج ومشروعات تعزز الخبرة الوطنية في مجال التاريخ الشفوي.

٤ - دعوة الجامعات الأردنية، العامة والخاصة، إلى تأسيس أقسام أو مراكز للتاريخ الشفوي، واعتماد برنامج لدرجة الماجستير فيه.

٥ - دعوة وزارة التربية والتعليم إلى الاهتمام بالتاريخ الشفوي وإدخاله في مناهج التعليم والنشاطات المنهجية وغير المنهجية، لتعليم الطلبة مهارات المقابلة الشفوية وأساليب تفريغها، ووضع التقارير وعرضها في الصفوف كإحدى المهارات التي تنمي الحس الاجتماعي والتاريخي للطلبة.

٦ - تثمين مبادرة مركز الأردن الجديد للدراسات لعقد ندوة خاصة للتاريخ الشفوي في إطار برنامجه الخاص بالتاريخ الاجتماعي، ودعوته لبناء كوادر بحثية في مختلف محافظات الأردن، بالتعاون مع الجامعات والنوادي الثقافية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما التنظيمات النسائية.

٧ - الشروع في بناء شبكة من المدربين لعقد دورات تأهيل الباحثين الاجتماعيين على مناهج التاريخ الشفوي وأساليبه وتقنياته.

٨ - عقد مؤتمر سنوي حول التاريخ الشفوي بمشاركة خبراء من العالم ودول المنطقة.

٩ - إجراء مراجعة نقدية للدراسات الخاصة بالمرأة والحركات النسائية، وتحديد الثغرات وجوانب النقص فيها من أجل سدها ببحوث ودراسات لاحقة، وتدريب الباحثين والباحثات على تقنيات البحث الاجتماعي والبحث التاريخي الشفوي من أجل القيام بالمزيد من الأبحاث حول المرأة والحركات والتنظيمات النسائية، مساهمة في كتابة تاريخ العمل النسائي الأردني.

١٠ - المباشرة في تنفيذ مشروع ريادي للتاريخ الشفوي يركز على تدوين السير الذاتية للسيدات الرائدات في مجالات العمل المهني والاجتماعي التطوعي والسياسي والثقافي والإعلامي، بالتعاون مع المؤسسات المعنية، خاصة النسائية منها.

١١ - إجراء مسوح في الصحف والمجلات القديمة بدءاً من أربعينيات القرن الماضي، على الأقل، لتوثيق ما هو منشور فيها حول المرأة والعمل النسائي والشخصيات النسائية القيادية.

١٢ - تشجيع الباحثات والناشطات من النساء في العمل العام على الإسهام في إعداد الدراسات حول المرأة والحركة النسائية الأردنية.

١٣ - دعوة الجامعات ومراكز الدراسات والمنظمات النسائية إلى التعاون من أجل قيام مركز لتوثيق المعلومات والدراسات الخاصة بالمرأة والعمل النسائي المنظم.

١٤ - دعوة العائلات الأردنية والجمعيات والمؤسسات والأحزاب، وكذلك المواطنين، بما فيهم المتقاعدين، لتزويد مركز الوثائق في مركز الأردن الجديد للدراسات بالوثائق والأوراق والصور الفوتوغرافية القديمة، لنسخها وحفظها وترميمها وإعادتها إلى أصحابها.

وقد أكد المشاركون في الندوة الحاجة إلى إطلاق مشروع وطني للتأريخ الشفوي، وهي مهمة تتطلب تخطيطاً طويل المدى، واهتماماً خاصاً من مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال وأمانة عمان الكبرى ومنظمات المجتمع المدني، من أجل الشروع في تسجيل وحفظ الشهادات والروايات الشفوية للقادة والنشطاء والرواد في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجالات الحيوية الأخرى، وإخضاعها للدراسة والتحليل والنشر.

كما حيى المشاركون جهود المؤرخين الأوائل وأصحاب المبادرات والمساهمات المبكرة في استخدام الروايات الشفوية والمقابلات، ودعوا الجيل الجديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لمواصلة البناء على ما سبق من جهود وإنجازات، عن طريق إدخال مناهج عمل جديدة والاستفادة من أساليب التاريخ الشفوي وتقنياته لتطوير مصادر المعرفة التاريخية وإنتاجها.

ووجه المشاركون الشكر إلى كل من أسهم في إنجاح أعمال الندوة والتعريف بها ودعمها، لا سيما وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى، وكذلك وسائل الإعلام والصحافة الأردنية التي تابعت أعمال الندوة بعناية واهتمام. ■

سلسلة اللقاءات الشهريّة

اللقــاء رقــم (٢٠٠٥/١٠)

(باللغة الإنجليزيّة)

الوضع في العراق وفي غزّة وفي الضّفّة الغربيّة

- المحاضر : أ. جيم مكدرمت ، عضو الكونغرس الأمريكي عن ولاية واشنطن (الحزب الديمقراطيّ)
- أدار اللّقاء: د. منذر حدّادين ، عضو المنتدى

(الأربعاء ٢٠٠٥/٨/٣١)

اللقــاء رقــم (٢٠٠٥/١١)

المشـهد العـراقيّ الرّاهن

- المحاضرون : أ. حسن الأنباري، أ. د. عبد الوهّاب القصّاب، أ. عصام الجلبي، أ. كمال القيسي
- أدار اللّقاء: أ. طاهر المصري ، عضو المنتدى

(الأحد ٢٠٠٥/١٠/٢)

كُتّاب هذا العدد

أ. د. يحيى جبـر
أستاذ علم اللغة
جامعة الخليل
وجامعة النجاح الوطنية
فلسطين

أ. د. جمال أبو مرق
عميد كلية التربية
جامعة الخليل
فلسطين

أ.د. حميد الجُميلي
أستاذ الاقتصاد والعلاقات
الاقتصاديّة الدوليّة
أكاديميّة الدّراسات العليا
طرابلس؛ ليبيا

أ. كمال القيسي
مستشار
وخبير في الطاقة والنفط
عضو المنتدى
خلوي: ٦٤٤٦٠٨٥ (٧٩-٩٦٢+)
k_kaisi@wanadoo.jo

أ. ممدوح أبو دلهوم
كاتب صحافيّ
جريدة الرأي الأردنيّة
ص.ب ٢٣٠١٥٢
عمّان ١١١٢٣ الأردن
هاتف: ٥٠٥٦٢٣٤ (٦-٩٦٢+)

أ. عبد الله علي العليّان
كاتب وباحث من عُمان
عضو المنتدى
خلوي: ٤٩٨٩٧٦ (٩٩-٩٦٨+)
alaiyan@yahoo.com

١

كتاب جديد للأستاذ الدكتور عدنان السيّد حسين

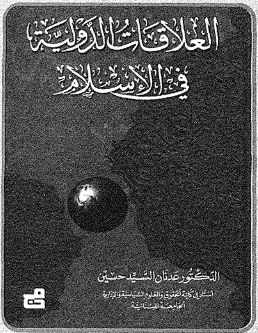
كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإدارية، الجامعة اللبنانية؛ عضو المنتدى

العلاقات الدوليّة في الإسلام

الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت – لبنان

المحتويـات

يتضمن هذا الكتاب شرح مفاهيم العلاقات الدولية، إنطلاقاً من العقيدة الإسلاميّة والاجتهادات الفقهيّة. ويعتمد منهج الدراسة المقارنة الذي يقابل بين أحكام فقهية وقواعد قانونية وضعيّة، في إطار الدعوة إلى تجديد الفكر الإسلامي الملتزم بإنسانيّة الإنسان.



إن التصدّي لأعقد قضية في الفكر الاجتماعي الإنساني، أي قضية بناء الدولة وتأثيرها في المجتمع الدولي، يتصدّر الأولويّات. وكيف إذا كانت العلاقات الدولية المعاصرة تشهد متغيرات غير مسبوقة؟

تبقى الشريعة الإسلاميّة قادرة على ترويض سياسة القوة وعلى الرقي بمدركات الإنسانية بعيداً من الاستعمار والامبريالية. ويبقى الإطار الإنساني للعلاقات الدولية هدفاً مرتجى بعيداً من «التسليع» والمادية المفرطة.

[من مقدّمة الكتاب]

■

٢

كتاب جديد للكاتب العماني عبد اللّه العليّان؛ عضو المنتدى

الإسلام والغرب ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

بيروت ـ لبنان

صدر مؤخرا عن المركز الثقافي العربي في بيروت/لبنان والدار البيضاء/المغرب كتاب جديد للكاتب والباحث العماني عبدالله علي العليان. وتصادف إصداره مع ذكرى مرور أربعة اعوام على تفجيرات نيويورك وواشنطن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.



يقول الكاتب عبدالله العليان في مقدمة الكتاب: يعيش العالم اليوم في فترة مضطربة وملتهبة لأسباب متعددة ومتشابكة، خاصة أن التباينات السياسية والاختلافات الفكرية أسهمت في هذا الاضطراب والتوجس، وغيرها من المشكلات العالقة منها والخافتة. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتوحيد ألمانيا التهبت النزاعات في كثير من الدول لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وما كاد العالم يشرف على نهاية القرن العشرين و بداية قرن جديد، حتى أطلق صموئيل هنتغتون أطروحته الشهيرة في إحدى المجلات الأمريكية المتخصصة تحت عنوان [صراع الحضارات]، التي حولها بعد ذلك إلى كتاب حمل عنوان [صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي].

وقبل هذه الأطروحة أيضا أصدر البروفيسور الأمريكي الياباني فرنسيس فوكاياما نظريته في [نهاية التاريخ]، التي اعتبر فيها أن الديمقراطية الليبرالية هي أقصى ما يصل إليه الإنسان في هذا العصر، وأن التاريخ توقف عند الرأسمالية الغربية ومفاهيمها الديمقراطية الليبرالية.

واعتقد البعض أن هذه المقولات تخفي الكثير من الاستراتيجيات و المرامي والأهداف. لكن البعض الآخر يرى أن [صدام الحضارات] هي الأخطر من [نهاية التاريخ]، حيث تنبأ هنتغتون بأن القوى الصاعدة - بعد سقوط المعسكر الاشتراكي المعادي لليبرالية الغربية - ستشكل خطرا على الغرب، وأن التاريخ لن يتوقف كما قال فوكاياما، بل سيبدأ من جديد في صراع آخر، ليس أيديولوجيا هذه المرة كما كان سابقا، بل سيكون بين حضارات وهويات وثقافات.

وساد الهلع والاعتراض على نظرية هنتغتون في الأوساط العالمية والأكاديمية على وجه الخصوص. وجاءت مئات الردود على هذه المقولة الخطيرة. واستغربت الأوساط الأكاديمية من تزاحم الأطروحات ومناقضة بعضها للبعض، وكلها صادرة من مراكز بحثية ومؤسسات صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة.

وما إن سكت العالم فترة من الزمن حتى جاءت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن، التي اتهم أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بتدبيرها. واعتبر البعض أن نبوءة هنتغتون قد تحققت بالفعل بعد هذه الهجمات، التي أعادت الأضواء إلى تلك الأطروحة. وتم استدعاء الأحكام المسبقة والأفكار القديمة عن العرب والمسلمين على خلفية هذه التداعيات، وتبعها شن الحرب على أفغانستان وتنظيم القاعدة، ثم شن الحرب بعد ذلك على العراق من قبل الولايات المتحدة وحليفتها المملكة المتحدة بتهمة حيازة النظام السابق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بتنظيم القاعدة.

ناقش الفصل الأول من هذا الكتاب مقولات صموئيل هنتغتون في صدام الحضارات، ونظرية فرانسيس فوكوياما في نهاية التاريخ، وتداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر وما تلاها.

وتضمن الفصل الثاني رؤى نقدية لمقولات الديمقراطية والدعوات الأمريكية للإصلاح في العالم العربي، وأهدافها ومراميها البعيدة.

أما الفصل الثالث، فقد ناقش الحرب الأمريكية على العراق، ومقدمات هذه الحرب، وهل هي حرب مقنعة للرأي العام العربي والعالمي بعد ظهور عدم صدقية التهمة الأمريكية بامتلاك النظام السابق لأسلحة الدمار الشامل.

وجاء الفصل الرابع والأخير عن أزمة العلمانية في الغرب بوصفها مشكلة غربية، وعن ماهية الفكرة العلمانية، مصطلحاً ومضموناً، وعن أزمة حجاب المسلمات الفرنسيات وتداعياتها، وأخيراً عن: هل تتسامح العلمانية مع الاختلاف والتباين؟

يقع الكتاب في٢٠٧ صفحات من القطع المتوسط.

والجدير بالذكر أنه قد صدر للكاتب عبد الله العليان في الأعوام الماضية الكثير من المؤلفات كان منها: **[في النهوض العماني الحديث]**، مؤسسة عُمان - مسقط، و**[حوار الحضارات.. رؤية إسلامية للحوار]**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، و **[الاستشراق بين الإنصاف والإجحاف]**، المركز الثقافي العربي - بيروت. كما صدر له مع (آخرين) الكثير من المؤلفات كان منها **[الأنصاري وسوسيولوجيا الأزمة]**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر وكتاب بيروت، و **[مداخل الديموقراطية في البلدان العربية]**، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

■

٣

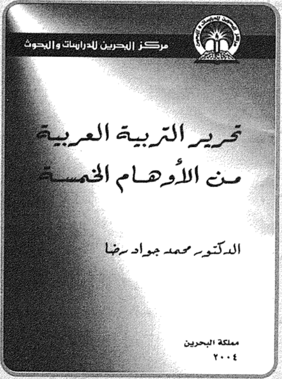
كتاب جديد للأستاذ الدّكتور محمد جواد رضا

مستشار الدراسات التربوية والاجتماعية/ مركز البحرين للدراسات والبحوث؛ عضو المنتدى

تحرير التربية العربيّة من الأوهام الخمسة

الناشر: مركز البحرين للدراسات والأبحاث
مملكة البحرين؛ ٢٠٠٤

المحتويات



ليس من عيب في انتساب الأمم إلى تواريخها، وإنما العيب في أن يغدو التاريخ بديلاً من الحاضر، وأن تظل الهوية الثقافية للأمة تستمد من التاريخ وحده، وليس من إبداعات الأحياء أنفسهم في مواجهة مشكلاتهم الحياتية.

إن الاتكالية العقلية والمسلكية التي يبتلى بها عرب الحاضر هي التي حرمتهم من توظيف المعارف العلمية المعاصرة في تجديد نظم حياتهم الاقتصادية والسياسية والقيمية، وهي التي جعلت الجد والأب والحفيد يدرجون على التمسك بـ (ثوابت فكرية) واحدة ليكون كل جيل إعادة إنتاج للجيل الذي سبقه، أو الأجيال التي سبقته.

لقد كان في هذا نفي جارح للحكمة العربية الإسلامية القديمة... «علموا أولادكم... فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم».

لقد غفلت التربية العربية المعاصرة عن حكمة «تبدل الأزمنة»، فسقطت في الوهم الأكبر... وهم تنشئة الأجيال العربية خارج حركة التاريخ.

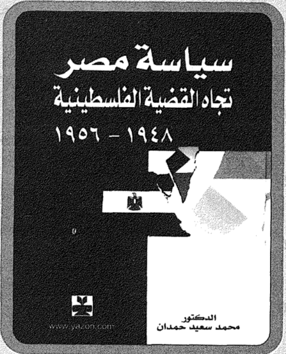
[من تقديم المؤلف]

سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينيّة

١٩٤٨ - ١٩٥٦

المؤلف: الدكتور محمد سعيد حمدان

المحتويات



مبررات وأسباب كثيرة، كما يذكر الباحث الدكتور محمد سعيد حمدان، جعلته يختار (سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٦) عنواناً لكتابة أطروحته، منها: إن معظم الدراسات العربية التي عنيت بالقضية الفلسطينية لم تخصص عناية وافية لموضوع التركيز على فترات بعينها. وهنا قد يتفق غالبية القراء والباحثين مع الكاتب على هذه المسألة.

ولقد جاء اختيار الباحث للمواقف المصرية تجاه القضية الفلسطينية لكتابة رسالته القيمة هذه نظراً للارتباط العربي والإسلامي بين الفلسطينيين والمصريين، ولريادة مصر في فضح الاستعمار وسياسته في المنطقة العربية، وفي مقاومته رسمياً على أيدي الحكومات المتعاقبة والزعامات الوطنية، وكذلك من خلال جميع فئات شعب مصر العربي.

وختاماً لا شك أن هذه الرسالة (الكتاب) ستكون مرجعاً قيّماً يغطي موضوعها «الفترة الزمنية» موضع البحث.

[أ. د. أسعد عبد الرحمن]

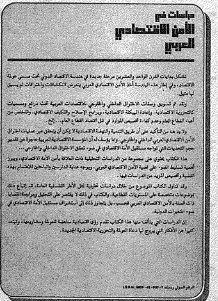
دراسات في الأمن الاقتصادي العربي

المؤلف: أ. د. حميد الجميلي

تقديم: أ. د. صالح إبراهيم

الناشر: أكاديمية الدراسات العليا/طرابلس - ليبيا





المحتويات

تشكل بدايات القرن الحادي والعشرين مرحلة جديدة في هندسة الاقتصاد الدولي تحت مسمى عولمة الاقتصاد. وفي إطار هذه الهندسة أخذ الأمن الاقتصادي العربي يتعرض لانكشافات واختراقات لم يسبق لها مثيل.

ولقد تم تسويق وصفات الاختراق الداخلي والخارجي للاقتصادات العربية تحت ذرائع ومسميات كالتحررية الاقتصادية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وبرامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي، والتخلص من أعباء القطاع العام، وعدم كفاءة تخصيص الموارد في ظل اقتصاد القطاع العام... إلخ.

ولا بد هنا من التأكيد على أن طريق التنمية والنهضة الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق عبر عمليات اختراق الأمن الاقتصادي العربي الداخلي والخارجي. وما يؤسف له أن المؤسسة الاقتصادية العربية عاجزة عن تقدير حجم التحديات التي تواجه مستقبل الأمة الاقتصادي في ضوء تعمّق الاختراق الداخلي والخارجي...

هذا الكتاب يحتوي على مجموعة من الدراسات التحليلية ذات العلاقة بأمن الأمة الاقتصادي، ويبرز أهمية تسليط الضوء على قضية الأمن الاقتصادي العربي، ويوجه عناية الدارسين والباحثين إلى الاهتمام بهذه القضية وتخصيص المزيد من الدراسات فيها.

وقد تناول الكتاب الموضوع من خلال دراسات تحليلية تمثل الأطر الفلسفية العامة، ثم إتباع ذلك بموضوعات متخصصة على المستويات القطاعية. ولا يقتصر الكتاب في ذلك على التحليل ومراجعة القضايا ذات الصلة بالأمن الاقتصادي العربي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى استشراف مستقبل الأمة الاقتصادي في ضوء المتغيرات الدولية.

إن الدراسات التي يتألف منها هذا الكتاب تقدم رؤى اقتصادية مناهضة للعولمة ومشروعاتها، وتبتعد كثيراً عن الأفكار التي يروج لها دعاة العولمة والتحررية الاقتصادية الجديدة.

[من مقدّمة الكتاب]

من إصدارات

مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري

١ – مختارات من الشعر الفارسي منقولة إلى العربية
٢ – مختارات من الشعر العربي منقولة إلى الفارسية
٣ – مختارات من شعر سعدي الشيرازي بالفارسية
٤ – مختارات من شعر سعدي الشيرازي بالعرية
٥ – أغاني الحياة: ديوان الشابي
٦ – رسائل الشابي
٧ – الشابي في مرآة معاصريه
٨ – رسائل حول الشابي
٩ – دليل الباحثين عن الشابي
١٠ – أبو القاسم الشابي: صور وكلمات
١١ – شعراء المغرب
١٢ – مختارات من الشعر العربي ج١
١٣ – مختارات من الشعر العربي ج٢
١٤ – مختارات من الشعر العربي ج٣
١٥ – مختارات من الشعر العربي ج٤
١٦ – مختارات من الشعر العربي ج٥

نأمل أنْ نتطرقَ إلى بعض هذه الإصدارات القيّمة في أعدادِنا القادمة.

يسرُّنا أنْ ننشرَ مرّةً أخرى
نصّ الرّسالة التي وجّهها رئيس التّحرير/ مدير إدارة الدّراسات والبرامج
إلى أعضاء المنتدى وأصدقائه
بمناسبة قرب حلول «العيد الفضّيّ» للمنتدى

[أنظر أيضاً العدد (٢٢٢)، ص ٨٣]

منتدى الفكر العربي
عمّان

ARAB THOUGHT FORUM
AMMAN

الإنتماء والإنماء

الرقم: م/٨/١/٣١/٣٧٦
التاريخ: ٢٠٠٥/٥/١٢

Ref
Date

فيَطيبُ لي أنْ أسلّمَ عليكم؛ آملاً أنْ تصلكم رسالتي هذه وأنتم في أحسن حال وأهدأ بال.

ولعلّكم تعلمون أنّ السّنةَ القادمة ستصادف الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس منتدانا. وهي مناسبة تستحقُّ وقفةَ مراجعةٍ وتدبّرٍ وتفكّر. وستكون فرصةً للاحتفاء بالفكر العربيّ عموماً.

وبهـذه المناسبةِ العزيزة، رأينا أنْ نُصدرَ كتابًا جامعًا عن المنتدى وعن الدّوْر الذي نهضَ وينهضُ به من أجل رفعةِ الفكر العربيّ ونشره في كلّ مكان. والمقترَح أنْ يشتملَ هذا الكتاب على مقالاتٍ ودراسات ضمنَ هذا الإطار؛ إضافةً إلى شهادات وإضاءات وذكريات.

وإنّـه ليـسُرّني أنْ أدعوكم إلى المشاركة في هذا الكتاب بالطريقة التي ترونها؛ راجياً أنْ تصلَني مساهمتُكم الكريمةُ فـــي مـــدّةٍ أقصاها ٢٠٠٥/٨/٣١، إمّـا بالبريـد الإلكترونـــيّ [*humam@atf.org.jo*] أو على قُرْص مَرِن (Floppy disk).

ومن المؤمّل أنْ يصدرَ الكتاب في أوائل عام ٢٠٠٦، الذي سيشهدُ أنشطةً وفعاليّاتٍ أخرى – بإذنه تعالى– احتفالاً بعيدِنا الفضّيّ. ونحن نرحّبُ باقتراحاتِكم وآرائكم النّيّرة في هذا الصّدد.

وإذْ أتطلّعُ إلى ردّكم الكريم، فإنّني أسألُ المولى العليّ القدير أنْ يحفظَكم ويرعاكم.

وسلِمتُم،،،

أ. د. هُمام غَصيب
مدير إدارة الدّراسات والبرامج

• يسرُّنا أنْ نستقبلَ مساهماتكم حتّى ٢٠٠٥/١٠/٣١.

منتدى الفكر العربي ـ الأعضاء الجدد

يرحب سمو رئيس المنتدى ومجلس الأمناء والأمانة العامة بالأعضاء الجدد الذين انضموا الى أسرة منتدى الفكر العربي .

فيما يلي قائمة باسماء الاعضاء الذين وافقوا على الانضمام لعضوية المنتدى العاملة من ١/٧/١٩٨٥ ولغاية تاريخـــه

الدكتور خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية	لبنان
الاستاذ السيد يسين	مدير عام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	مصر
الدكتور المهدي المنجرة	استاذ ٠ جامعة محمد الخامس	المغرب
الاستاذ حسين جميل	محامي	العراق
الدكتور عبد الكريم الارياني	نائب رئيس الوزراء و وزير الخارجية وعضو اللجنة الدائمة	اليمن
الاستاذ عبد الله السعودي	الرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية المصرفية	البحرين
الدكتور علي الدين هلال الدسوقي	استاذ/قسم العلوم السياسية/جامعة القاهرة	مصر
الاستاذ المنجي الفقيه	رئيس مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية ومستشار الأمين العام والمقرر العام للجان تطوير الجامعة وتعديل ميثاقها	تونس
الدكتور عبد العزيز المقالح	مدير جامعة صنعاء ومدير مركز البحوث اليمني	اليمن
الأستاذ محسن العيني	سفير الجمهورية اليمنية في واشنطن	اليمن
الدكتور علي أومليل	استاذ/كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس	المغرب
الدكتور فهد محمد الراشد	العضو المنتدب/الهيئة العامة للإستثمار	الكويت
الدكتور انطوان زحلان	مستشـــــار في لندن	فلسطين
الدكتور محمد هشام جعيط	استاذ/كلية الآداب/الجامعة التونسية	تونس
الدكتور عبد العزيز حجازي	رئيس وزراء جمهورية مصر العربية السابق	مصر
الدكتور علي فخرو	وزير التربية والتعليم	البحرين
الأستاذ احمد لطفي الخولي	كاتب / جريدة الاهرام	مصر
الاستاذ نمير أمين قيردار	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي/بنك الاستثمار العربي	البحرين
الاستاذ طلال أبو غزالة	رئيس مجلس ادارة/شركة طلال أبو غزالة الدولية	الكويت
الدكتور الطاهر لبيب	استاذ جامعي وأمين عام الجمعية العربية لعلم الاجتماع	تونس

حول تمويل أنشطة منتدى الفكر العربي

منتدى الفكر العربي هو منظمة عربية غير حكومية؛ ويعتمد في تمويل انشطته على اشتراكات اعضائه، وعلى التبرعات والهبات غير المشروطة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. ورغم ان عدداً من اعضاء المنتدى يشغلون مناصب رسمية في اقطارهم، الا ان عضويتهم في المنتدى هي في جميع الأحوال بصفتهم الشخصية. والمنتدى بهذا المعنى يعتبر تجربة رائدة على الساحة العربية. وفيما يلي نقدم لقراء النشرة، وخاصة من غير اعضاء المنتدى، قائمة باسماء المتبرعين الكرام الذين كان لعطائهم دوراً كبيرا في دعم المنتدى واستمرار انشطته.

وننتهز الفرصة لنقدم لهم الشكر مرة اخرى على صفحات هذه النشرة، آملين ان يستمر عطاؤهم وان ينضم اليهم آخرون من القادرين من ابناء امتنا العربية .

الأمين العام
سعد الدين ابراهيم

ـ ١٤ ـ

* تابع/ من ص (٤).

«نشرة» المنتدى قبل عشرين عامًا

الأعضاء المؤازرون

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابيك)
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
البنك المركزي الأردني
المؤسسة المالية العربية (الأردن)
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
شركة التبغ والسجاير الأردنية المساهمة المحدودة
صندوق النقد العربي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
المؤسسة العربية المصرفية/البحرين
البنك المركزي السوداني

منتدى الفكر العربي
المتبرعون خلال الفترة منذ
التاسيس (١٩٨١) حتى ايلول/سبتمبر ١٩٨٥

اسم المتبرع	البلد العربي	المبلغ (بالدينار الأردني)
سمو الأمير حسن المعظم	الأردن	٧٠,٠٠٠
بنـك الإسكـان	الأردن	اجرة مقر المنتدى في مجمع بنك الاسكان لثلاث سنوات.
الدكتور ناصر الرشيد	السعودية	٢١,١٧٠
البنوك التجارية في الأردن	الأردن	٢٠,٠٠٠
الدكتورة سعاد الصباح	الكويت	١٢,١٢٥
البنك المركزي الأردني	الأردن	١١,٥٢٠
الاستاذ حسيب الصباغ	الأردن	٨,٠٩٠
الشركة الأردنية للاوراق المالية	الأردن	٤,٨٠٠
الدكتور خليل السالم	الأردن	٣,٨٩٥
الاستاذ يوسف الشيراوي	البحرين	٢,٧٠٠
شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات	البحرين	٢,٧٠٠
الأستاذ فاروق الأخضر	السعودية	٢,٦٥٠
المرحوم الأستاذ أحمد الدعيج	الكويت	٢,٦٥٠
الدكتور شفيق الأخرس	سوريا	٢,٦٥٠
الدكتور جواد هاشم	العراق	٢,٦٥٠
مؤسسة البترول الكويتية	الكويت	٢,٦٥٠
شركة نفط الكويت	الكويت	٢,٦٥٠
شركة البترول الوطنية الكويتية	الكويت	٢,٦٥٠
شركة ناقلات النفط الكويتية	الكويت	٢,٦٥٠
شركة الصناعات الكيماوية البترولية	الكويت	٢,٦٥٠
شركة المنيوم البحرين	البحرين	٢,٦٥٠
شركة نفط البحرين	البحرين	٢,٦٥٠
شركة بتروكيماويات الخليج(بتروين)	البحرين	٢,٦٥٠
شـركة تسـويق البترول/وزارة التنميـة	البحرين	٢,٦٥٠
الأستاذ سعيد غباش	الإمارات	٢,٠٥٦
شركة مصفاة البترول الأردنية	الأردن	٢,٠٠٠
الدكتور كمال الشاعر	الأردن	٢,٠٠٠
المحامي ابراهيم بكر	الأردن	٢,٠٠٠
الاستاذ علي منكو	الأردن	٢,٠٠٠
الاستاذ عبد المجيد شومان	الأردن	٢,٠٠٠
الاستاذ منير عطاالله	الأردن	٢,٠٠٠
الاستاذ عبد المحسن قطان	الكويت	٢,٠٠٠
الدكتور محمد سعيد النابلسي	الأردن	١,٨٢٥
الاستاذ زهير خوري	الأردن	١,٨٢٥
الاستاذ الياس سابا	لبنان	١,٨٢٥
اتحاد المصارف العربية والفرنسية	باريس	١,٨٢٥
الدكتور محمد العمادي	سوريا	١,٨٢٠
شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة	الأردن	١,٠٠٠
شركة صناعة الأسمدة	الأردن	١,٠٠٠
البنك العربي	الأردن	١,٠٠٠
شركة الخطوط البحرية الوطنية	الأردن	١,٠٠٠
البنك الأهلي الأردني	الأردن	١,٠٠٠
بنك الاعتماد والتجارة الدولي	الأردن	١,٠٠٠
بنك القاهرة	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ عبد الهادي حمودة	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ انيس المعشر	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ رؤوف ابو جابر	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ نزار جردانة	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ أسامة السلفيتي	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ توفيق قعوار	الأردن	١,٠٠٠
الدكتور احمد منكو	الأردن	١,٠٠٠
المهندس عوني الساكت	الأردن	١,٠٠٠
المهندس جعفر طوقان	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ فخري دلول	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ عبد القادر القاضي	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ حسن الإبراهيم	الأردن	١,٠٠٠
الدكتور رجائي المعشر	الأردن	١,٠٠٠
المهندس داوود سليمان داوود	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ غسان ايليا نقل	الأردن	١,٠٠٠
الاستاذ هشام الصفدي	الأردن	٥٠٠
شركة اليرموك للتأمين واعادة التأمين	الأردن	٥٠٠
الشركة الأردنية لصناعة الصوف الصخري	الأردن	٥٠٠
البنك الاسلامي الأردني	الأردن	٥٠٠
شركة اسمنت الجنوب	الأردن	٥٠٠
الشركة العربية الدولية للفنادق	الأردن	٥٠٠
البنك المركزي العماني	الأردن	٢٧٠
شركة صالح مرقة	الأردن	٢٠٠
شركة الإنماء والاستثمارات العربية	عُمان	٢٠٠
شركة القدس للتأمين	الأردن	١٠٠
سيتـي بنـك	الأردن	١٠٠
شركة الأراضي المقدسة للتامين	الأردن	١٠٠

«نشرة» المنتدى قبل عشرين عاماً *

قائمة بأسماء

الذين تطوعوا بالالتزام بالتبرع سنوياً بمبلغ ١٠٠٠ دينار أردني او ما يعادلها

وتاريخ الدفعة الأولـــى

الدكتور كمال الشاعر	١٩٨٣/١٠/٣٠	سمو الأمير حسن المعظـم	١٩٨٤/١/١٨
السيد عبد الهادي حموده	١٩٨٣/١١/٩	الدكتور احمد منكو	١٩٨٤/١/١٧
الاستاذ ابراهيم بكر	١٩٨٣/١١/٨	المهندس عوني الساكت	١٩٨٤/١/١٩
السيد انيس المعشر	١٩٨٣/١١/١٣	المهندس جعفر طوقان	١٩٨٤/١/٣١
السيد عبد المجيد شومان	١٩٨٣/١١/٢٦	السيد فخري دلول	١٩٨٤/٢/١٦
السيد منير عطاالله	١٩٨٣/١٢/١٩	الدكتور خليل السالم	١٩٨٤/٢/١٨
السيد هشام الصفدي	١٩٨٣/١٢/٢٠	السيد عبد القادر القاضي	١٩٨٤/٢/٢٦
السيد نزار جردانة	١٩٨٣/١٢/٢١	السيد حسن ابراهيم	١٩٨٤/٢/٢٧
السيد أسامة سلفيتي	١٩٨٣/١٢/٢٢	الدكتور رجائي المعشر	١٩٨٤/٣/١٥
السيد رؤوف سعد أبوجابر	١٩٨٣/١٢/٢٧	الاستاذ عبد المحسن قطان	١٩٨٤/٤/٥
السيد علي حمدي منكو	١٩٨٣/١٢/٢٧	السيد داوود سليمان	١٩٨٤/١٠/١٧
السيد توفيق قعوار	١٩٨٤/١/٥	السيد ايليا نقل	١٩٨٥/٣/٢١

أخبـــار المنتـــدى

- بتاريخ ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ عقدت **ندوة العرب ما بعد النفط** برعاية سمو رئيس المنتدى الأمير حسن بن طلال، في الجامعة الأردنية وبمشاركة جامعة جورجتاون (واشنطن) ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية. وقد قدم سمو رئيس المنتدى ورقة عامة تناولت الجوانب الاقتصادية والمالية، والعلاقات العربية الامريكية، والنتائج السياسية والاجتماعية. كما قدم الدكتور سعد الدين ابراهيم ورقة بعنوان الرأي العام العربي والرأي العام الامريكي: دراسة في التناقض، كما قدمت اوراق اخرى من الدكتور احمد الشلبي، المهندس علي غندور، الدكتور مايكل هدسون، الدكتور ابراهيم ابراهيم، الدكتور محمد الرميحي، الدكتور الياس سابا، الدكتور هشام الشرابي، والدكتور توماس ستوفار. وستنشر المنتدى في عدد قادم خلاصة لأهم هذه الدراسات.
- في الفترة ٢٢ ـ ١٩٨٥/١٠/٢٣ زار الامانة العامة للمنتدى السيد/**توماس كروموبل** مندوبا عن اكاديمية الاساتذة من اجل السلام، للبحث في عقد لقاء عربي ـ شرق اسيوي (الصين، اليابان، وكوريا)، في سلسلة الحوارات العالمية التي يعقدها المنتدى دوريا. واتفق مبدئيا على ان يتم هذا الحوار في الخريف القادم.
- زار الامانة العامة السيد/**رمانولانتيني**، ممثل **السوق الاوروبية المشتركة**، وبحث مع الأمين العام امكانية مشاركة مركز الأبحاث الزراعية بفرنسا، والتابع للسوق في الندوة المزمع عقدها في فبراير/شباط ١٩٨٦ عن الأمن الغذائي، بورقه عن الدور الاوروبي في رفع القدرات العربية في انتاج الغذاء. وقد وقع عقد للتعاون العلمي بين المنتدى والسوق في هذا الميدان يوم ١٩٨٥/١١/١٣
- عقدت الجولة الثالثة من **حوارات اردنية** حول موضوع الجامعة الأهلية، وحضرها لفيف من رجال التربية وعمداء كليات المجتمع، وفي مقدمتهم معالي الدكتور سعيد التل وزير التربية والتعليم السابق. وقد تركز النقاش في هذه الجولة حول تقييم اداء كليات المجتمع، والعلاقة بينها وبين الجامعات القائمة بالفعل من ناحية، وبينها وبين الجامعة الاهلية المقترحة في حالة قيامها من ناحية اخرى.
- اجرت الامانة العامة اتصالات مع معهد الدراسات السياسية والاجتماعية في البرازيل، بشأن تنظيم حوار عربي ـ لاتيني في خريف ١٩٨٦. وزار سفير الارجنتين في سوريا والأردن مقر الأمانة العامة (١٩٨٦/١١/١٠) لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع.
- أجرت الأمانة العامة اتصالات مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في كوالالمبور ماليزيا، بشأن عقد جولة ثانية من الحوار العربي ـ الجنوب اسيوي. وقد زار الأمانة العامة (١٩٨٥/١١/٦) الدكتور جميل مشتار، عضو اللجنة القومية للتخطيط في باكستان، والسفير الباكستاني في عمان للتباحث في تفاصيل الحوار المزمع مع جنوب اسيا.
- زار عمان يومي ١١ و١٩٨٥/١١/١٢ السيد/ايفان هيد مدير مركز بحوث التنمية الدولي بكندا، والدكتور فوزي كشك مدير المكتب الاقليمي للمركز في القاهرة. وقد التقى بهما سمو رئيس المنتدى والأمين العام للتباحث في أفاق التعاون بين المركز والمنتدى. وقد قدم المنتدى ثلاثة مقترحات بحثية عن الأمن الغذائي، والتعليم في القرن الحادي والعشرين، وأفاق التكيف الاقتصادي للحقبة ما بعد النفطية في الوطن العربي، لاستكشاف امكانية المشاركة في تمويلها بواسطة المركز الكندي.

(بهلول) في (ناسا) .. أنموذجاً ؟!

ممدوح أبو دلهوم *

لا بد وقد التقى معظمنا يوماً، أو حتى مرّ مرور الكرام – ولا نقول مرور اللئام، كما كان يحلو للشاعر الراحل (حسني فريز) رحمه الله التندّر كلما قرأ هذه العبارة أو نطق بها أحدهم في حضرته الظريفة – بنماذج نرى أنها تعاني نوعاً من الخبل أو ضرباً من الهبل. ثم جاء علينا حينٌ رخيٌّ من الدهر لنكتشف حقيقة ما تملكه هذه النماذج من تفوق حدّ العبقرية. ولقد عرفتُ شخصياً نموذجاً واحداً على الأقل من هذه الشريحة الآدمية من الناس، دقّ خلفه صبية الحي، من الذين نسميهم الشياطين الصغار، الطبول، تهكماً وتندراً؛ وفي أحايين أخرى تبعوه بالصراخ ولحقوه بالحجارة، ازدراءً و احتقاراً. ثم ما هي إلا نهزةٌ من زمن دانت له ملائحها، أو لعله إفترصها كما يجب، حتى جاء صاحبنا هذا بما لم يأت به الأوائل، بل والأواخر أيضاً!

هذا أنموذجٌ سقناه بغرض التمثيل على نوع بعينه من هؤلاء الناس. وهناك نوع آخر ممَّن كانوا هم أيضاً أهكومة الأولاد وأُلهيةَ الحي. لكن حين لانت لهم سوانح الأيام صار لهمُ شأنهم العظيم، ليس عندنا نحن معاشر العالم الثالث، فنحن و بكلمةٍ فصل لا نتغير حتى في حكمنا على أنفسنا، و لا نرحم أيضاً على طريقة (غرينغو) الذي لا يغفر أبداً في أفلام الوستيرن الأمريكي الإيطالي ..َ. أصلاً. فذلكم الشأن العظيم هو من نصيبيهم هم هناك في الغرب المستنيم للحرية والعدالة والمساواة والرفاه بالتالي. وأول الأسباب إلى ذلك البون الشاسع بيننا وبينهم، هو أن أولادهم، مثلاً، لا يعرفون الزمر ودق الطبول خلف المتميزين منهم، وربما العباقرة.

هل نسترسل في محاولة سيزيفية عدميةٍ أو مجانيةٍ في أوجه الشبه والإختلاف بيننا وبينهم؟ لا بأس ... فللشارع عندهم آدابه و قوانينه وشروطه البيئية والأخلاقية والحضارية. ثم إن اللعب – وهو من حاجات الطفل الفسيولوجية الأساسية – هو فقط في حدائق الأطفال والنوادي الخاصة في أوقاتٍ خاصة وضمن شروط خاصة أيضاً. وأرجو أن لا يغضب البعض إن أوجزت بالمسوغ الأهم، وهو أن المرأة عندهم ليست آلة تفريخ تنجب كل تسعة شهور وليداً، تخرُ له يوم يبلغ الفطام الجبابرُ ساجدينا، إذ سيصبح يوماً زعيماً سياسياً أو نائباً أو كاتباً، يكون على عاتقه أن يعيد اللمة ويكشف الغمة وينقذ الأمة! وعليه، فما من تثريب أن يكون لكل زوجين شابين ١٨ ولداً، يلقون الحصى طبعاً في عيون كل من لا يصلي على النبي! ونزيد من الشعر بيتا على طريقة رواة البدو، وهو: (يخزي العين) على (أولاد حارتنا)! ولا أعني هنا رواية (نجيب محفوظ) الذي ما زال يعاني، لأنه ... فقط قال الحقيقة، من بقايا جراح في العنق – وفي العمق أيضاً ... فكرياً وإنسانياً، بل أتحدث عن صبية الحي من أكبادنا الذين يدرجون لاعبين في الشوارع، لا الأزقة، والذين قد يصبحون صيداً سهلاً لفرامل السيارات قبل أن يحصد بعضهم جوائز نوبل كنجيب محفوظ.

طال التقديم على حساب الموضوعة. لذلك أستدرك متسائلاً: إن التقى أحدكم (جحا) أو (الباشا) أو (نابليون) وسط البلد في العاصمة (عمّان)؟ أما أنا شخصياً، فقد عرفت (أوجوكو). وهذا طبعاً ليس اسمه الحقيقي، بل اسمَ شهرةٍ يقدم به نفسه للآخرين، ولا أدري من أين جاء به. ففي حدود ما أعلم ليس هناك من شخصيةٍ في التاريخ تحمل هذا الاسم، وصاحبي أوجوكو هذا يطرح معادلات ويخترع نظريات ويقدم فلسفات. وحين أتفكر بأطروحاته بعد قرابة عقود ثلاثة من الزمان، أجدها بعيدةً كل البعد عن السذاجة. ثم باعدت بيننا الأيام، إذ وزعتني كف الإغتراب عدة سنين، وحين عدتُ لم أجد أوجوكو. فقد غاب، أو غيبته لعبة الحياة، حتى عرفت مؤخراً أنه هناك في العاصمة الأمريكية واشنطن ينال مجداً لم نعطه إياه في وطنه.

أما (بهلول) ... فله حكايته المختلفة. فقد حدثني زميلي في مطار (لارنكا) الدولي (نبيل رويهب)، مدير محطة (طيران الشرق الأوسط) في (قبرص)، جزيرة أفروديت والشمس والحب، أن بهلولاً هذا، وهو بالمناسبة من لبنان الأرز والمحبة، كان هو في بلده أيضاً أُلهية الصغار وأهكومة الكبار، يضحكون على أطروحاته العلمية، ويرون فيها مجرد شطحات وسرحات تستوي في أحسن أحوالها عجائب وغرائب. و لم يعلموا إلا بعد سنينَ عددا حقيقة أن عالماً فذاً كان يعيش في بُرديه. ومهما يكن ... ختاماً، فإن (مستر بهلول) حالياً يحمل جوازاً أمريكياً دبلوماسياً عنابيَّ اللون، كونه يعمل في (وكالة ناسا)، وهي الوكالة الأمريكية الشهيرة التي تعنى بأبحاث الفضاء والطيران، والتي قد يكون لها مسيس العلاقة بما يسمى حاضراً بـ(عسكرة الفضاء) بعد (حرب النجوم). ولربما احتجنا تصريحاً خاصاً من السلطات الأمريكية بالموافقة على مقابلته – بغرض إجراء لقاء صحفي معه مثلاً – حتى إذا ما تم ذلك فلن يكون إلا بموعد مسبق قطعاً، إذ إن وقت المستر بهلول – بهلول سابقاً – ثمين للغاية. فمشاغل أمثاله هي مشاغل بالغة الأهمية وعالية الحساسية، بين علوم فضاء و باتريوت و توم هوك وصناعات عنقودية وأخرى تنتج نيراناً صديقة تتسم بالذكاء الخارق!!! ■

* كاتب صحافيّ، جريدة الرأي الأردنيّة.

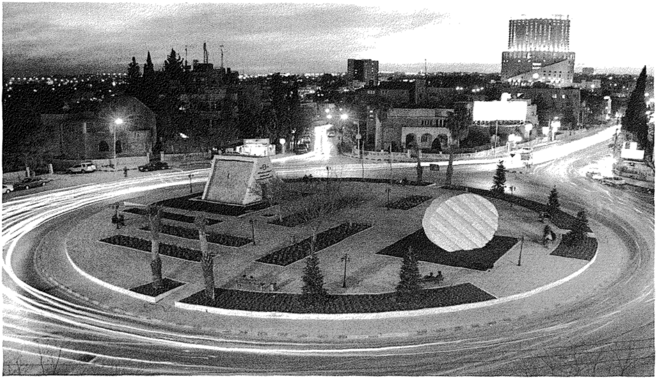
رسالة من عمّان

أخي المواطن؛ اختي المواطنة؛ زائري الكريم؛

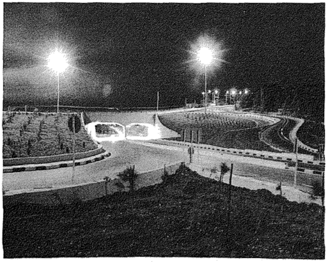
لكلّ منا رئة يتنفس من خلالها. فلا تبخل عليّ بما يساعدني على إمدادك بالهواء النقي. لا تُلقِ بنفاياتك في شوارعي من منزلك أو عبر شباك سيارتك. سارع إلى صيانة سيارتك قبل أن تنفث دخانها في فضائي.

عمّان جميلة. فاستمتع بجمالها، وافخر بنظافتها.

أمانة عمان الكبرى







مجلّة المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في : ☐ مجلّة المنتدى

☐ مجلّة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٤ (الكتب)

الاســم : ....

العنوان : ....

....

....

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً ....

رقم الـ CVV2 : ....

بطاقة فيزا رقم : .... تاريخ انتهاء مدتها : ....

حوالة بنكية (صافي القيمة) ....

رقم الحساب : 0118/001769 - 8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن)

التوقيع : ....

التاريخ : ....

تُملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي :
منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)
عمّان ١١١٩٠؛ الأردنّ

*قيمة الاشتراك السنوي		المجلــــة	المجلة + الكتب
	داخل الأردن	للأفراد : (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد : (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دينار أردني
	خارج الأردن	للأفراد : (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد : (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي

في العدد القادم

ملاحظات حول راهنيّة الفكر العربيّ
بين الائتلاف والاختلاف في الخطاب العربيّ المعاصر
د. عبد الأمير الأعسم

هل يستطيع العرب مواجهة ارتباكهم السياسيّ؟
د. كمال عبد اللطيف

العولمة وإخفاقات تحقيق الأمن الاقتصاديّ الدوليّ
د. حميد الجميلي

الدولة والانتماء الوطنيّ
د. عصام عبد الله

الحضارات بين الحوار وصراع العولمة
أحمد جلال التدمري